PNUD

CNLCT
اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Commission Nationale de Lutte Contre le Terrorisme

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
République Tunisienne
Présidence du gouvernement

دراسة حول التماسك الاجتماعي في ولاية قابس

2022

دراسة حول التماسك الاجتماعي في ولاية قابس

2022

ترابـط
Tarabot
التمـاسك للوقـاية مـن العنـف
Cohésion pour prévenir la violence

تم إنجاز هذه الدراسة في إطار شراكة بين اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس من خلال المشروع: 'ترابط-التماسك من أجل التوقّي من العنف'. يعتمد مشروع 'ترابط' مقاربة شاملة من أجل التوقّي من التطرف العنيف استنادًا إلى ثلاث ركائز:

- **التطوير المؤسسي** -من خلال المساهمة في بناء قدرات اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بهدف برمجة استراتيجية، والمتابعة المنتظمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب (SNLCET). يهدف المشروع إلى تعزيز توازن أفضل بين التدابير الوقائية والاستجابة الأمنية للتطرف العنيف، بما في ذلك تعزيز التنسيق بين الوزارات في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب.
- **الالتزام الاجتماعي** -بالإضافة إلى تمويل المبادرات المحلية لتعزيز التماسك الاجتماعي، يهدف المشروع إلى دعم مسار هيكلة الشراكة بين المجتمع المدني واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في إطار المشاورات ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب.
- **إنتاج وتثمين المعرفة** -لمعالجة الطبيعة المتطورة لظاهرة التطرف، يهدف المشروع إلى تسهيل إنتاج المعارف المستجدة، والخاصة بسياقها المحدد، والتي تراعي الفوارق الجندرية، وتثمينها لتوجيه استراتيجيات وتدخلات التوقي من التطرف العنيف.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 5

فريق العمل 8

شكر وتقدير 9

قائمة الجداول و الرسوم البيانية 10

ملخص عام 16

مصادر التماسك 17

أسس توحيد الجسم الاجتماعي حول القيم المشتركة 17

التأثيرات الإيجابية للعروش على الروابط الاجتماعية 17

الاستعداد للمشاركة العامة 18

عوامل الهشاشة 18

ثقة متدنية في المؤسسات العامة 18

الهيئات الوسيطة فاقدة للمصداقية 19

التهديدات لأمن سكان قابس البشري 19

مقدمة 21

التقديم 22

الإطار التحليلي والمنهجي 22

عملية التنفيذ 24

الخصائص 25

أخذ العينات 25

جمع البيانات 27

الدروس المستخلصة والحدود 27

مراجعة نموذج قياس التماسك الاجتماعي 27

العينة التكميلية 28

الفصل 1 - العلاقات بين المواطنين والدولة 29

الثقة في المؤسسات 31

الثقة في خدمات الصحة العامة والتعليم 32
الثقة في المؤسسات السيادية 33
خصوصيات الفئات العمرية: نسب الثقة وانعدام الثقة لدى الشباب (18-29 سنة) 33
محددات الثقة العمودية 34
عواقب الثقة وانعدام الثقة في المؤسسات العامة 35
مدركات الفساد 36
العلاقة بين مدركات الفساد والثقة في الوظائف الاجتماعية 37
العلاقة بين مدركات الفساد والثقة في الوظائف الاجتماعية 38
الشعور بالظلم 40
العدالة أمام القانون 40
عدالة التوزيع 41
العدالة التفاعلية 43
المواقف تجاه المؤسسات 44
الشعور بالاحترام تجاه مؤسسات الدولة 45
دراسات حالات محددة: المواقف السلبية 46
الفصل 2 - العلاقات الأفقية 50
الهويات الجماعية 52
المجال الخاص 52
الهويات الاجتماعية والسياسية الرئيسية 53
الهويات الاجتماعية والسياسية الثانوية 55
الثقة الأفقية 61
الثقة بين الأفراد 62
الثقة في ممثلي الفئات الاجتماعية 62
العلاقات بين «العروش» 65
التواصل بين «العروش» 66
مدركات التواصل مع «العروش» لدى الأفراد الذين لا يتماهون معها 67
المواقف من التهديدات ومدركاتها 67
مصادر التوتر حول المنطقة الصناعية 70
العلاقة بين سكان قابس والمجمع الكيميائي التونسي 70
محددات الثقة في المجمع الكيميائي التونسي 72
الفصل 3 - التنمية البشرية 74
الحالة الاجتماعية والاقتصادية 76

الدخل الشهري 76
الأنشطة المهنية 79
المستوى التعليمي 87
الحريات الأساسية وحقوق الإنسان 89
اختلاف المدركات حسب نوع الحرية 90
التفاوت الجهوي ومدركات الحريات 92
الأمن البشري 94
البيئة والأمن البشري 95
الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن البشري 96
أسباب ثانوية لانعدام الأمن البشري 98
الرضا عن الحياة 99
الشعور بالرفاهية والسعادة 100
محددات الشعور بالرفاهية والسعادة 100
الفصل 4 - المشاركة 102
التمثيل والمشاركة السياسية 104
القدرة على التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية (الفعالية الجماعية) 104
أزمة التمثيل السياسي 105
العلاقة بين المواطنين والبلديات 107
الهيئات الوسيطة 109
الثقة في الهيئات الوسيطة 109
المواقف تجاه الهيئات الوسيطة 110
المشاركة والتمثيل 113
الحراك الجماعي 115
ديناميكية التحركات الجماعية: الاحتمالات 115
ديناميكية التحركات الجماعية التي تستهدف المؤسسات العامة 117
الخاتمة 120
تحسين العلاقة بين المواطنين والدولة 121
الترويج لنموذج تنمية يركز على الناس 122
توطيد العلاقات الأفقية 122
تعزيز قنوات المشاركة والتمثيل 123
المرفقات 124
جدول الملاحق 124

فريق العمل

تم تسيير هذه الدراسة من قبل المشروع ‹ترابط - التماسك من أجل التوقي من العنف›. برعاية اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب (CNLCT) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تونس. يجمع الاستطلاع مساهمات الأطراف التالية:

تنسيق وإدارة التحقيق:

السيدة نسرين الرصايصي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تونس

مراقبة التحقيق:

السيدة نايلة الفقيه

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب

السيدة سنية عباسي

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب

السيد ماسيمو فوزاتو (M. Massimo Fusato)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تونس

مؤلف تقريرالتحقيق:

السيد تيبو جيرو (M. Thibaut Girault)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تونس

جمع البيانات ومعالجتها:

مكتب الدراسات BJKA

متابعة التحرير:

السيدة سمية الطيب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تونس

شكر وتقدير

تتقدم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس بالشكر إلى جميع المساهمين في هذه الدراسة:

- استفاد الإطار التحليلي والمنهجي لهذه الدراسة من نصائح **د. شارل حرب** (الجامعة الأمريكية في بيروت ، معهد الدوحة للدراسات العليا)، وهو ما ضمن المتانة العلمية لهذه الدراسة.
- تم جمع البيانات الميدانية ومعالجتها من قبل **مكتب الدراسات BJKA** الممثل في تونس في شخص مدير المكتب **السيد سامي قلال**.
- تمت مراجعة بروتوكول الدراسة من قبل أعضاء **المجلس الوطني للإحصاء** (CNS)، بما في ذلك **المعهد الوطني للإحصاء** (INS)، بالتنسيق الوثيق مع **السّيدة لمياء الزريبي** و**السيد الشاذلي الباجي** لضمان الامتثال للمعايير الوطنية في مجال إنتاج الإحصائيات.
- دعمت مشاركة **50 من أصحاب المصلحة في المنطقة** من بين السلطات (البلديات والإدارات الجهوية ومراكز الشرطة) والمجتمع المدني (الإعلام والنقابات والجمعيات) تكييف الاستبيان والتحليل مع السياق الخاص بقابس وذلك خلال المقابلات الاستطلاعية ومجموعات التحليل التشاركي.
- تمت المراجعة النقدية لمحتوى هذا التقرير من قبل **د. شارل حرب** (الجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الدوحة للدراسات العليا)، **السيد ماسيمو فوزاتو** (**M. Massimo Fusato**) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، **السيدة غفران عجيمي** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، **السيدة وفاء ماديـر** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، **السيد كليمنت ايرود** (**M. Clément Eyraud**)(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) **والسيد حافظ بوقطيف** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ساهمت تعليقاتهم في ضمان صحة واتساق الاستنتاجات المقدمة في الدراسة.
- تم إعداد هذا التقرير بدعم مالي من **التعاون السويسري وحكومة هولندا**.

أخيرًا، تم إجراء الدراسة بفضل الجهود المشتركة لجميع موظفي اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس (مشروع ‹ترابط -التماسك من أجل التوقّي من العنف›).

قائمة الجداول و الرسوم البيانية

قائمة الجداول

الجدول 1 - توزيع السكان حسب المعتمدية 24

الجدول 2 - توزيع السكان حسب الجنس..... 24

الجدول 3 - توزيع السكان حسب الفئة العمرية..... 24

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1 - مدركات الثقة وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة (مؤشر مركب: الثقة العمودية)..... 31

الرسم البياني 2 - مدركات الثقة وانعدام الثقة تجاه مؤسسات الدولة (الوظائف الاجتماعية) 32

الرسم البياني 3 - مدركات الثقة وعدم الثقة تجاه مؤسسات الدولة (الوظائف السيادية) 33

الرسم البياني 4 - مدركات الثقة تجاه مؤسسات الدولة لدى الشباب من 18 إلى 29 سنة والمستجوبين من 60 سنة فما فوق..... 34

الرسم البياني 5 - محددات الثقة الرأسية 35

الرسم البياني 6 - عواقب الثقة وانعدامها في المؤسسات العمومية..... 36

الرسم البياني 7 - مدركات الفساد (مؤشر مركب)..... 37

الرسم البياني 8 - مدركات الفساد ومشاعر عدم الثقة في قطاعي التعليم والصحة..... 38

الرسم البياني 9 - مدركات الفساد ومشاعر عدم الثقة في قطاعات الأمن والعدالة والديوانة..... 39

الرسم البياني 10 - نسبة المستجوبين الذين يعتقدون أن مبدأ المساواة أمام القانون غير محترم حاليا في تونس..... 40

الرسم البياني 11 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن الدولة لا تعيد توزيع الثروة بطريقة متساوية وعادلة بين جميع المواطنين..... 41

الرسم البياني 12 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن خدمات الدولة لا تتاح لجميع المواطنين دون تمييز 41

الرسم البياني 13 - نتائج الشعور بالعدالة الاجتماعية / الظلم..... 42

الرسم البياني 14 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون بشكل عام أن المسؤولين الحكوميين لا يعاملونهم باحترام 43

الرسم البياني 15 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أنهم عوملوا معاملة غير لائقة من قبل أحد أعوان الأمن 44

الرسم البياني 16 - نسبة المستجوبين الذين اعتبروا أن الاحترام هو الشعور السائد تجاه مؤسسات الدولة..... 45

الرسم البياني 17 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يشتركون في هيمنة الشعور السلبي تجاه مؤسسات الصحة (حسب نوع الشعور) 47

الرسم البياني 18 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه المؤسسات التربوية (حسب نوع الشعور) 48

الرسم البياني 19 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه الديوانة (حسب نوع الشعور) 48

الرسم البياني 20 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه الشرطة والحرس الوطني (حسب نوع الشعور) 48

الرسم البياني 21 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه المحاكم (حسب نوع الشعور) 49

الرسم البياني 22 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين صنّفوا الأسرة ضمن الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية 52

الرسم البياني 23 - نسبة المستجوبين الذين يصنفون تونس و'العرش' و / أو الأمة الإسلامية من بين الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية 53

الرسم البياني 24 - نسبة المستجوبين الذين يصنفون الأمة الإسلامية و / أو تونس و / أو المغرب العربي / العالم العربي ضمن الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية في قابس الغربية..... 54

الرسم البياني 25 - نسبة المستجوبين الذين يصنفون الولاية و / أو جيلهم ضمن الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية..... 55

الرسم البياني 26 - نسبة الرجال من بين المستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة قدم 56

الرسم البياني 27 - نسبة الشباب (18-29 سنة) من بين المستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة قدم..... 56

الرسم البياني 28 - نسبة المستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة قدم يتماهون أيضًا مع البلد..... 56

الرسم البياني 29 - مدركات الثقة وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة (مؤشر مركب: الثقة العمودية) من بين المستجوبين الذين يتعاطفون مع فريق لكرة القدم 57

الرسم البياني 30 - مدركات الفساد في القطاع العام (مقارنة بين عامة السكان والمستجوبين من بين المتماهين مغ فريق لكرة القدم) 58

الرسم البياني 31 - نسبة المستجوبين المتماهين مع فريق لكرة القدم الذين يعتبرون أن الدولة لا تعيد توزيع الثروات بطرقة عادلة ومتساوية بين جميع المواطنين والمواطنات 58

الرسم البياني 32 - نسبة المستجوبين المتماهين مع فريق لكرة القدم الضين يعتبرون أن خدمات الدولة ليسنت متوفرة لجميع المواطنين والمواطنات دون تمييز 58

الرسم البياني 33 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أنهم عوملوا معاملة غير لائقة من قبل أحد عناصر الأمن 59

الرسم البياني 34 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة قدم والذين يرون أن الأفراد المنتمين إلى مجموعات مشجعين أخرى تمثل تهديدا بالنسبة لهم (مؤشر مركب)..... 59

الرسم البياني 35 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة قدم والذين أفادوا أنهم واثقون أو غير واثقين من علاقاتهم الشخصية (الثقة الاجتماعية)..... 60

الرسم البياني 36 - مدركات عدم الثقة في الهيئات الوسيطة (مقارنة بين عامة السكان والمستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة القدم) 61

الرسم البياني 37 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين أفادو أن لديهم ثقةْ | عدم ثقة في العلاقات الشخصية (الثقة الأفقية) 62

الرسم البياني 38 - نسبة المستجوبين الذين اعتبروا الاحترام هو الشعور السائد تجاه الوجهاء المحليين 63

الرسم البياني 39 - نسبة المستجوبين الذين اعتبروا الاحترام هو الشعور السائد تجاه الأئمة / الشيوخ 63

الرسم البياني 40 - مدركات الثقة وانعدام الثقة تجاه الوجهاء المحليين والزعماء الدينيين 64

الرسم البياني 41 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يتماهون مع 'العرش' والذين أفادوا عن وجود اتصالات بأفراد من «عروش» أخرى كثيرًا أو نادرًا 66

الرسم البياني 42 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يتماهون مع 'العرش' والذين أفادوا بوجود اتصالات إيجابية أو سلبية مع أفراد من «عروش» أخرى 66

الرسم البياني 43 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين لا يتماهون مع 'العرش' والذين أفادوا عن وجود اتصالات بأفراد من «العروش» كثيرًا أو نادرًا 67

الرسم البياني 44 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين لا يتماهون مع 'العرش' والذين أفادوا عن وجود اتصال إيجابي أو سلبي مع «العروش» 67

الرسم البياني 45 - نسبة المستجوبين الذين يرون وجود تهديد رمزي من «العروش» الأخرى (مؤشر مركب) 68

الرسم البياني 46 - نسبة المستجوبين الذين يرون وجود تهديد رمزي من «العروش» الأخرى (مؤشر مركب) 68

الرسم البياني 47 - نسبة المستجوبين الذين يرون وجود تهديد رمزي من «العروش» الأخرى (مؤشر مركب) 69

الرسم البياني 48 - النسبة المئوية للمستطلعين ممن يحملون شعورا سلبيا تجاه المجمع الكيميائي التونسي (حسب نوع الشعور) 70

الرسم البياني 49 - مدركات الثقة وعدم الثقة تجاه المجمع الكيميائي التونسي 71

الرسم البياني 50 - محددات الثقة في المجمع الكيميائي التونسي 72

الرسم البياني 51 - الدخل الشهري للمستجوبين وعائلاتهم 76

الرسم البياني 52 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين أفادوا أن لديهم دخل شهري عائلي أقل من 500 دينار (الدخل الموضوعي؛ مقارنة بين المعتمديات) 77

الرسم البياني 53 - نسبة المستجوبين الذين صرحوا بأن دخل أسرهم لا يسمح لهم بتلبية احتياجاتها (دخل شخصي ؛ مقارنة بين المعتمديات) 78

الرسم البياني 54 - نسبة المستجوبين الذين صرحوا بدخل شهري أقل من 500 دينار لأسرهم (مقارنة بين الجنسين) 78

الرسم البياني 55 - نسبة المستجوبين فوق الستين سنة الذين صرحوا بدخل شهري أقل من 500 دينار لأسرهم 79

الرسم البياني 56 - الوضع المهني للمستجوبين 80
الرسم البياني 57 - نسبة المستجوبين الذين أفادوا بأنهم عاطلون عن العمل أو ربات منازل 81
الرسم البياني 58 - نسبة ربات البيوت اللاتي يخشين عدم الحصول على تعليم جيد لهن ولمن حولهن..... 82
الرسم البياني 59 - نسبة ربات البيوت القلقات على صحتهن و / أو صحة من حولهن..... 82
الرسم البياني 60 - نسبة ربات البيوت اللاتي يخشين عدم الوصول للثقافة و الترفيه 83
الرسم البياني 61 - نسبة ربات البيوت اللاتي يعتبرن أن الحريات محترمة حالياً في تونس (مؤشر مركب)..... 83
الرسم البياني 62 - نسبة ربات البيوت اللاتي يخشين احترام حقوقهن وحرياتهن 83
الرسم البياني 63 - النسبة المئوية لربات البيوت اللاتي يعتبرن أنفسهن عمومًا راضيات عن حياتهن (مؤشر مركب)..... 84
الرسم البياني 64 - نسبة ربات البيوت المتماهيات مع الوطن..... 85
الرسم البياني 65 - مدركات الثقة وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة (مؤشر مركب: الثقة العمودية) لدى ربات البيوت..... 85
الرسم البياني 66 - مدركات الفساد في القطاع العام (مقارنة بين عامة السكان وربات البيوت) 86
الرسم البياني 67 - النسبة المئوية للنساء ربات االبيوت اللاتي يعتبرن أن الدولة لا تعيد توزيع الثروات بطريقة متساوية وعادلة بين جميع المواطنين والمواطنات 86
الرسم البياني 68 - النسبة المئوية للنساء ربات االبيوت اللاتي يعتبرن أن خدمات الدولة ليست متوفرة لجميع المواطنين والمواطنات دون تمييز 86
الرسم البياني 69 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن سكان منطقتهم يستطيعون التأثير في القرارات على جميع المستويات (مقارنة بين عامة السكان وربات البيوت)..... 87
الرسم البياني 70 - مستوى التعليم الذي حققه المستجوبون بنجاح..... 88
الرسم البياني 71 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن الحريات محترمة حاليا في تونس (مؤشر مركب)..... 89
الرسم البياني 72 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن الحرية الانتخابية محترمة حاليا في تونس 90
الرسم البياني 73 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون حرية حركة التنقل/ الحركة محترمة حاليا في تونس..... 90
الرسم البياني 74 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن حرية التعبير محترمة حاليا في تونس..... 91
الرسم البياني 75 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن حرية الانتماء السياسي محترمة حاليا في تونس..... 91
الرسم البياني 76 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن حرية العقيدة والانتماء الديني محترمة حاليا في تونس..... 91
الرسم البياني 77 - مدركات احترام الحريات: مقارنة بين معدلات مطماطة وقابس الغربي ومارث والمعدلات الجهوية..... 92
الرسم البياني 78 - مدركات الحريات: مقارنة بين معدلات قابس المدينة والحامة والمعدلات الجهوية 93

الرسم البياني 79 - مدركات الأمن البشري (مؤشر مركب) 94

الرسم البياني 80 - نسبة المستجوبين الذين يخشون على البيئة من منطقتهم 95

الرسم البياني 81 - نسبة المستجوبين الذين يخشون على الوضع السياسي في البلاد وفي منطقتهم 96

الرسم البياني 82 - نسبة المستجوبين الذين يخشون عدم الحصول على التعليم الجيد لهم ولمن حولهم 96

الرسم البياني 83 - نسبة المستجوبين الذين يخشون على الحقوق و الحريات 97

الرسم البياني 84 - نسبة المستجوبين الذين يخشون عدم الوصول إلى الثقافة و الترفيه 97

الرسم البياني 85 - نسبة المستجوبين الذين عبروا عن خوفهم بشأن أمنهم الاقتصادي وصحتهم وسلامتهم الجسدية 98

الرسم البياني 86 - نسبة المستجوبين الذين أفادوا أنهم لا يخافون على سلامتهم الشخصية و / أو سلامة من حولهم 99

الرسم البياني 87 - النسبة المئوية للمستظلعين الذين يعتبرون أنفسهم راضين عن حياتهم بشكل عام (مؤشر مركب) 100

الرسم البياني 88 - محددات الرضا عن الحياة 101

الرسم البياني 89 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن سكان منطقتهم يستطيعون التأثير على قرارات البلديات والولاية والحكومة 104

الرسم البياني 90 - نسبة المستجوبين الذين يشعرون بأنهم ممثلون داخل البرلمان 106

الرسم البياني 91 - نسبة المستجوبين الذين يشعرون بأنهم ممثلون داخل المجلس البلدي 106

الرسم البياني 92 - نسبة المستجوبين الذين صوتوا في الانتخابات البلدية (2018) والتشريعية (2019) 106

الرسم البياني 93 - مدركات الفساد ومشاعر عدم الثقة في البلديات 107

الرسم البياني 94 - نسبة المستجوبين الذين اعتبروا الاحترام أو الغضب هو السائد تجاه البلديات 108

الرسم البياني 95 - مدركات الثقة وعدم الثقة تجاه الهيئات الوسيطة المنظمة 110

الرسم البياني 96 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن الاحترام هو الشعور السائد تجاه الجهات الوسيطة 111

الرسم البياني 97 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن الغضب والاحترام هما الشعوران السائدان تجاه السياسيين 111

الرسم البياني 98 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه السياسيين (حسب نوع الشعور) 112

الرسم البياني 99 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه وسائل الإعلام (حسب نوع الشعور) 112

الرسم البياني 100 - النسبة المئوية للمستطلعين من الرجال في سن 18 إلى 29 سنة الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه المسؤولين السياسيين (حسب نوع الشعور) 112

الرسم البياني 101 - النسبة المئوية للمستطلعين من الرجال في سن 18 إلى 29 سنة الذين يحملون

شعورا سلبيا تجاه وسائل الإعلام (حسب نوع الشعور) 112

الرسم البياني 102 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه جمعيات المجتمع المدني (حسب نوع الشعور) 113

الرسم البياني **103** - نسبة المستجوبين الذين أفادوا أنهم أعضاء في نقابة عمالية أو حزب سياسي و / أو جمعية 114

الرسم البياني 104 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن الهيئات الوسيطة يمكن أن تؤثر على السياسات في منطقتهم 114

الرسم البياني 105 - نسبة المستجوبين الذين يعتقدون أنه من المحتمل أن تشهد المنطقة تحركات جماعية قريبًا 116

الرسم البياني 106 - نسبة المستجوبين الذين يعتقدون أن سكان منطقتهم لديهم القدرة على تنظيم تحرك جماعي 116

الرسم البياني 107 - محددات استهداف التحركات الجماعية المؤسسات السيادية 118

ملخص عام

تهتم دراسة التماسك الاجتماعي في قابس بعلاقة سكان المنطقة بمؤسساتهم (المستوى العمودي) وتقيس جودة العلاقات بين الفئات الاجتماعية وكذلك بين الأفراد أنفسهم (المستوى الأفقي). وتتمثل المنهجية في تكييف مؤشر التماسك الاجتماعي (Social Cohesion Index) مع السياق، وهو نموذج لقياس التماسك الاجتماعي طوره مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمنطقة العربية. تقدم الدراسة، من خلال تحديد مصادر التماسك وعوامل الهشاشة في النسيج الاجتماعي لقابس، بيانات واقعية لتوجيه البرامج والسياسات العامة في المنطقة. وبذلك، تساعد الدراسة الاستطلاعية على توجيه التفكير من أجل الوصول إلى رؤية مشتركة لتعزيز التماسك الاجتماعي لكي يعيش سكان قابس بثقة وكرامة في مجتمع أكثر عدلاً وتناغمًا.

يتم عرض نتائج الدراسة في أربعة فصول:

- **يهتم الجزء الأول من الدراسة بالعلاقات بين المواطنين والمواطنات والدولة**. 49.7 % من سكان قابس لا يثقون بالمؤسسات العامة، ويتأثر موقفهم هذا بمستويات عالية من إدراك الفساد والشعور بالظلم. في الواقع يعتقد 87 % منهم أن الموارد لا يتم إعادة توزيعها بشكل منصف بين الجميع في تونس، في حين يرى 73.2 % منهم أن الفساد منتشر في المجتمع والمؤسسات.

- **يظهر التقرير في جزئه الثاني درجة أقوى من التماسك على مستوى العلاقات الأفقية**، حيث يتماهى 67.6 % من سكان قابس مع وطنهم وعشيرتهم ومنطقتهم والمجموعة الدينية على المستوى فوق الجهوي، مما يدل على أن هذه الهويات الجماعية متوافقة وتكمّل بعضها البعض. العلاقات بين «العروش» أيضًا منسجمة، إذ يعتقد 76.8 % من المستجوبين أن تواصلهم وتفاعلهم مع أفراد من «عروش» أخرى إيجابي. ستكون مصادر التوتر أكثر حول المنطقة الصناعية، حيث عبر 27.4 % من المستجوبين (نحو 49.6 % من سكان غنوش) عن غضبهم تجاه المجمع الكيميائي التونسي.

- **يدرس الجزء الثالث مؤشرات التنمية البشرية في الولاية**. تشير البيانات الاجتماعية والاقتصادية لسكان قابس إلى ظروف غير ملائمة، حيث يعتقد 50.3 % من المستجوبين أن دخلهم غير كافٍ لتغطية احتياجاتهم. تمثل ربات البيوت 49.9 % من الإناث المستجوبات وهن معرضات للهشاشة بشكل خاص، وعبرت 96.5 % منهن عن شعورهن بالظلم. يعرض هذا الوضع سكان المنطقة لتهديدات مختلفة. تعدّ حماية البيئة سبب قلق بالنسبة لـ79.2 % منهم، وكذلك الوصول إلى تعليم جيد بالنسبة لـ60.6 % من بينهم، واحترام الحقوق والحريات بالنسبة لـ 55.9 %، والترفيه / الثقافة بالنسبة لـ 55.4 % منهم.

- **يهتم الفصل الرابع بأشكال المشاركة المختلفة بين سكان قابس.** يبدو أن القنوات التقليدية للتمثيل السياسي بدأت تفقد قوتها، حيث لا يشعر81.3 % من المستجوبين أنهم ممثلون في مجلس النواب، ولا يعتبر 75.2 % منهم أنهم ممثلون في مجالسهم البلدية. إقبال الناخبين منخفض بشكل خاص، خاصة بين الشباب، حيث صوت 28.9 % فقط من الشباب في الانتخابات البلدية و36.5 % في الانتخابات التشريعية الأخيرة. الثقة في الهيئات الوسيطة منخفضة جدًا أيضًا (11 % للأحزاب السياسية و27.6 % للجمعيات).

ويعتبر 56.2 % من سكان قابس أنهم قادرون على تنظيم تحركات جماعية، ولذلك من المرجح أن تشهد المنطقة احتجاجات عفوية.

يدرس الملخص التحليلي بطريقة ديناميكية وأفقية الضغوط التي تمارس على التماسك الاجتماعي في قابس، ويحدد التوجهات العامة من حيث مصادر التماسك وعوامل الهشاشة التي تميز ولاية قابس.

مصادر التماسك

تساعد نتائج الاستطلاع على تحديد الروافع المختلفة التي تساهم في بناء الثقة والرصيد الاجتماعي الداعم للوحدة الاجتماعية في قابس.

أسس توحيد الجسم الاجتماعي حول القيم المشتركة

تعتمد المؤسسات العامة على رصيد قوي من الاحترام من شأنه أن يعزز الثقة العمودية. على سبيل المثال، تثير الوظائف السيادية للدولة مستويات من شعور الاحترام تصل إلى 80 % بالنسبة للجيش و 67 % تجاه الشرطة/الحرس الوطني، وهي أكثر توافقية مقارنة بما تتمتع به المؤسسات التعليمية أو الصحية. من ناحية أخرى، فإن هذا الموقف من الاحترام ليست متجذرة في التجارب الحياة اليومية. في الواقع، مدركات سكان قابس للطريقة التي يعاملهم بها العاملون في الوظيفة العمومية سلبية (أكثر من واحد من كل ثلاثة أشخاص يعتبرون أن موظفي الدولة لا يعاملونهم باحترام). وبذلك، يكون الاحترام في المؤسسات العامة أقرب إلى علامة التعلق بوجود الدولة وحمايتها (طلب الدولة).

الشعور بالانتماء للوطن مرتفع بشكل خاص في قابس. فعلا، يمثل الانتماء للوطن أول هوية جماعية مشتركة في قابس. علاوة على ذلك، فإن الأشخاص الذين يُعرفون أنفسهم كأنصار فريق لكرة القدم يشتركون في مستوى شعور بالانتماء إلى الوطن أعلى من المعدل الجهوي، مما يفند الفكرة السائدة عمومًا حول تنصل هذه المجموعة من القيم الوطنية. ويمكن اعتبار الاحترام المشترك تجاه مؤسسات الدولة دليلا على حب سكان المنطقة للوطن.

يمكن أن يمثل تشبث تونس بانتمائها العربي الإسلامي صدى إيجابيا لوزن الهوية الدينية لدى سكان قابس يساعد على توحيدهم في إطار رؤية مشتركة. في قابس (خاصة في قابس الغربي)، يتماهى غالبية السكان مع المجموعة الدينية، وتأتي هذه الهوية في الرتبة الثالثة من حيث الهويات الجماعية (بعد الوطن و'العرش'). بالإضافة إلى التأثير القوي على سلوك الناس في حياتهم اليومية، يلعب الدين دورًا إيجابيًا في إحساسهم بالرفاهية والأمن. إن الاعتراف بهذا الانتماء الديني واحترامه من شأنه أن يرسخ الشعور بالهوية الوطنية. على سبيل الذكر، يعتقد 3 من كل 4 أشخاص في قابس أن حرية المعتقد والانتماء الديني محترمة في تونس.

التأثيرات الإيجابية للعروش على الروابط الاجتماعية

الانتماء إلى 'العرش' **هو ثاني أكثر هوية جماعية تنظيماً في قابس،** بل إنها تحتل المرتبة الأولى في معتمديتي الحامة وقابس المدينة، حيث صرح 67.7 % من سكان قابس أنهم يشتركون في الشعور بالانتماء إلى بلدهم وعشيرتهم والجماعة الدينية فوق الجهوية، مما يدل على أن هذه الهويات متوافقة وتكمل بعضها البعض.

من الظاهر أن العلاقات بين العروش تطورت بطريقة متناغمة، لكنها تبقى هشة. حتى وإن اعتبر 4 من أصل 5 من سكان قابس أن التواصل مع أفراد من «عروش» أخرى أمر إيجابي، فإن هذه التفاعلات نادرة نسبيًا (حيث تخص 40.1 % منهم). إن احتمالية التوترات التي يمكن أن تغذيها مدركات التهديدات بين الأفراد من مختلف «العروش» منخفضة، ولكن يمكن أن تنشأ مواقف عدائية بينهم، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنافسة الاقتصادية.

يلعب 'العرش' **دورًا مهمًا في خلق روابط التضامن، لكن تأثيرها على الحياة السياسية والاجتماعية ضعيف.** يتمتع الوجهاء المحليون، الذين يمارسون سلطة معنوية على 'العرش'، برصيد ثقة أهم من الهيئات الوسيطة المنظمة (الجمعيات والأحزاب السياسية، إلخ). كما أن نظرة سكان المنطقة إلى هؤلاء الوجهاء المحليين إيجابية (مواقف مبنية على الاحترام بشكل أساسي)، مما يدل على قدرتهم كوسطاء على نقل القيم المشتركة داخل «العروش» وفيما بينها. من ناحية أخرى، لا يعتقد غالب سكان قابس أن «العروش» تؤثر على السياسة المحلية أكثر من الهيئات الوسيطة الأخرى.

الاستعداد للمشاركة العامة

رغم ضعف قنوات المشاركة والتمثيل السياسي التقليدية (انظر عوامل الهشاشة)، هناك رغبة مشتركة في قابس للتعبئة من أجل تحسين ظروف العيش في المنطقة. يعتقد 56.2 % من سكان قابس أن لديهم القدرة على تنظيم التحركات الجماعية. ومن ناحية أخرى، فهم ينتقدون قدرة الهيئات الوسيطة والمسؤولين المنتخبين على تحقيق نتائج والتأثير على قرارات بلديتهم و / أو الولاية و / أو الحكومة. لا يعكس هذا الشعور الضعيف بالفعالية الجماعية بالضرورة شكلاً من أشكال اللامبالاة بين السكان الذين يفضلون البحث عن قنوات جديدة قادرة على التأثير والحشد.

قد تمثل معتمدية المطوية موضوع دراسة حالة لفهم العوامل التي تأثر إيجابيا في المشاركة في الحكم المحلي. في الواقع، يظهر أن علاقة سكان هذه المعتمدية ببلديتهم مبنية على الثقة المتبادلة(49.7 %)، وهو ما يعكس مستوى عاليا جدًا من الشعور بالقدرة على التأثير في صنع القرار على مستوى البلديات (67.9 %). في الوقت نفسه، تعتقد الغالبية العظمى (82.2 %) من سكان المطوية أنهم قادرون على تنظيم التحركات الجماعية (26+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). لذلك، من الهام فهم العوامل التي تعزز حيوية قنوات التعبئة في هذه المعتمدية من أجل استخلاص الدروس التي يمكن استنساخها في أماكن أخرى.

عوامل الهشاشة

تتأثر الضغوط على التماسك الاجتماعي في قابس بعوامل هيكلية تجعل الولاية عرضة للصعوبات والأزمات.

ثقة متدنية في المؤسسات العامة

في قابس، الثقة في المؤسسات العامة هشة، وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم. مستوى الثقة العمودية منخفض بشكل خاص بين الشباب (18-29 سنة)، وربات البيوت، وأنصار فرق كرة القدم. هناك عاملان لهما تأثير سلبي على هذا المستوى المنخفض من الثقة.

يشترك الغالبية العظمى من سكان قابس في الشعور بالظلم، وهو ما يؤثر تأثيرا هاما في الثقة العمودية، خاصة بين ربات البيوت وأنصار فرق كرة القدم. يشير هذا الرابط أولاً إلى نقد سير الخدمات العامة

الأساسية، والتي تعتبر غير فعالة (مستويات الثقة هي الأدنى في مجالات الصحة والتعليم). كما أن سكان قابس يعتبرون أن الدولة لا تعامل جميع مستخدمي الإدارات العامة على قدم المساواة و / أو بشكل عادل، مما يقوي الشعور بالغضب تجاه بعض المؤسسات (خاصة تجاه المؤسسات الصحية والتعليمية).

تقوض مدركات الفساد العالية في القطاع العام الثقة فيه. تشير مدركات الفساد أولاً إلى معاملة مستخدمي الخدمات العامة من قبل موظفي الدولة، حيث يشعرون أن ممثلي الدولة يفضلون مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة. كما أن هذا الشعور مرتبط بالشعور بالظلم فيما يتعلق بإعادة توزيع الموارد بصفة عادلة و/أو الإدراك بأن القانون لا ينطبق بالتساوي على الجميع.

الهيئات الوسيطة فاقدة للمصداقية

تواجه الهيئات الوسيطة (المسؤولون المنتخبون، والنقابات، والجمعيات، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، إلخ) أزمة عميقة في التمثيل والشرعية، خاصة بين الشباب.

قدرة الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على التعبئة بهدف تنظيم المشاركة العامة في الأعمال الجماعية محدودة. حتى وإن اعتبر سكان قابس أن الهيئات الوسيطة قادرة على التأثير على السياسات المحلية، فإنهم لن يثقوا في نفس الجهات الفاعلة للدفاع عن مصالحهم. في الواقع، تتمتع الهيئات الوسيطة بمستويات ثقة منخفضة (بمعدل أقل من مؤسسات الدولة)، ونسبة الأشخاص الذين صرحوا بانتمائهم إلى هذه الهيئات ضئيلة ولا تكاد تذكر. بالإضافة إلى ذلك، يشكل السياسيون ووسائل الإعلام بشكل خاص مشاعر معادية (الغضب والضغينة)، حيث تصل إلى 41.36 % لدى الشباب الذين عبروا عن غضبهم من السياسيين.

يصل التنصل من الهيئات الوسيطة إلى حد الاستياء من آليات التمثيل السياسي الحالية. في الواقع، لا يشعر أكثر من ثلاثة أرباع سكان قابس بأنهم ممثلون في البرلمان و / أو في مجالسهم البلدية. علاوة على ذلك، لا تتمتع البلديات بثقة أعلى من مؤسسات الدولة رغم قرب السلطات المحلية من المواطنين. وبالتالي، فإن الشعور بالمشاركة في صنع القرار منخفض.

لذلك، من الأرجح أن يفضل سكان قابس إطارًا غير منظم وعفويا للتنديد بالظلم الاجتماعي ولمحاولة التأثير على قرارات السلطات العامة. عندئذٍ ستفقد الهيئات الوسيطة مصداقيتها، ولن يكون لها سوى قدرة محدودة جدا على التوسط في حالة اندلاع التوترات الاجتماعية.

التهديدات لأمن سكان قابس البشري

يعود السبب الرئيسي لانعدام الأمن البشري الذي عبّرت عنه الغالبية العظمى من سكان قابس (79.2 %) **إلى الوضع البيئي في المنطقة.** ويضاف إلى انعدام الأمن البيئي لسكان المنطقة المجاورة مباشرة للمنطقة الصناعية شعور بالتهديد المرتبط بالصحة (مدينة قابس). يتسبب المجمع الكيميائي التونسي في استياء وغضب سكان المنطقة الناجم عن شعورهم بالتهديد لبيئتهم. وستكون البلديات التي نجد فيها أعلى نسب الشعور بالتهديد المرتبط بالبيئة وانعدام الثقة في المجمع الكيميائي التونسي هدفًا لمشاعر أكثر عدائية من جانب السكان المحليين، مما يدل على أن الاستياء من هذا الموضوع يؤثر أيضًا على السلطات العمومية.

يمثل الوضع السياسي في البلاد، والوصول إلى التعليم والثقافة/ الترفيه المجالات الثلاث الأخرى التي كانت موضوع شعور قوي بانعدام الأمن البشري. بالإضافة إلى الحفاظ على بيئتهم، من المهم إذن لسكان

المنطقة أن يعيشوا في ظروف كريمة من خلال تحسين الوصول إلى التعليم الجيد وفرص الترفيه. كما أنهم يتطلعون إلى المزيد من الاستقرار السياسي وقنوات المشاركة الفعالة لتعزيز مشاركتهم في صنع القرار على جميع المستويات.

حتى لو شعر غالبية سكان قابس (78 %) أن الحريات الأساسية تُحترم حاليًا في تونس، يظل شخص واحد من كل شخصين قلقًا بشأن الحفاظ على حقوقه وحرياته. لذلك تعتبر نسبة كبيرة من سكان المنطقة أن حريات الآخرين محترمة بينما تكون حرياتهم مهددة.

مقدمة

يتكون التقرير الخاص بالدراسة حول التماسك الاجتماعي في قابس من أربعة فصول. بعد قسم تمهيدي موجز يلقي الضوء على سياق الدراسة وخصائصها الفنية وعملية تنفيذها وحدودها، تتناول الدراسة قضايا التماسك الاجتماعي المتعلقة بـ (1) العلاقة بين المواطنين والدولة، (2) والعلاقات الأفقية، (3) والتنمية البشرية، (4) والمشاركة.

التقديم

من خلال المشروع ترابط - التماسك من أجل التوقي من العنف ، تدعم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقاربة **تعزيز التماسك الاجتماعي** كقاعدة للتدخل من أجل التوقي من التطرف العنيف. تم تنفيذ هذه المقاربة في ولايات الجنوب الشرقي التونسي منذ عام 2018 بالاعتماد على شراكة شاملة مع السلطات العامة المحلية ومكونات المجتمع المدني.

من بين خصائص هذه المقاربة، نجد **إنتاج المعرفة** الوقائعية والتحليلية الخاصة بالسياق المحدد والتي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي. للأبحاث دور رافد في تطوير فهم مشترك للتحديات المتعلقة بالتطرف العنيف وتوجيه تدخلات و / أو سياسات التوقي.

لذلك، تهدف الدراسة حول التماسك الاجتماعي في قابس إلى **قياس وتحليل عوامل الصمود والهشاشة في الولاية من أجل إرشاد المبادرات والسياسات العامة التي تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي في هذه الولاية**. تقدم الدراسة بيانات إحصائية عن أبعاد التماسك الاجتماعي، وهي خاصة بقابس، ومصنفة حسب الجنس والفئات العمرية، بمستوى مُرضٍ من التفصيل لإبراز خصوصيات كل معتمدية من معتمديات الولاية.

الإطار التحليلي والمنهجي

«**التماسك الاجتماعي هو مستوى الثقة في الدولة والمجتمع، وكذلك الرغبة في المشاركة الجماعية في بناء رؤية مشتركة للسلام والتنمية المستدامة**»[1]. يمثل هذا التعريف أساس الإطار التحليلي للدراسة، والذي يتمحور حول مستويين من التماسك الاجتماعي. لذلك، فإن هذا الإطار التحليلي يدرس العلاقة بين الأفراد والدولة (**المستوى العمودي**) وكذلك بين المجموعات الاجتماعية والأفراد أنفسهم (**المستوى الأفقي**).

دراسة التماسك الاجتماعي في تطاوين هي تكييف لمنهجية **مؤشر التماسك الاجتماعي** التي طوّرها مكتب الدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2]. توفر أداة قياس التماسك الاجتماعي إطارًا منهجيًا متينا تم اعتماده علميا من خلال مراجعة من قبل النظراء. هذه المنهجية خاصة بسياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكنها أيضًا قابلة للتكييف مع الخصائص المحلية حيث يتم تطبيقها.

اعتمدت منهجية الدراسة **مقاربة براغماتية** و**مبنية على البرامج** كأداة لدعم القرار وتوجيه السياسات والتدخلات التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي. لهذا النموذج **بعد تنبئي** أيضا. يحتوي على تنبؤات (مثل إدراك

1 - PNUD, '*Renforcer la cohésion sociale. Cadre conceptuel et implications pour les programmes*', 2020. https://www.undp.org/publications/strengthening-social-cohesion-conceptual-framing-and-programming-implications

2 - شارل حرب تطوير مؤشر التماسك الاجتماعي للمنطقة العربية. ورقة منهجية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/Developing-a-Social-Cohesion-Index-for-the-Arab-Region---UNDP-Amman-Hub-2017.pdf

العدالة، والفساد، وما إلى ذلك) التي تشكلها المتغيرات المركزية (مثل الهويات الجماعية، والمواقف، وغير ذلك) والتي تؤثر على نتيجة محتملة إلى حد ما، وهي العمل الجماعي. لذلك، يغطي الاستبيان الأبعاد التالية:

- **القسم 1 -** مدركات الحريات الأساسية وحقوق الإنسان
- **القسم 2 -** مقاييس الرضا عن الحياة والتدين الجوهري
- **القسم 3 -** مدركات الفساد
- **القسم 4 -** تقييم الثقة (عموديا وأفقيا)
- **القسم 5 -** الهويات الجماعية
- **القسم 6 -** مدركات العدالة
- **القسم 7 -** مدركات التهديدات والأمن البشري
- **القسم 8 -** الاتصال
- **القسم 9 -** المشاعر
- **القسم 10 -** الحراك الجماعي
- **القسم 11 -** الكفاءة الجماعية
- **القسم 12 -** المشاركة والتمثيل السياسيين
- **القسم 13 -** الخصائص الاجتماعية الديموغرافية

بالنسبة للسياق التونسي، **أخذت جهود التكييف مع الخصائص المحلية** بعين الاعتبار أربعة مكونات:

- ادراج المكونات المختلفة لنظام الإحصاء الوطني (المعهد الوطني للإحصاء، المجلس الوطني للإحصاء) في كل مرحلة من مراحل الدراسة للمساهمة في خطة أخذ العينات وضمان المتانة الفنية لبروتوكول الدراسة.
- لغرض الامتثال للنماذج الوطنية القائمة، تم اعتماد بعض الأبعاد (مثل الحريات الفردية) التي تضمنتها الدراسات الاستقصائية الوطنية (مثل الدراسة حول الأمن والحريات والحكم المحلي).
- في المرحلة التحضيرية، أفرزت المشاورات المحلية (مجموعة التركيز) والاختبار الأولي للدراسة استبيانا يتضمن خصائص الولاية.
- تمت ترجمة الاستبيان إلى اللهجة التونسية.

بالنسبة لدراسة التماسك الاجتماعي في قابس، استفادت عملية التكييف مع السياق من الدروس المستخلصة من دراسة مدنين (2020)، وخاصة مراجعة وتعزيز الأبعاد المرتبطة بالأمن البشري والحراك الجماعي. بالإضافة إلى ذلك، يولي الاستبيان اهتمامًا خاصًا بالعناصر التي تخص ولاية قابس دون غيرها، لا سيما عوامل التوتر حول المجمع الكيميائي التونسي.

عملية التنفيذ

ضمنت عملية إجراء الدراسة مبادئ الشمولية والمتانة في كل مرحلة. وتتجلى هذه المبادئ في المقاربة التشاركية المعتمدة لتشمل أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والجهوي، من بين السلطات العامة والمجتمع المدني الذين يلعبون دورًا هاما في تعزيز التماسك الاجتماعي و / أو إنتاج الإحصاءات.

تنقسم هذه العملية إلى 4 مراحل و 15 خطوة:

المرحلة التحضيرية

- **الخطوة 1 -** إعداد مذكرة التأطير .
- **الخطوة 2 -** مجموعات التركيز والمشاورات حول تكييف الاستبيان.
- **الخطوه 3 -** اختبار ميداني مسبق.
- **الخطوة 4 -** استكمال الاستبيان.
- **الخطوة 5 -** مراجعة واعتماد خطة أخذ العينات من قبل المعهد الوطني للإحصاء.
- **الخطوة 6 -** مراجعة بروتوكول الدراسة والتصديق عليه من قبل المجلس الوطني للإحصاء.

المرحلة التجريبية

- **الخطوة 7 -** تدريب المحاورين والمشرفين.
- **الخطوة 8 -** جمع البيانات.
- **الخطوة 9 -** حفظ وتنظيف وفرز قاعدة البيانات بشكل مسطح.

مرحلة التحليل

- **الخطوة 10 -** مجموعات التركيز والمشاورات للتحليل التشاركي للفرز المسطح.
- **الخطوة 11 -** التحليلات الإحصائية (الفرز التقاطعي والروابط والتراجعات).
- **الخطوة 12 -** التحليل النوعي وصياغة تقرير الدراسة.
- **الخطوة 13 -** المراجعة من قبل النظراء والمصادقة على النتائج.

مرحلة التثمين

- **الخطوة 14 -** إصدار تقرير الإحصائيات والدراسة.
- **الخطوة 15 -** ورش عمل للنشر والتحليل التشاركي لإعداد ملخصات السياسة.

يشير التقرير بانتظام إلى ثلاث مراحل على وجه الخصوص. كان التحليل الاستطلاعي (الخطوة 2) حاسما لإعداد الاستبيان. تبرر المعلومات النوعية التي تم جمعها خلال هذه المرحلة بعض الاختيارات، مثل الإشارة إلى هوية 'العرش' لقياس العلاقات الأفقية. تم التحليل التشاركي (الخطوة 10) بعد جمع البيانات والفرز المسطح لاستكمال

تفسير البيانات من خلال قراءة نوعية. هذا التفسير مبني على المساهمة المباشرة لسكان وممثلي السلطات العامة في ولاية تطاوين. وجهت هذه الخطوة أيضًا التحليلات الإحصائية (الخطوة 11)، على وجه الخصوص لاختبار صحة فرضيات العلاقات بين بعض المتغيرات.

الخصائص

تم التصديق على بروتوكول الدراسة من قبل المجلس الوطني للإحصاء في 15 سبتمبر 2021 (تأشيرة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي رقم 2021/03).

أخذ العينات

حجم العينة كافٍ لاستغلال النتائج المصنفة حسب المعتمديات والفئات العمرية والجنس.

وفقًا للإحصاء الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء في عام 2014، يبلغ إجمالي عدد سكان ولاية قابس 374,300 نسمة. تتكون **المجموعة المرجعية** للدراسة من بين من هم في سن 18 عامًا أو أكثر من 253,178 فردا في عام 2014.

أدرجت طريقة **أخذ العينات** ثلاثة طرائق:

- **أخذ العينات المصنفة** -من المجموعة المرجعية، تم استخدام 4 معايير لتحديد المجموعات الفرعية التمثيلية، (1) الفئة العمرية، (2) الجنس، (3) البيئة (حضرية / ريفية)، (4) التقسيم الإداري (الولاية، المعتمدية، القطاع).
- **أخذ العينات حسب الحصة** -من بين هذه المجموعات السكانية الفرعية وهذه المعايير، تم تحديد 58 مجموعة تتكون كل واحدة منها من 40 شخصًا.
- **أخذ العينات العشوائية** - في كل قطاع / معتمدية ، تم اختيار الأسر بشكل عشوائي. إذا استجاب أحد أفراد الأسرة لمعايير العمر والجنس والخلفية المطلوبة، يتم استجوابه، وإلا يواصل المحقق البحث عمن يستجيب لهذه المعايير.

تم التحقق من صحة خطة أخذ العينات من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

للحصول على المستوى الأمثل من الثقة في نتائج الاستبيان، تم جمع 2307 استبيانا على مستوى الولاية، أي مع هامش خطأ ب**2** % ومعدل ثقة **ب 99 %** (فاصل الثقة +/- 2.0403 %). الهدف الأولي لخطة سبر الآراء هو 2320 مشاركًا في الدراسة، وبالتالي فإن معدل الإجابات الصحيحة هو 99.4 %.

على مستوى أكثر دقة، تمت تغطية جميع معتمديات الولاية. يختلف مستوى الثقة من مجموعة محلية إلى أخرى ولكنه يظل عند مستوى مرضٍ للتحليلات المقارنة بين المعتمديات (معدل الثقة بين 95 % و99 %، مع هامش خطأ مشترك يقدر ب 5 %).

الجدول 1 - توزيع السكان حسب المعتمدية

المجموعة المحلية	المجموعة المرجعية (فوق 18 عامًا في 2014)	حجم العينة	مستوى الثقة	هامش الخطأ
قابس (الولاية)	**253 178**	**2 307**	**% 99**	**% 2**
قابس المدينة	32 620	497	% 99	% 5
قابس الغربي	21 520	172	% 99	% 5
قابس الجنوبي	51 534	678	% 99	% 5
المطوية	18 405	38	% 99	% 5
الحامة	49 799	520	% 99	% 5
مارث	42 484	403	% 99	% 5
غنوش *	17 220	121	% 95	% 5
منزل الحبيب *	6 461	78	% 95	% 5
مطماطة *	13 138	201	% 95	% 5
قابس (الولاية)	253 178	2 307	% 99	% 2

* تم دمج نتائج معتمديات غنوش ومنزل الحبيب ومطماطة في قاعدة بيانات منفصلة لأن المسح الميداني أجري هناك في فترة مختلفة عن باقي الولاية وفق رسم منفصل للعينة (انظر قسم الحدود).

كما يمكن عرض ومقارنة النتائج حسب **الجنس** والفئة **العمرية** للمستطلعين على مستوى الولاية والمعتمديات.

الجدول 2 - توزيع السكان حسب الجنس

الجنس	المجموعة المرجعية (2014)	عدد المشاركين في الدراسة	% من إجمالي العينة
الرجال	121 477	1 087	% 47,1
النساء	131 701	1 220	% 52,9
المجموع	253 178	2 307	% 100

الجدول 3 - توزيع السكان حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	المجموعة المرجعية (2014)	عدد المشاركين في الدراسة	% من إجمالي العينة
29-18 سنة	28 658	422	% 18,8
39-30 سنة	23 274	508	% 22,6
49-40 سنة	16 281	469	% 20,9

50-59 سنة	13 239	373	% 16,6
60 سنة فأكثر	17 023	474	% 21,1
المجموع	253 178	2 307	% 100

جمع البيانات

تم اعتماد **الإدارة الذاتية** كطريقة لتنفيذ الدراسة (الجهاز المستخدم: اللوحات الإلكترونية، من خلال برنامج SurveyToGo) لتجنب التحيز المرتبط بالتأثير الخارجي (البيئة الاجتماعية للمحاور.ة) و/ أو القائم.ة بإجراء المقابلة. مع ذلك، احتاج 12,1 % من المستجوبين (15,7 % من النساء و 8 % من الرجال) إلى مساعدة من المحاور.ة (على سبيل المثال، إذا كان المستطلع أميًا أو لا يجيد استعمال أجهزة الكمبيوتر).

تمت تعبئة وتدريب فريق يتكون من 16 محققًا و 4 مشرفين ومدير ميداني واحد لإجراء الدراسة.

امتدت فترة الجمع الميداني من 12 أكتوبر إلى 5 **نوفمبر 2021** ثم من 5 إلى 15 ديسمبر 2021 بالنسبة لقاعدة البيانات التكميلية (عنوش ومنزل الحبيب ومطماطة). كان متوسط الوقت المستغرق لإدارة الاستبيانات 33 دقيقة.

الدروس المستخلصة والحدود

توجّه الدروس المنهجية المستخلصة من هذا الإصدار الجديد للدراسة مسار تكييف نموذج قياس التماسك الاجتماعي لاعتمادها في إطار دراسات جديدة محتملة.

مراجعة نموذج قياس التماسك الاجتماعي

تم إدخال تغييرات على الاستبيان بناء على الدروس المستخلصة من الإصدار الأول للدراسة في مدنين سنة 2020.

- تم تبسيط **سلم قياس** مشترك بالنسبة لجميع الأقسام (إزالة إمكانية الجواب على السؤال ب «محايد») للتخفيض من فرضية الحصول على بيانات غير قابلة للاستخدام، وهو ما حدث خلال الدراسة الأولى في مدنين. حقق هذا التعديل الطفيف النتائج المتوقعة، حيث تحصلنا على معدل منخفض من عدم الإجابة على غالبية الأسئلة.
- تم تقديم قسم حول **الحراك الجماعي** وفقًا للنموذج الأولي لمؤشر التماسك الاجتماعي. رغم أن هذا القسم لا يقيس احتمالية رصد تحركات جماعية وفقًا لما إذا كانت ستكون عنيفة أو غير عنيفة، إلا أنه يقدم معلومات عن أسباب التعبئة (المتعلقة بالأمن البشري) والطرف المستهدف. نتائج أسباب التعبئة غير مرضية وتدل على بطلان هذا الإجراء، لذلك وجب إزالة القسم الفرعي من الدراسات المستقبلية. يمكن استغلال نتائج أهداف الحراك الجماعي ولكن مع الحذر الشديد، ويجب أن تعمل الدراسات المستقبلية على تبسيط القائمة والاقتصار على عدد أقل من أهداف الحراك الجماعي تكون أكثر تلاءما مع سياق الأطراف المستهدفة من الحراك الجماعي.

- يعرض القسم الخاص **بالهويات الجماعية** تصنيفًا لهذه الأهداف في شكل 12 مرتبة. لمنع خطر انسحاب المستجوبين، يوصى بتقليل هذا التصنيف إلى 5 مراتب عند إعادة الدراسة مستقبلا.

- يختلف سلم القيس المعتمد في الجزء الخاص **بالمشاعر** عن السلم المستخدم في الأجزاء الأخرى. رغم أن هذا القسم يوفر معلومات عن مشاعر المستجوبين في علاقة بأهداف أخرى، (مثل الغضب والاحترام وما إلى ذلك)، لا يمكن دمج هذه المعلومات في التحليلات الإحصائية التي تحدد العوامل التي تؤثر على الثقة أو العمل الجماعي على سبيل المثال. بالإضافة إلى ذلك، فإن قائمة المشاعر (اختيار الرد) مفصلة للغاية وتنطوي على مخاطر كبيرة يمكن أن تؤدي إلى تهرب المستجوبين أو إلى الالتباس. يجب أن تراجع الدراسات المستقبلية تنظيم هذا القسم من خلال ترشيد عدد خيارات الإجابة وجعلها متوافقة مع التحليلات الإحصائية في الأقسام الأخرى.

العينة التكميلية

حجم العينة (العدد = 2307) أكبر بأربع مرات من الحجم الذي اعتمدته الدراسة الأولى حول التماسك الاجتماعي في مدنين في عام 2020 (العدد = 517). يدعم هذا التحسين التحليلات وذلك من خلال هامش خطأ أصغر ومستوى دقة صحيح على مستوى المعتمديات.

تمثل المقارنة بين جميع معتمديات الولاية أحد أهداف الدراسة وتستجيب لطلب المنظمات التي أشرفت على إنجاز الدراسة (اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس). ومع ذلك، اقتصر اختيار العينة على 7 معتمديات من أصل 10، مما لا يسمح بتوثيق الخصائص المحددة للمعتمديات الثلاثة الأخرى التي لا تشملها الدراسة. لذلك تم جمع عينة تكميلية لمعتمديات مطماطة ومنزل الحبيب وغنوش، مع فترة جمع بيانات مختلفة عن المجموعة الأولى ولكن باعتماد بروتوكول دراسة مماثل (مثل نفس الاستبيان، ونفس طريقة جمع البيانات). لم يتم دمج قاعدة البيانات الإضافية هذه (العدد = 400) مع قاعدة البيانات الأساسية (العدد = 2307) حيث تعتبر نتائج تكميلية تسمح بإجراء مقارنة كاملة بين جميع معتمديات الولاية.

يمكن للدراسات المستقبلية حول التماسك الاجتماعي أن تعيد تجربة جمع البيانات باعتماد عينة كبيرة لضمان متانة النتائج على مستوى الولاية، والتأكد من تغطية جميع المعتمديات في السحب الأولي للعينة من أجل ضمان صحة المقارنات بين المجموعات المحلية التي تشملها الدراسة.

الفصل 1

العلاقات بين المواطنين و الدولة

ملخص النتائج

تتميز علاقة سكان قابس بالدولة **بثقة منخفضة** تجاه المؤسسات العامة، ودرجة عالية من **مدركات الفساد وشعور قوي** بالظلم.

التوجهات العامة

49.7 % من سكان قابس لا يثقون بمؤسسات الدولة. نسبة عدم الثقة هي الأعلى في الصحة (68.9 %) والتعليم (58.1 %) والديوانة (57.6 %).

العوامل التي تؤثر سلبا على الثقة العمودية:

- **درجة عالية من مدركات الفساد**، تخص جميع القطاعات، حيث يعتقد 73.2 % من المستجوبين بأن الفساد منتشر في المؤسسات والمجتمع.
- **شعور قوي بالظلم**: يعتقد 66.2 % من أفراد العينة أن كل التونسيين ليسوا سواسية أمام القانون، فيما يعتقد 87 % منهم أن الثروة لا يتم إعادة توزيعها بشكل عادل.
- **شعور عام بعدم الارتياح وعدم الرضا** (الفصل 3).

هذا الشعور بالظلم لا يصاحبه شعور بالغضب تجاه الدولة. على العكس تماما، **يعبر غالبية سكان قابس عن احترامهم للمؤسسات العامة**، وبوجه خاص للجيش (80 %) والحماية المدنية (76.3 %) والشرطة / الحرس الوطني (67 %).

الخصائص المحلية المرتبطة بالجنس و / أو العمر

من حيث الخصائص المحلية:

- **مستوى شعور** سكان **قابس الغربي بالظلم** أعلى من المعدل الجهوي، ويعتقد أغلبهم أن **الفساد** منتشر على نطاق واسع داخل المؤسسات العامة. من ناحية أخرى، فإنهم غالبا ما يعبرون عن **احترامهم ل**مؤسسات الدولة.
- تهيمن بين سكان **غنوش ومنزل الحبيب** و **قابس المدينة** مشاعر الغضب ضد مؤسسات الدولة.

من حيث الخصوصيات المرتبطة بجنس وعمر المستجوبين:

- **الشباب (18-29 سنة)** لديهم **ثقة أقل** في المؤسسات العامة.
- **الرجال** أكثر اعتقادا أن **الفساد** متفش على نطاق واسع في القطاعات السيادية (الأمن والعدالة).

الثقة في المؤسسات

يعتبر مستوى الثقة داخل المجتمع وتجاه المؤسسات التي تنظمه مؤشرا مركزيا للتماسك الاجتماعي. الثقة العمودية، والتي تشير إلى الثقة في المؤسسات العامة، متجذرة في عوامل (مثل إدراك الفساد، والشعور بالعدالة، وما إلى ذلك) يجب تحديدها وقياسها من أجل تحديد مجالات إدراج البرامج التي من شأنها تعزيز العلاقات البناءة بين المواطنين والدولة.

تتميز علاقة سكان قابس بمؤسسات الدولة[3] بمستوى عال من إدراك عدم الثقة.

الرسم البياني 1 - مدركات الثقة وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة (مؤشر مركب: **الثقة العمودية**)

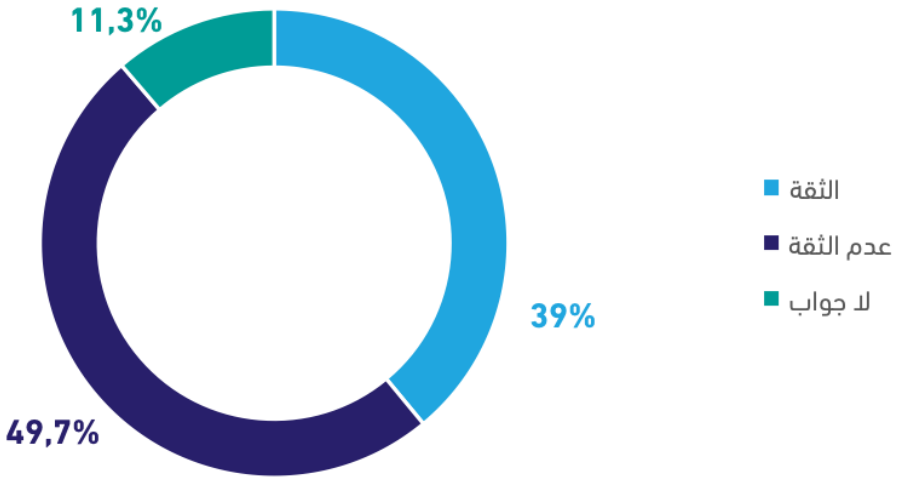

3 - تشمل قائمة مؤسسات الدولة المدرجة في قياس المؤشر المركب للثقة العمودية: المؤسسات الصحية ، والمؤسسات التعليمية ، والديوانة ، والشرطة / الحرس الوطني ، والمحاكم ، والحماية المدنية ، والجيش.

إجمالاً، نصف سكان قابس (49.7 %) لا يثقون بمؤسسات الدولة. يؤثر عدم الثقة هذا بالتساوي على الوظائف الاجتماعية (المؤسسات الصحية والتعليمية) والوظائف السيادية للدولة (الديوانة والشرطة / الحرس الوطني والمحاكم والحماية المدنية والجيش)، لكن المؤشر المركب للثقة العمودية يخفي تباينات واسعة بين مؤسسات معينة.

الثقة في خدمات الصحة العامة والتعليم

يغطي الرسم البياني [24] مؤسستين تمثلان الوظائف الاجتماعية للدولة.

الرسم البياني 2 - مدركات الثقة وانعدام الثقة تجاه مؤسسات الدولة (الوظائف الاجتماعية)

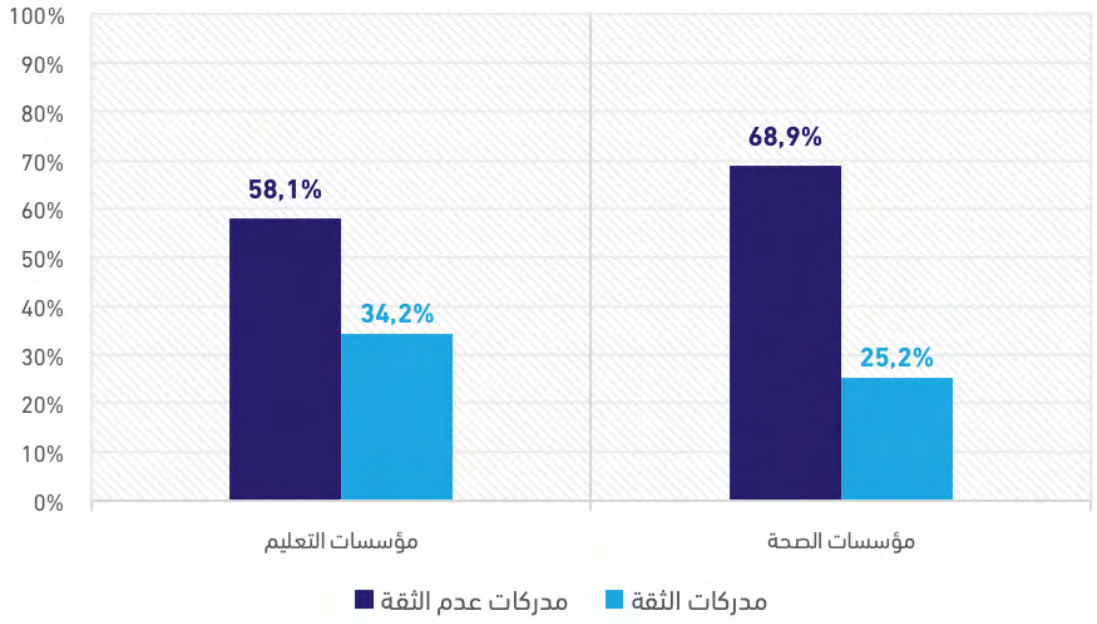

تمثل هذه الوظائف الاجتماعية **المؤسسات العامة التي سجلت أعلى مستويات عدم الثقة، وهي الصحة (68,9 %) والتعليم (58,1 %).**

يبرز التحليل التشاركي آثار الوضع الصحي في قابس في علاقة بالتأثير السلبي لأنشطة المجمع الكيميائي على البيئة والصحة العامة. وفقًا لهذا الافتراض، قد تكون المخاوف البيئية وتأثيرها على الصحة العامة عاملاً منطقيا يفسر مدركات عدم الثقة في مجال الصحة، كما ستكون لعدم الثقة في مجال الصحة علاقة بإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وتوفرها في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالوحدات المتخصصة في الأمراض السرطانية.

4 - لا يتم عرض إجابتي «لا رأي» و «أرفض الجواب» في هذا الرسم البياني من أجل قراءة أسهل. تكمل الإجابتان الفجوة المفقودة لنصل إلى 100 %. تنطبق هذه الملاحظة على الرسوم البيانية الأخرى في التقرير.

الثقة في المؤسسات السيادية

يبرز الرسم البياني 3 الخاص بالوظائف السيادية للدولة نتائج أكثر تنوعًا.

الرسم البياني 3 - مدركات الثقة وعدم الثقة تجاه مؤسسات الدولة (الوظائف السيادية)

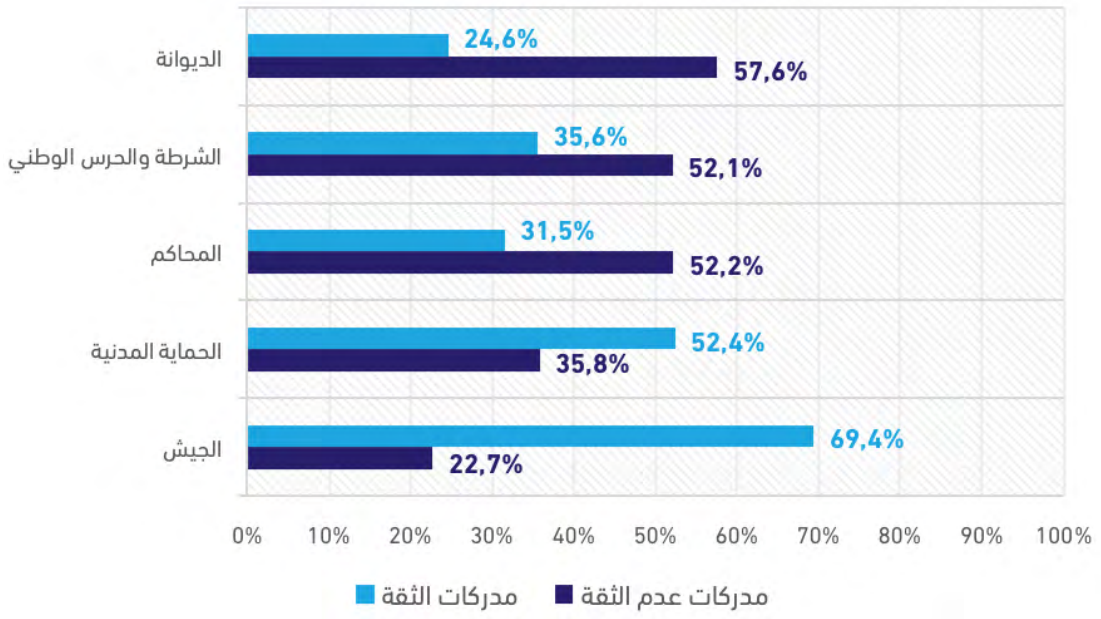

سجلت كل من الديوانة والشرطة / الحرس الوطني وخدمات المحاكم مستويات عالية من عدم الثقة أيضا، وهي على التوالي، 57.6 % و52.1 % و52.2 %.

وبالعكس، يثق سكان قابس في الحماية المدنية والجيش بدرجة أعلى، حيث كانت بنسبة 52.4 % (مقابل 35.8 % من مدركات عدم الثقة)، وتصل إلى 69.4 % بالنسبة للجيش (مقابل 22.7 % من عدم ثقة).

خصوصيات الفئات العمرية: نسب الثقة وانعدام الثقة لدى الشباب (18-29 سنة)

يظهر التحليل الاحصائي للروابط علاقة مهمة بين عمر المستجوبين ومدركات الثقة/عدم الثقة في المؤسسات العامة. يشير التحليل الاحصائي التقاطعي إلى مستوى ثقة منخفض جدا في المؤسسات العامة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا. يتضح هذا التناقض عند مقارنة نتائج هذه الفئة العمرية بتلك الخاصة بأكبر الفئات العمرية سنا (60+) للحصول على أمثلة مفصلة:

الرسم البياني 4 - مدركات الثقة تجاه مؤسسات الدولة لدى الشباب من 18 إلى 29 سنة والمستجوبين من 60 سنة فما فوق

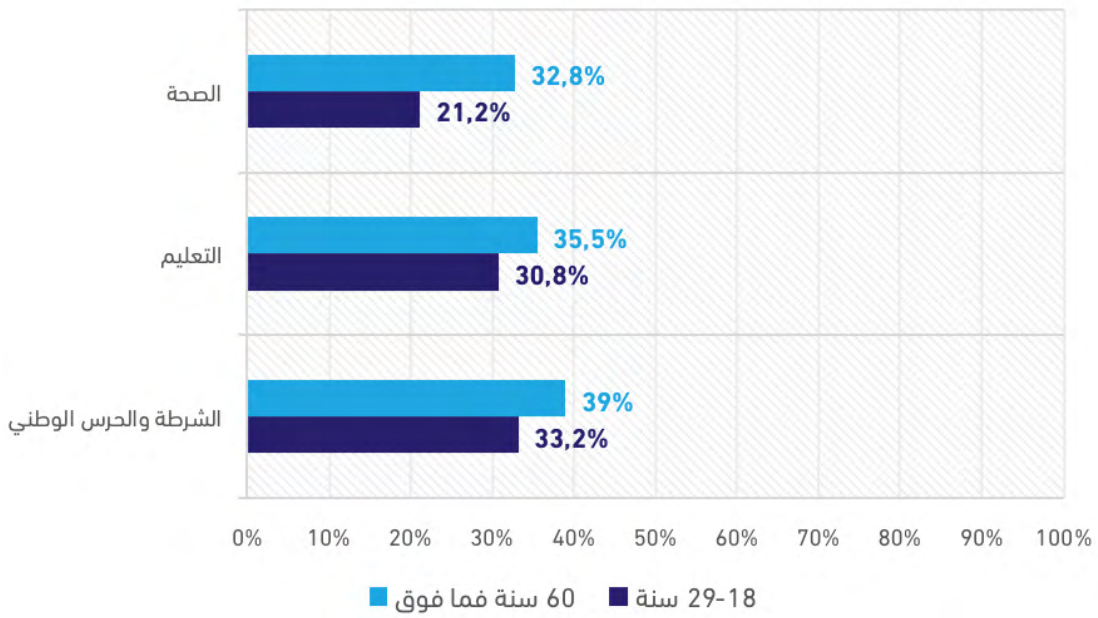

تتعلق أهم الفروق (من حيث مدركات الثقة) بين أصغر الفئات العمرية (18-29 سنة) وأكبرها سنا (60 سنة فأكثر) بالمؤسسات الصحية (11.6- نقطة) وكذلك الشرطة والحرس الوطني (5.8- نقطة).

محددات الثقة العمودية

المربع 1 – ملاحظات منهجية: التحليلات الإحصائية

تسعى التحليلات الإحصائية في هذا التقرير أولاً إلى تأكيد وجود علاقة بين متغيرات معينة (الروابط). ثانيًا، يتم فحص توجهات هذه العلاقة (التي تؤثر على العامل الآخر) وفقًا للتراجع الخطي. تكون هذه التراجعات صالحة عندما تدمج نماذج معقدة، أي عندما يتم تفسير عنصر من خلال تفاعل عدة عوامل. هذه العلاقة ليست علاقة سبب ونتيجة، ولكنها عوامل تعزز توجهات معينة.

النتائج الكمية للتحليلات الإحصائية متوفرة في الملاحق.

يسلط التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات: الملحق 1) الضوء على 3 عوامل لها تأثير مشترك على الثقة العمودية:

الرسم البياني 5 - محددات الثقة الرأسية

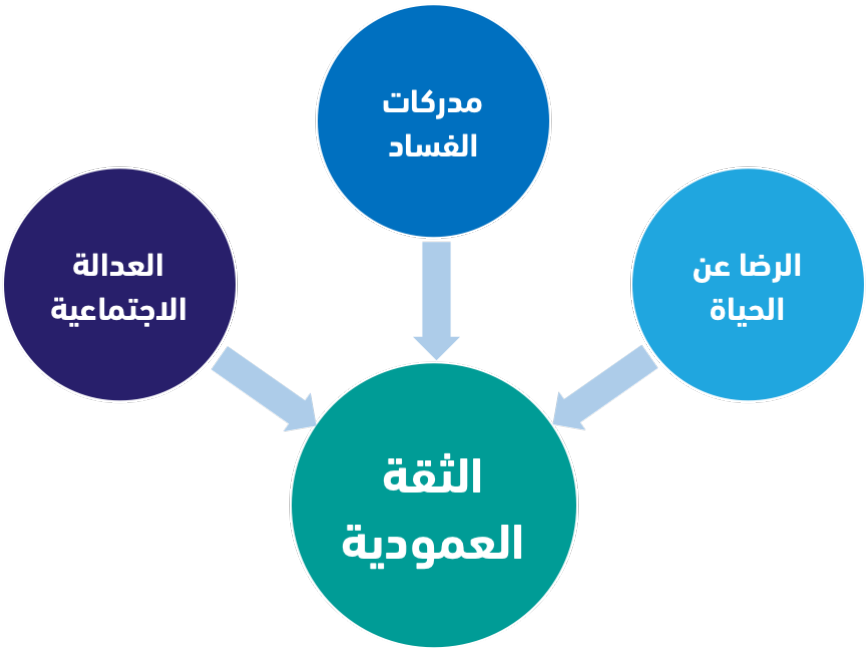

وهكذا:

- كلما رأى سكان قابس أن الدولة تعيد توزيع الموارد بالتساوي والإنصاف بين جميع المواطنين (**العدالة الاجتماعية** : القسم الثالث من هذا الفصل) ،
- كلما انخفضت نسب مدركات فساد المؤسسات والمجتمع لدى سكان قابس (**مدركات الفساد**: القسم الثاني من هذا الفصل)،
- كلما اعتبر سكان قابس أنهم راضون بشكل عام عن حياتهم (**الرضا عن الحياة**: الفصل 3)،

زادت ثقتهم في المؤسسات العامة.

سجلت ثلاثة من هذه العوامل مستويات مثيرة للقلق بشكل خاص وتفسر المستوى العالي من عدم الثقة العمودية الموصوف في هذا القسم (انظر الأقسام الخاصة في الفصلين 1 و3) وبذلك، **يكون الشعور العام بالظلم وانتشار مدركات الفساد والشعور العام المتباين بالرضا عن الحياة من الأسباب التي يمكن أن تفسر مثل هذا المستوى العالي من عدم الثقة تجاه المؤسسات العامة في قابس.**

عواقب الثقة وانعدام الثقة في المؤسسات العامة

قد يكون لتعزيز ثقة سكان قابس في المؤسسات العامة أثر غير مباشر على تحسين الأبعاد الأخرى للتماسك الاجتماعي. يسلط التحليل الإحصائي (الروابط والتراجعات: الملحق 2) الضوء على العلاقة بين مدركات الثقة/عدم الثقة في المؤسسات العامة والأبعاد الأخرى: (1) **الحريات الأساسية/حقوق الإنسان،** و (2) **الشعور بالانتماء إلى الوطن،** و (3) **الأمن البشري.**

الرسم البياني 6 - عواقب الثقة وانعدامها في المؤسسات العمومية

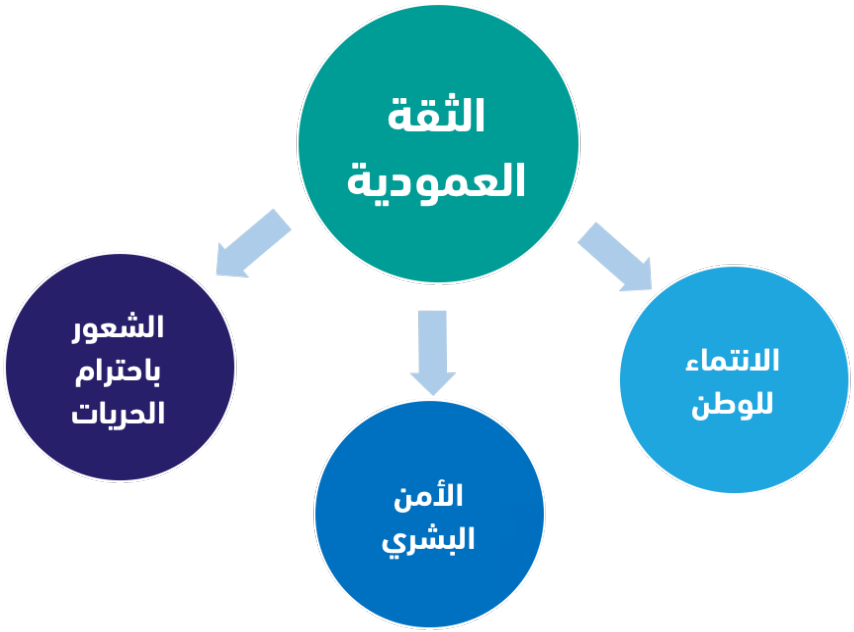

وهكذا تزداد ثقة سكان قابس في المؤسسات العامة.

- كلما شعروا أن **حرياتهم** محترمة،
- كلما شعروا بالأمان من الحاجة ومن أي شكل من أشكال التهديد (**الأمن البشري**) ،
- كلما زاد ارتباطهم بوطنهم (**الهوية الوطنية**) ،

يتم تحليل النتائج الخاصة بالحريات الأساسية / حقوق الإنسان والأمن البشري في الفصل الثالث، بينما يتطرق الفصل الثاني إلى الشعور بالانتماء إلى الوطن.

مدركات الفساد

مدركات الفساد عامل حاسم في الشعور بالثقة في المؤسسات. وفعلا، يبرز التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات) ارتباطًا وثيقًا بين المتغيرين. وكما تبرز ذلك الدراسة في الفصول التالية، فإن لمفاهيم الفساد أيضًا تأثيرًا على أبعاد أخرى من التماسك الاجتماعي في قابس، ولا سيما الشعور بغياب الأمن البشري (انظر الفصل 3). كما أنه من بين المتغيرات التي تفسر الحراك الجماعي (انظر الفصل 4). **وبالتالي، فإن إدراك الفساد هو القاسم المشترك الذي من خلاله تتفاعل المصادر المختلفة المتسببة في هشاشة التماسك الاجتماعي.**

يعتقد سكان قابس على نطاق واسع أن الفساد منتشر داخل المجتمع والمؤسسات. يغطي المؤشر الإجمالي لمدركات الفساد 9 مجالات (الصحة، التعليم، السلطات المحلية، الديوانة، العدل، الإعلام، قطاع الأمن، النقابات العمالية، والتشغيل).

الرسم البياني 7 - مدركات الفساد (مؤشر مركب)

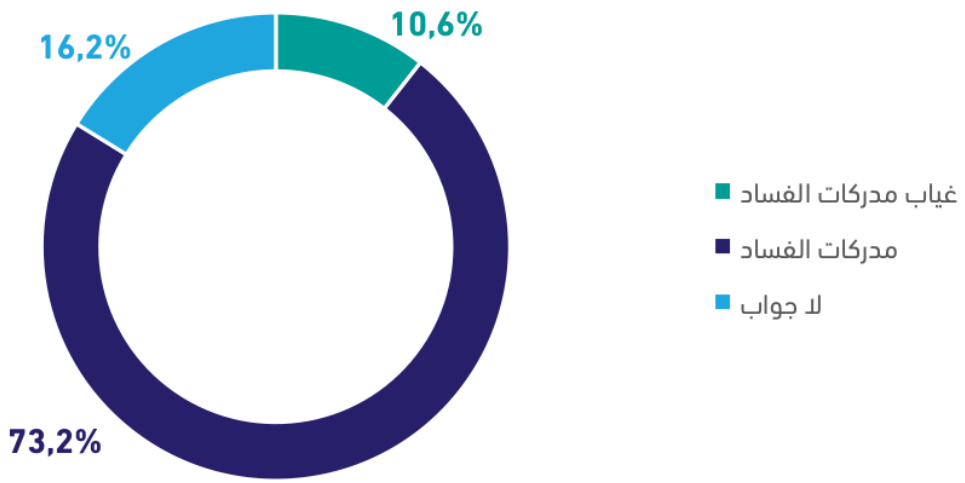

إجمالاً، يعتقد ما يقرب من 3 من أصل 4 من سكان قابس، أي (73.6 ٪)، **أن الفساد منتشر داخل المؤسسات والمجتمع.** يحلل القسمان الفرعيان التاليان بمزيد من التفصيل مدركات الفساد في قابس. فيما يتعلق بكل قطاع من القطاعات الخمسة المدروسة (الصحة، التعليم، الأمن، العدل، الديوانة)، **يعتقد ما بين ثلثي وثلاثة أرباع المستجوبين أن الفساد منتشر داخل المؤسسات العامة.** كما يبرز التحليل الخصائص المحلية (مدركات الفساد أعلى بين سكان **قابس الغربي**)، مع خصائص قليلة أخرى مرتبطة بجنس وعمر المستجوبين.

العلاقة بين مدركات الفساد والثقة في الوظائف الاجتماعية

تسجل مؤسسات الدولة القائمة بالوظائف الاجتماعية أعلى المستويات من حيث مدركات الفساد وانعدام الثقة. وعلاوة على ذلك، يشير التحليل الاحصائي (الروابط) إلى وجود علاقة بين مدركات الفساد ومشاعر الثقة تجاه قطاعي التعليم والصحة[5].

5 - وتبلغ مستويات الارتباط بين مدركات الفساد ومشاعر الثقة / عدم الثقة 318-** و243-** على التوالي لقطاعي التعليم والصحة.

الرسم البياني 8 - مدركات الفساد ومشاعر عدم الثقة في قطاعي التعليم والصحة

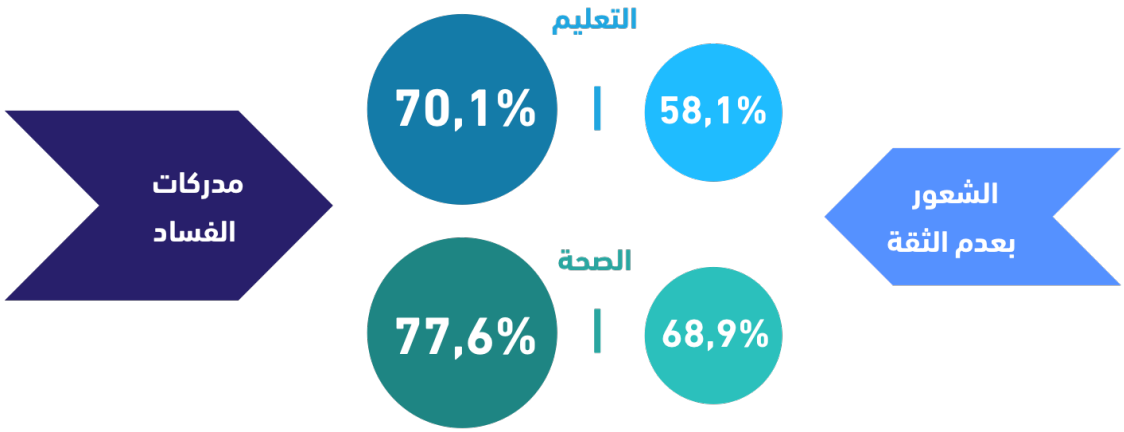

في قابس، يعتقد أكثر من ثلاثة أرباع المستجوبين (77.6 %) أن الفساد منتشر داخل المؤسسات الصحية، مما يجعلها في المرتبة الأولى بين المؤسسات التي يُنظر إليها على أنها الأكثر تضررًا من الفساد. تحصلت المؤسسات الصحية، وهي أيضًا مؤسسات عامة، على أعلى مستويات عدم الثقة في قابس. على المستوى المحلي، يشترك سكان قابس الغربي في مستوى أعلى من الشعور السائد بأن مؤسسات الرعاية الصحية فاسدة (87.5 % منهم، أو10.2+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

يرى 70.1 % من المستجوبين أن الفساد منتشر في قطاع التعليم، **وبذلك تكون المؤسسات التربوية القطاع الرابع الذي يُنظر إليه على أنه الأكثر تضررًا من الفساد في قابس**، وينعكس ذلك في مستوى عدم الثقة في القطاعين والذي يحتل المرتبة الثانية من حيث أعلى مستويات عدم الثقة في مؤسسات الدولة بنسبة 58.1 %. على المستوى المحلي، يشعر أغلب سكان **قابس الغربي** أن المؤسسات التربوية فاسدة (بالنسبة ل 88 % منهم، أي بفارق 17.9+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

العلاقة بين مدركات الفساد والثقة في الوظائف الاجتماعية

في قابس، لمدركات الفساد علاقة وثيقة أيضا بالشعور بالثقة في القطاعات السيادية (الأمن والعدالة والديوانة)[6].

6 - تبلغ مستويات الارتباط بين مدركات الفساد ومشاعر الثقة / عدم الثقة على التوالي 367-** ؛ 332-** ؛ و312** لقطاعات الأمن والعدالة والديوانة.

الرسم البياني 9 - مدركات الفساد ومشاعر عدم الثقة في قطاعات الأمن والعدالة والديوانة

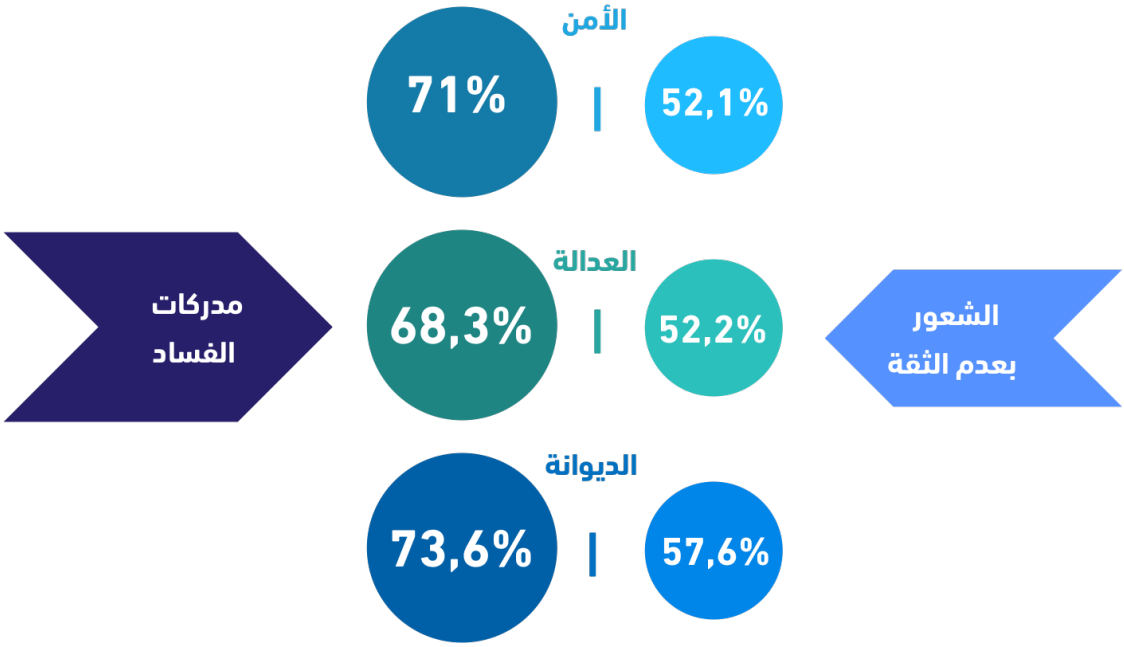

حسب مستويات المدركات، تعتبر الديوانة ثاني مؤسسة الأكثر تضررا من الفساد، وذلك ما أكده 73,6 % **من المستجوبين**. يعتبر 77.1 % من الرجال أن الفساد منتشر داخل الديوانة، مقارنة بـ 70.5 % من النساء (+6.6 نقطة). على المستوى المحلي، يشترك سكان **قابس الغربي** في شعور مهيمن بأن الديوانة معنية بالفساد (89,2 % منهم، أي +15,6 نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

ويعتقد 71 % من أفراد العينة أن الفساد منتشر في قطاع الأمن، مما يضع هذا القطاع في المرتبة الثالثة من بين المؤسسات التي يُنظر إليها على أنها الأكثر فسادًا. كما احتلت الشرطة والحرس الوطني المرتبة الرابعة من حيث الشعور بعدم الثقة، بنسبة أعلى لدى الرجال (74.9 % مقارنة ب 67.6 % لدى النساء). على المستوى المحلي، يهيمن الشعور بأن الفساد مستشري في قطاع الأمن (بالنسبة ل88,2 % من المستجوبين، أي بنسبة +17,2 نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

كما سجل **قطاع العدالة** مستويات مماثلة من حيث مدركات عن الفساد وانعدام الثقة، حيث أفاد 68.3 % من المستجوبين أن الفساد منتشر في هذا القطاع. يعادل مستوى الشعور بعدم الثقة في المحاكم ما تحصلت عليه الشرطة/الحرس الوطني (52.2 % و52.1 % على التوالي). على المستوى المحلي، يشترك سكان قابس الغربي بشكل أهم في الشعور بأن الفساد منتشر في قطاع العدالة (بالنسبة لـ 84.6 % منهم، أي +16.3 نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

الشعور بالظلم

يمكن أن يتجذّر هذا الشعور بالظلم من خلال ثلاثة أنواع من العدالة، العدالة الإجرائية (أو العدالة أمام القانون)، والعدالة التوزيعية (أو العدالة الاجتماعية)، والعدالة التفاعلية.

العدالة أمام القانون

يكمن المؤشر الأول للشعور بالظلم في إدراك أن القانون لا ينطبق بشكل متساوٍ وعادل على جميع المواطنين (العدالة الإجرائية).

الرسم البياني 10 - نسبة المستجوبين الذين يعتقدون أن مبدأ المساواة أمام القانون غير محترم حاليا في تونس

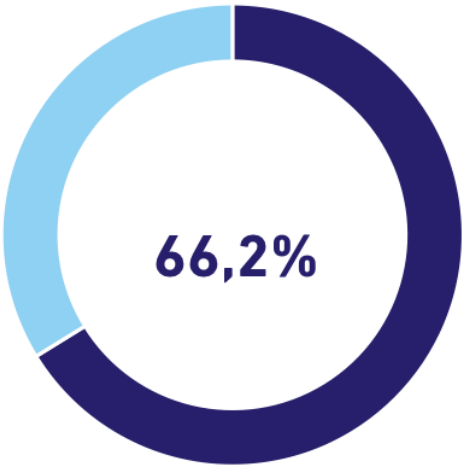

يعتقد ما يقرب من 2 من أصل 3 من سكان قابس أن مبدأ المساواة أمام القانون غير محترم حاليًا في تونس. يُظهر التحليل الاحصائي التقاطعي خصوصية مرتبطة بالعمر حيث تكون هذه الدرجة أعلى بين **المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 إلى 49 عامًا** (73.2 % منهم، مقابل 63 % من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و39 على سبيل المثال). على مستوى الخصائص المحلية، تنفرد مجموعتان من المعتمديات من حيث النتائج. أولا، نجد في معتمدية **مطماطة** ومنطقة قابس الحضرية (**قابس الغربي وقابس الجنوبي وقابس المدينة**)، وفي **منزل الحبيب وغنوش** نسبا عالية قياسية من المستجوبين الذين يعتقدون أن مبدأ المساواة أمام القانون غير محترم في تونس (93.3 %، 81.3 %، 71.3 %، 71.2 %، 80.9 % و 73.2 % على التوالي). بالمقابل، عبر 51.7 % فقط من سكان مارث و61.7 % من سكان الحامة و62.4 % من سكان المطوية عن هذا الشعور بالظلم.

يظهر التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات) أنه يمكن تفسير الشعور بالمساواة أمام القانون بمعزل عن الثقة العمودية بنسبة 29.6 ٪، وهذا يعني أنه كلما شعر المستجوبون أن القانون يطبق بشكل متساو وعادل بين جميع المواطنين، كلما زادت ثقتهم في المؤسسات العامة. **على سبيل المثال، يعتبر 66.2 % من المستجوبين أنه لا توجد مساواة أمام القانون، ويضر هذا الشعور بالظلم برصيد الثقة في المؤسسات العامة**. وبشكل أكثر تحديدًا، هناك علاقة بين مشاعر احترام مبدأ المساواة أمام القانون ومدركات الثقة في المحاكم[7]، حيث يعتبر ثلث سكان قابس أن الاعتراف بالإنصاف داخل نظام العدالة محدود، وبذلك لن يمنح 46.2 % من المستجوبين ثقتهم في مؤسسات العدالة.

عدالة التوزيع

يخص المؤشر الثاني للشعور بالظلم الإدراك أن الدولة لن توزع الموارد بشكل منصف بين جميع المواطنين (الظلم الاجتماعي).

الرسم البياني 11 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن الدولة لا **تعيد توزيع** الثروة بطريقة متساوية وعادلة بين جميع المواطنين

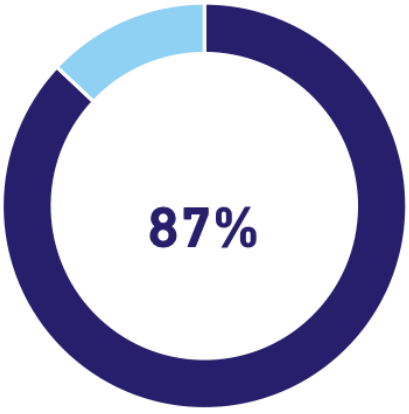

الرسم البياني 12 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن **خدمات الدولة** لا تتاح لجميع المواطنين دون تمييز

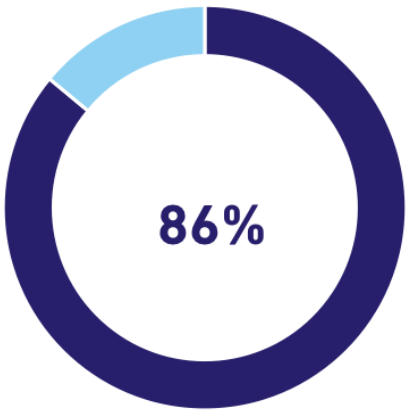

7 - وتبلغ درجة الارتباط بين المدركات القائلة بأن مبدأ المساواة أمام القانون يحترم في تونس حالياً ومشاعر الثقة / عدم الثقة في المحاكم 249 **.

يعتقد ما يقرب من 9 من كل 10 من سكان قابس أنهم يواجهون الظلم والتمييز في الطريقة التي تعيد بها الدولة توزيع الثروة (87 %) وتنظم الوصول إلى الخدمات العامة (86 %). من حيث الخصائص المحلية، يبرز التحليل الاحصائي التقاطعي أن الشعور بالظلم الاجتماعي قد وصل إلى مستويات عالية وبشكل خاص في مطماطة وقابس الغربي بنسبة 95.8 % و94.9 % على التوالي من بين المستجوبين الذين يعتبرون أن الدولة لا تعيد توزيع الثروة بشكل متساوٍ وعادل، وكذلك بنسبة 95.7 % و95.4 % على التوالي من المستجوبين الذين يعتقدون أن الخدمات العامة غير متاحة للجميع دون تمييز. على سبيل المثال، يشترك الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و39 عامًا بشكل أهم في الشعور بأن الدولة لا تعيد توزيع الموارد بطريقة متساوية وعادلة بين الجميع (91.2 % منهم)، وهو ما ينطبق أيضا على من تبلغ أعمارهم 60 عامًا وأكثر (82.6 % منهم).

يبرز التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات: الملحق 3) ستة آثار للشعور بالظلم الاجتماعي على أبعاد أخرى تخص التماسك الاجتماعي في قابس.

الرسم البياني 13 - نتائج الشعور بالعدالة الاجتماعية / الظلم

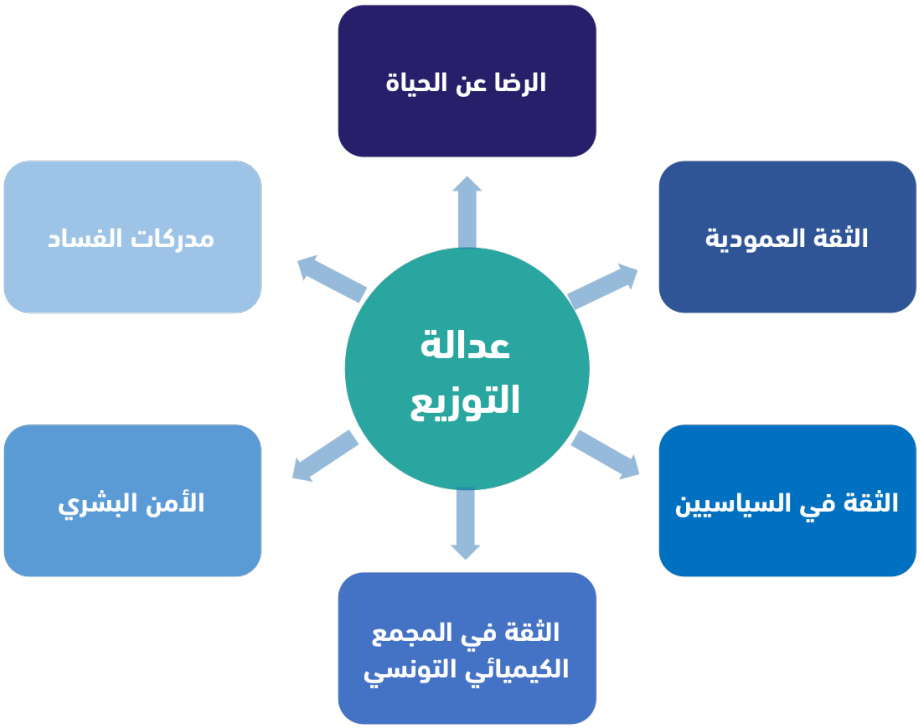

وهكذا ، كلما زاد شعور سكان قابس بالظلم.

- سيكونون أقل **رضا عن حياتهم** (الفصل 3)،
- ستتراجع **ثقتهم في المؤسسات العامة** (القسم 1 من هذا الفصل) ،
- ستتراجع **ثقتهم في السياسيين** (الفصل 4)،
- ستتراجع **ثقتهم في المجمع الكيميائي التونسي** (الفصل 2) ،

- سيتراجع شعورهم بالأمان من الحاجة ومن أي شكل من أشكال التهديد (**الأمن البشري**، الفصل 3) ،
- ستكون مدركاتهم **للفساد** المنتشر في المجتمع وداخل المؤسسات أعلى (القسم 2 من هذا الفصل).

العدالة التفاعلية

يهتم المؤشر الأخير للشعور بالظلم بتفاعل موظفي الإدارات العمومية مع مستخدميها باحترام وإنصاف.

الرسم البياني 14 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون بشكل عام أن المسؤولين الحكوميين لا يعاملونهم باحترام

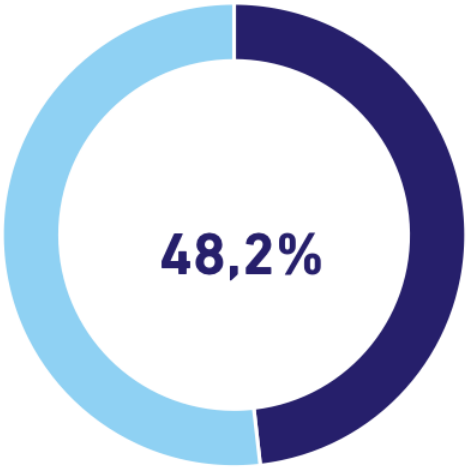

بشكل عام، يعتبر ما يقرب من شخص واحد من كل اثنين (48.2 %) أن ممثلي الدولة لا يعاملونهم باحترام. تتفق هذه النتيجة للغاية مع المدركات المقابلة، حيث يعتقد 43.4 % من سكان قابس بشكل عام أن مسؤولي الدولة يعاملونهم باحترام (8.4 % من الإجابات الباطلة). ولكن تتناقض هذه النتيجة تناقضا تاما مع شعور الاحترام الذي يشعر به معظم المستجوبين تجاه مؤسسات الدولة (انظر القسم التالي).

يُظهر التحليل الاحصائي التقاطعي خصوصيات محلية صغيرة من حيث السمات والنتائج حسب جنس المستجوبين وسنهم. يشعر الشباب والرجال بشكل أهم أن مسؤولي الدولة لا يعاملونهم باحترام. على سبيل المثال، يعتقد 50.2 % من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا و 50.7 % ممن تتراوح أعمارهم بين 30 و 39 عامًا أن المسؤولين الحكوميين لا يعاملونهم باحترام مقارنة بـ40.3 % من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا، أي (9.9+ و10.4+ نقطة على التوالي). يشترك 51.3 % من الرجال في هذا الشعور السلبي مقابل 45.5 % من النساء، (5.8+ نقاط). من حيث الخصائص المحلية، فإن مستوى هذا الشعور أعلى في معتمديات قابس الجنوبي وقابس المدينة (حيث يعتقد 56.9 % و56 % من السكان على التوالي أن موظفي الدولة لا يعاملونهم باحترام).

ركز الاستطلاع بصفة خاصة على التفاعل بين المواطنين وقوات الأمن.

الرسم البياني 15 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أنهم عوملوا معاملة غير لائقة من قبل أحد أعوان الأمن

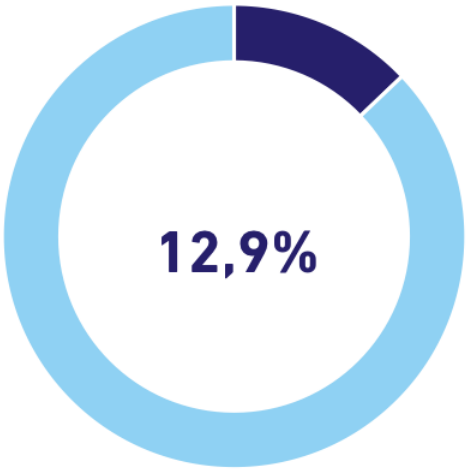

يعتقد أكثر من واحد من أصل **10 من سكان** قابس أنهم تعرضوا لمعاملة غير لائقة من قبل أعوان الشرطة. حتى لو اعتبر غالبية المستجوبين (78 %) عكس ذلك، يظهر التحليل الاحصائي أن هذه المستوى أعلى في قابس الجنوبي (18.5 % من المستجوبين) وبين الذكور (17.8 % منهم مقابل 8.5 % من النساء)، بينما تشعر نسبة كبيرة من المستجوبين إما بالخوف (9 %) أو الغضب (13.6 %) تجاه الشرطة والحرس الوطني (انظر القسم التالي) .

المواقف تجاه المؤسسات

إن تدني الثقة في مؤسسات الدولة، وارتفاع معدلات إدراك الفساد، والشعور السائد بالظلم، كلها عوامل من شأنها أن تغذي المواقف العدائية تجاه الحكومة. سيكون الواقع أكثر تعقيدًا، مع وجود مشاعر إيجابية في الغالب تجاه المؤسسات العامة.

الشعور بالاحترام تجاه مؤسسات الدولة

يسود الشعور بالاحترام تجاه مؤسسات الدولة إلى حد كبير بين سكان قابس.

الرسم البياني 16 - نسبة المستجوبين الذين اعتبروا أن الاحترام هو الشعور السائد تجاه مؤسسات الدولة

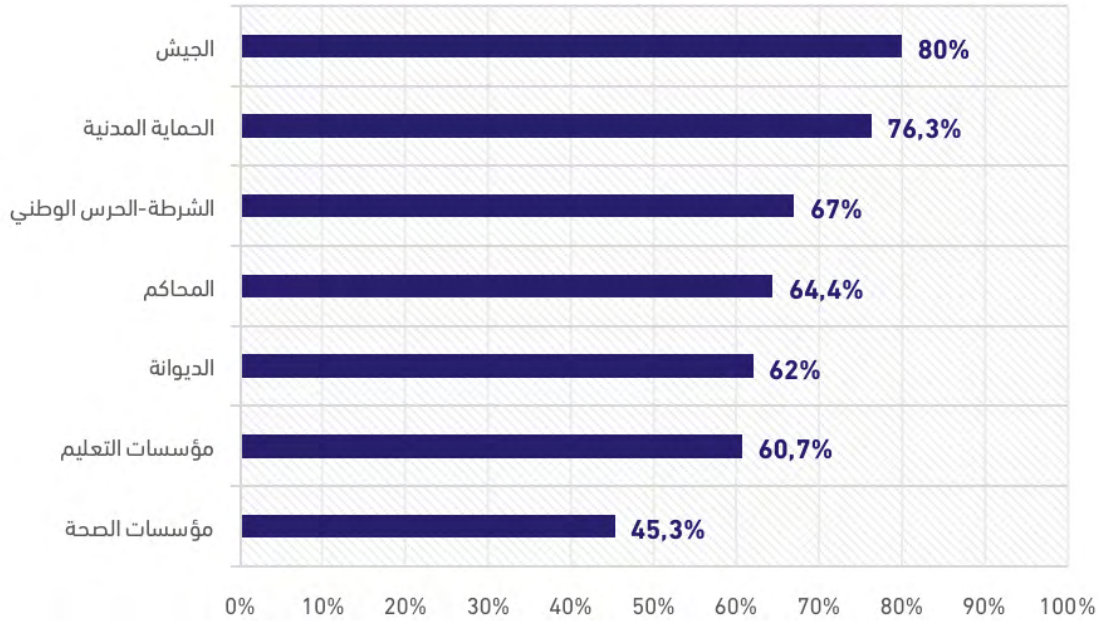

تتمتع الوظائف السيادية للدولة بمستويات توافقية من الاحترام، حيث عبر 80 % من سكان قابس عن احترامهم للجيش بالدرجة الأولى، و76.3 % تجاه الحماية المدنية، و 67 % تجاه الشرطة والحرس الوطني، و64.4 % تجاه المحاكم و 62 % تجاه الديوانة. كما تسجل الوظائف الاجتماعية للدولة نتائج جيدة، حتى لو كانت أقل صراحة، حيث أفاد 60.7 % من سكان قابس أن شعورهم تجاه المؤسسات التعليمية مبني أساسا على الاحترام. من ناحية أخرى، عبر أقل من واحد من كل اثنين من سكان قابس (45.3 %) عن احترامه للمؤسسات الصحية. يشبه هذا الترتيب مستويات عدم الثقة، بينما تسجل المؤسسات التي تمثل الوظائف السيادية للدولة أدنى مستويات عدم الثقة، تسجل أيضا وفي نفس الوقت أعلى مستويات الاحترام.

يربط التحليل التشاركي الشعور بالاحترام تجاه المؤسسات السيادية بمظهر من مظاهر وطنية سكان المنطقة. يتوافق هذا التفسير مع الشعور بالانتماء إلى تونس الذي يشكل الهوية الاجتماعية السياسية الأولى التي يشترك فيها مواطنو قابس، حيث صنف 46.1 % منهم تونس من بين الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية (انظر الفصل 2). من ناحية أخرى، فإن موقف الاحترام هذا ليس متجذرًا في الشعور الذاتي المبني على أساس التجارب الحية. حتى وإن كان التحليل الاحصائي لا يمكّن من التحقق من هذه الفرضية (انظر الحدود المنهجية في المقدمة)، يبدو أن المؤسسات السيادية ستستفيد بالتالي من هذا الشعور بالانتماء إلى الوطن لتعزيز رصيد الاحترام بين سكان قابس.

يبرز التحليل الاحصائي التقاطعي **تفاوتات جغرافية كبيرة بين معتمديات شمال الولاية ومعتمديات جنوبها**.

عبر المستجوبون في معتمديات جنوب الولاية (مطماطة ومارث) وقابس الغربي عن مستوى احترام أعلى من المعدل الجهوي. تتجلى هذه الملاحظة بشكل خاص في مطماطة حيث أشار المشاركون في الاستطلاع إلى أن الاحترام هو الشعور السائد تجاه مؤسسات الدولة عند 37.2+ نقطة في المتوسط للمؤسسات السبع وبالمقارنة مع المعدلات الجهوية. فيما يتعلق بأعلى المستويات (حيث كانت جميعها فوق 90 % للمؤسسات السبعة، باستثناء 89.3 % بالنسبة للصحة) ، يبدو أن العلاقة بين سكان معتمدية مطماطة ومؤسسات الدولة تقوم بشكل خاص على الاحترام بينهما. ويكون متوسط هذا الفارق أيضًا 12.9+ نقطة في مارث و 12.7+ نقطة في قابس الغربي.

أما معتمديات المنطقة الشمالية للولاية (خاصة غنوش، منزل الحبيب، وقابس المدينة) فقد كانت مستويات مشاعر الاحترام المسجلة أقل من المعدل الجهوي. في الواقع، فإن احترام مؤسسات الدولة ليس الشعور المهيمن في قابس المدينة إذ لم يذكر بطريقة متواصلة وبلغ معدله 14,3- نقطة للمؤسسات السبع مقارنة بالمعدلات الجهوية، وبلغت حسب المعتمديات 10.9- نقطة في غنوش و9- نقطة في منزل الحبيب. وبالمقارنة دائما، في المطوية، نجد مستوى أعلى من الشعور بالاحترام تجاه المؤسسات الصحية والتعليمية (الوظائف الاجتماعية)، وهي (16.2+ و 15.1+ نقطة بالتوالي مقارنة بالمعدلات الجهوية)، بينما ينخفض هذا المستوى عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات السيادية (8.7- نقطة بالنسبة لمشاعر الاحترام تجاه الجيش مقارنة بالمعدلات الجهوية، و7.5- نقطة بالنسبة للشرطة / الحرس الوطني).

أما فيما يتعلق بالخصوصيات المرتبطة بالجنس والعمر، يبدو أن الشعور بالاحترام أكثر شيوعًا بين **الأفراد فوق 60 سنة والنساء**، وخاصة تجاه المؤسسات السيادية.

يشترك السكان الذين ينتمون إلى الفئة الأكبر سنا (60 عامًا فأكثر) **في الشعور بالاحترام تجاه المؤسسات العامة أكثر من الفئات العمرية الأخرى.** على سبيل المثال، أشار 54.2 % من المستجوبين الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا إلى الاحترام باعتباره شعورهم السائد تجاه المؤسسات الصحية مقارنة بـ 41.2 % من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 (13+ نقطة). العكس صحيح أيضًا، **الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا أقل شيوعًا في الشعور باحترام المؤسسات العامة،** وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات السيادية. على سبيل المثال ، أشار 60.3 % من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا إلى الاحترام باعتباره الشعور السائد تجاه الشرطة / الحرس الوطني مقارنة بـ 72.3 % ممن تبلغ أعمارهم 60 عامًا فأكثر (12- نقطة).

يبدو أن النساء يشتركن في الشعور بالاحترام تجاه المؤسسات السيادية أكثر من الرجال. هذه الملاحظة لا تنطبق على المؤسسات الصحية والتعليمية (بفارق ضعيف ضمن هامش الخطأ). على سبيل المثال، ذكر 72.8 % من النساء أن الاحترام هو الشعور السائد تجاه الشرطة والحرس الوطني مقابل 60.6 % من الرجال (12.2+ نقطة). نسبة الفارق هذه هي 9+ نقاط للمحاكم و 10+ نقاط للديوانة.

دراسات حالات محددة: المواقف السلبية

تثير الوظائف الاجتماعية للدولة مستويات عالية من المشاعر السلبية تخص عامة سكان الولاية.

سجلت **المؤسسات الصحية** أعلى المستويات من حيث المشاعر السلبية التي يحملها سكان قابس تجاه المؤسسات العامة، وهي مستويات مثيرة للقلق.

الرسم البياني 17 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يشتركون في هيمنة الشعور السلبي تجاه **مؤسسات الصحة** (حسب نوع الشعور)

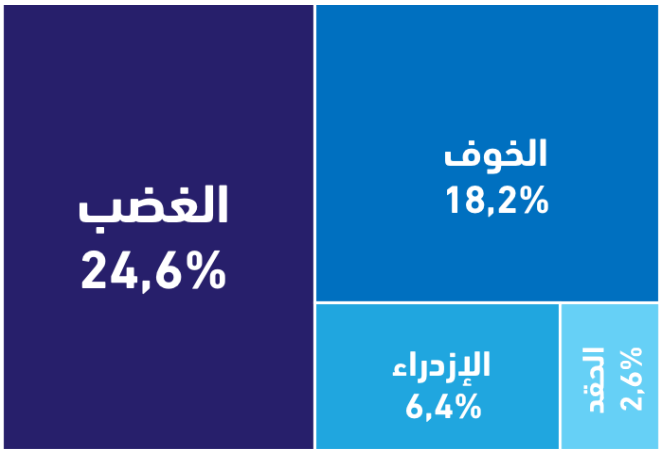

عبر واحد من بين كل أربعة من سكان قابس (24.6 %) عن غضبه تجاه المؤسسات الصحية. يشير التحليل الاحصائي التقاطعي إلى خصوصيات محلية تهم منزل الحبيب وغنوش، حيث يسود الشعور بالغضب تجاه المؤسسات الصحية ويخص فردا واحدا من كل اثنين (52.1 % في منزل الحبيب و48.3 % في غنوش). **يمكن أن ينبه هذا المؤشر إلى خطر التصعيد، على حساب الطرق التعاونية والتصالحية، في حالة نشوء توترات في المجال الصحي** وتحديداً في معتمديات الشمال (منزل الحبيب) وبالقرب من المنطقة الصناعية (غنوش).

كذلك، **أفاد** 18.2 **% من أفراد العينة بأنهم يخشون المؤسسات الصحية في قابس.** يظهر التحليل الاحصائي التقاطعي للفئات العمرية أن هذا الشعور بالخوف أكثر شيوعًا بين **الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29** (على سبيل المثال، 21.2 % من هذه الفئة 13.1 % مقارنة بمن هم 60 سنة فأكثر). من حيث الخصائص المحلية، سجلت **قابس المدينة** بشكل خاص مستوى عاليا من الشعور بالخوف (عبر 19.2 % من سكان هذا المعتمدية عن شعورهم بالخوف من المؤسسات الصحية). لأنها تقع أيضًا بالقرب من المنطقة الصناعية (مثل غنوش)، يبدو أن العلاقة مع القطاع الصحي في قابس المدينة أقرب إلى الخوف منها إلى العداء. **في علم النفس الاجتماعي، يشير هذا الشعور بالخوف إلى موقف الهروب وقد يفسر ارتفاع مخاطر عدم استخدام خدمات الصحة** العامة بين سكان المنطقة (وخاصة الشباب وسكان قابس الشمالية).

وبالمثل، تثير **المؤسسات التعليمية** مشاعر سلبية قوية بشكل خاص بين سكان قابس، ولكن بدرجة أقل.

الرسم البياني 18 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه **المؤسسات التربوية** (حسب نوع الشعور)

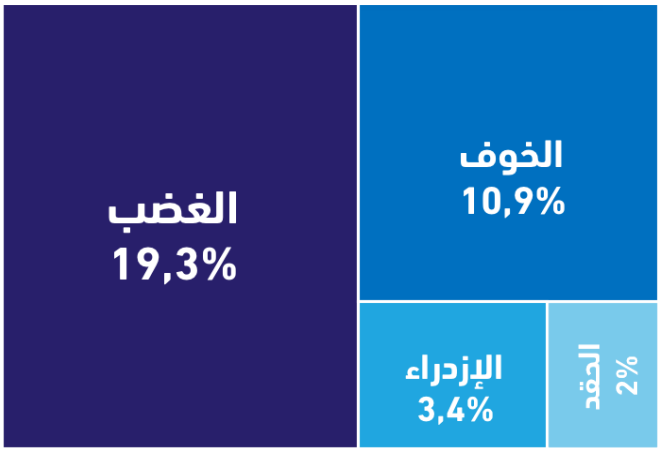

ومن حيث المشاعر العدائية، أعرب 19.3 % من سكان قابس عن غضبهم تجاه المؤسسات التعليمية، أما على المستوى المحلي ، فإن الغضب تجاه المؤسسات التعليمية هو الشعور المهيمن بين سكان **منزل الحبيب وغنوش وقابس المدينة** (40.5 %، 36 % و29 % على التوالي). وبالتالي، فإن احتمالية تصاعد التوترات في قطاع التعليم، في حال ظهورها، أعلى في شمال مدينة قابس (**قابس المدينة وغنوش**) ، وكذلك في معتمديات الشمال الغربي للولاية. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن **الخوف** هو الشعور السائد بين الأفراد الذين يعيشون في المناطق الحضرية (**قابس المدينة وقابس الجنوبي**، على التوالي 17.2 % و 14.4 % مقارنة ب 10.9 % كمعدل جهوي). **يمكن أن ترتبط مشاعر الخوف هذه بارتفاع مخاطر عدم استخدام مؤسسات التعليم، وبالتالي التسرب من التعليم في قابس الشمالي.**

من بين المؤسسات السيادية، تشكل الديوانة والشرطة / الحرس الوطني والمحاكم مشاعر سلبية بنسب أكثر اعتدالاً.

الرسم البياني 19 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه **الديوانة** (حسب نوع الشعور)

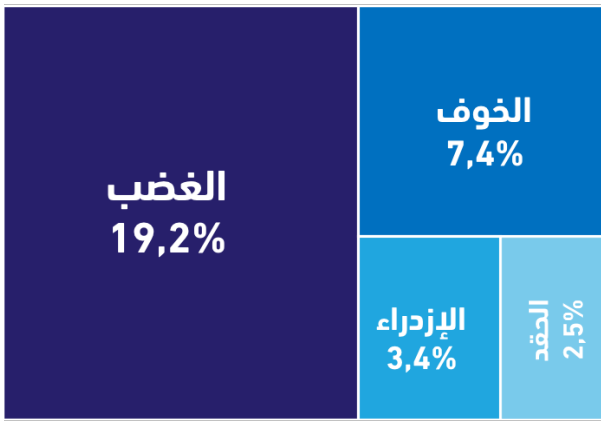

الرسم البياني 20 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه **الشرطة والحرس الوطني** (حسب نوع الشعور)

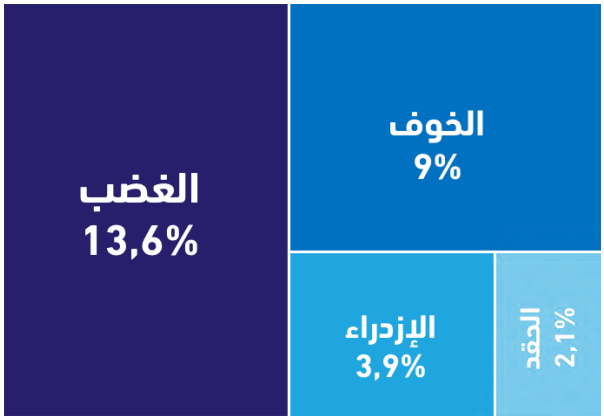

الرسم البياني 21 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه **المحاكم**
(حسب نوع الشعور)

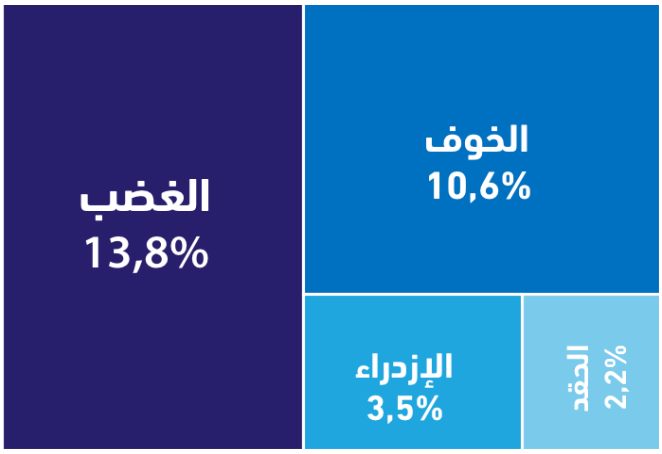

يشعر واحد من كل خمسة من سكان قابس (19.2 %) بالغضب بالدرجة الأولى تجاه الديوانة ، فيما يشعر 13.6 % من **المستجوبين بالغضب تجاه الشرطة / الحرس الوطني ، و 13.8 % منهم تجاه المحاكم.** حتى وإن كانت هذه العلاقة العدائية بين السكان والمؤسسات السيادية محدودة داخل الجسم الاجتماعي، فمن المهم التوقي من مخاطر التصعيد في حالة نشوء توترات قد تنجم عنها. يظهر التحليل الاحصائي التقاطعي أن الغضب تجاه الديوانة هو الشعور الطاغي بين الذكور (22.1 % من الرجال مقابل 16.6 % من النساء)، وتجاه الشرطة / الحرس الوطني (17.1 % من الرجال مقابل 10.4 % من النساء) وتجاه المحاكم (16.7 % من الرجال مقابل 11.2 % من النساء). على المستوى المحلي، سجلت معتمديات غنوش و قابس المدينة و منزل الحبيب مستويات عالية وبشكل غير طبيعي من حيث مشاعر الغضب تجاه هذه المؤسسات الثلاث، حيث عبر 33.3 %، و31 % و 32.1 % من أفراد هذه المعتمديات على التوالي عن غضبهم من الديوانة، فيما يشترك 34.5 %، 23.9 % و32.9 % من سكان هذه المعتمديات على التوالي في مشاعر الغضب تجاه الشرطة / الحرس الوطني، وكذلك 31.1 %، 25.5 % و32.9 % تجاه المحاكم. لذلك، فإن خطر التصعيد في حالة التوترات التي تستهدف الديوانة والشرطة / الحرس الوطني أو المحاكم يكون أكبر في غنوش وقابس المدينة ومنزل الحبيب، وخاصة بين الرجال.

الفصل 2

العلاقات الأفقية

ملخص النتائج

التماسك أقوى على مستوى العلاقات الأفقية بين سكان قابس. 48.8 % من المستجوبين واثقون عند إقامة علاقات مع الآخرين ومن الحفاظ عليها (الثقة الأفقية)، مقابل 39 % للثقة العمودية.

التوجهات العامة

يتماهى سكان قابس أولاً مع تونس، ثم مع 'العرش'، **ثم مع الجماعة الدينية فوق الجهوية** (الأمة الإسلامية):

- **هذه الهويات متوافقة وتكمل بعضها البعض:** يشترك 67.7 % من أفراد العينة في الشعور بالانتماء إلى بلدهم وعشيرتهم والجماعة الدينية.
- **يعتبر التواصل بين أفراد «العروش» المختلفة إيجابياً بالنسبة لـ 84.6 % من المستجوبين، لكن علاقاتهم هي مصدر توترات مخفية**، حيث يرى 16.8 % أن «العروش» الأخرى تمثل تهديدا لبقائهم، ويعتبر 14.2 % أن هذا التهديد اقتصادي، فيما يعتبر 41.7 % أن هذا التهديد رمزي. يمكن تفسير هذه النسب بضعف التفاعل بين الأفراد من «عروش» مختلفة (40.1 % من المستجوبين).

يستفيد الوجهاء المحليون (الذين يمارسون سلطة معنوية على 'العرش') من ثقة نسبتها (39.3 %)، وهي أعلى مما تمتع به الهيئات الوسيطة التقليدية، لكن سكان قابس يعتقدون أن هؤلاء الأعيان أقل تأثيرا على السياسات المحلية.

عبر 27.4 % من سكان قابس **عن غضبهم من المجمع الكيميائي التونسي**، الذي لا يتمتع بثقة 63 % من المستجوبين. أما العوامل التي لها تأثير سلبي على الثقة في المجمع الكيميائي التونسي فهي (1) الشعور بالظلم، (2) مدركات الفساد، (3) تدني الثقة العمودية و (4) الشعور بالتهديد على البيئة.

الخصائص المحلية المرتبطة بالجنس و / أو العمر

أما الأفراد الذين يشتركون في الشعور بالانتماء إلى فريق كرة قدم (وأغلبهم من الشباب - 37 % - والرجال - 73 %) فيشتركون أيضا في خصائص معينة تتعلق بقضايا التماسك الاجتماعي:

- يشتركون في مستوى **شعور بالانتماء للوطن** أعلى من المعدل الجهوي.
- لديهم **ثقة أقل بكثير في المؤسسات العامة**، ويدركون أكثر من غيرهم أن الفساد منتشر، كما يشتركون في **شعور قوي جدًا بالظلم**.
- **ثقتهم في الشرطة / الحرس الوطني أقل**، وأفادوا أنهم تعرضوا لمعاملة غير لائقة من قبل أعوان الأمن، لكنهم يشتركون غالبا في **الشعور بالاحترام** تجاه الشرطة / الحرس الوطني.
- لديهم أيضًا ثقة أقل في الآخرين (**الثقة الأفقية**) وهم أكثر ريبة تجاه وسائل الإعلام والسياسيين.

يشكل المجمع الكيميائي التونسي مواقف عدم الثقة والغضب، ولا سيما مع سكان الجوار المباشر (قابس المدينة و غنوش) ، ولكن أيضًا منزل الحبيب و قابس الغربي.

الهويات الجماعية

تعتبر ديناميكيات الهوية أساسية لفهم العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة وحيوية روابط التضامن داخل هذه المجموعات.

المجال الخاص

في قابس، تحتل **الأسرة** المرتبة الأولى من حيث التنظيم الاجتماعي.

الرسم البياني 22 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين صنّفوا الأسرة ضمن الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية

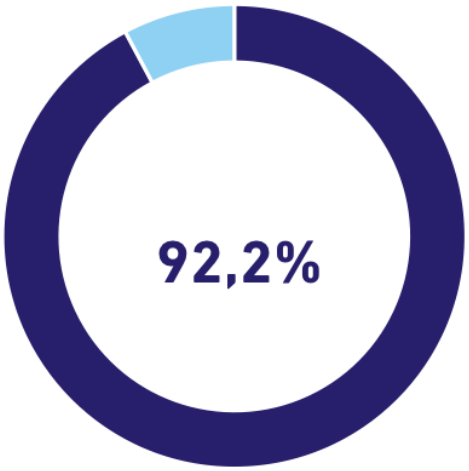

عبر 94.1 % من سكان قابس عن انتمائهم لعائلاتهم، كما صنف 92.2 % منهم الأسرة ضمن المجموعات الثلاث الأولى التي يتماهون معها. يدعم هذه النسبة **وزن دائرة الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية يتم من خلالها بناء الهوية الشخصية لسكان قابس وحيث يتم أيضا تأليف روابط التضامن القوية.**

الهويات الاجتماعية والسياسية الرئيسية

تبرز ثلاث هويات جماعية: الشعور بالانتماء إلى **تونس**، إلى **'العرش'** وإلى **الجماعة الدينية** فوق الجهوية (الأمة الإسلامية).

الرسم البياني 23 - نسبة المستجوبين الذين يصنفون تونس و'العرش' و / أو الأمة الإسلامية من بين الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية

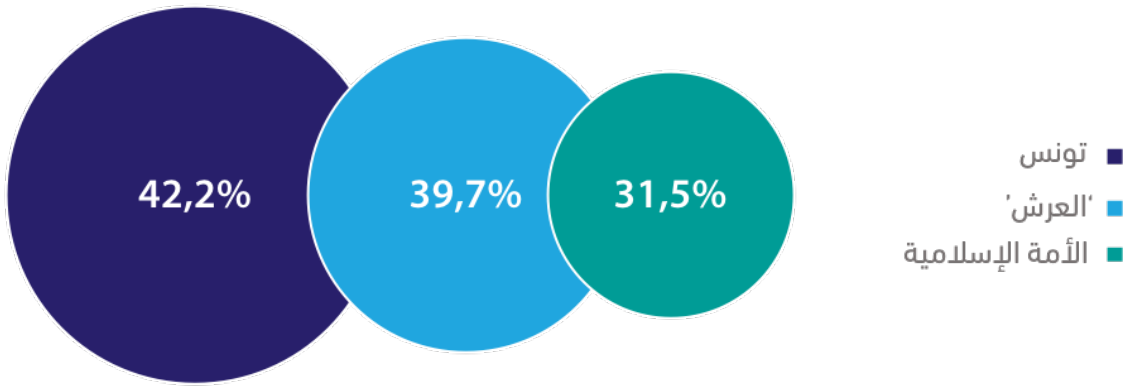

باستثناء الأسرة، يصنف سكان قابس تونس أولاً (42.2 % منهم)، ثم 'العرش' (39.7 %)، وأخيراً المجموعة الدينية فوق الوطنية (31.5 %) من بين هوياتهم الجماعية الرئيسية الثلاثة.

شعور الانتماء إلى تونس منتشر على نطاق واسع بين سكان قابس: أفاد 85.3 % منهم أنهم يتماهون مع تونس، وصنف 42.2 % منهم تونس من بين الخيارات الثلاثة الأولى من حيث شعورهم بالانتماء.

الانتماء إلى **'العرش'** هو ثاني أهم هوية جماعية منظمة في قابس (خارج المجال الخاص). عبر 69.2 % من سكان الولاية عن انتمائهم إلى عشائرهم، كما صنف 39.7 % منهم 'العرش' من بين أفضل ثلاثة خيارات من حيث الانتماء.

ومع ذلك ، يظهر التحليل الاحصائي التقاطعي تباينات محلية هامة جدا. يحتل **'العرش'** المرتبة الأولى بين الهويات الاجتماعية الجماعية في الحامة وقابس المدينة ، قبل الشعور بالانتماء إلى الوطن وإلى الجماعة الدينية فوق الوطنية. في الواقع، يصنف سكان الحامة بشكل أهم 'العرش' من بين أفضل ثلاثة خيارات من حيث الشعور بالانتماء (56.2 % منهم ، أي بفارق 16.5+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). كما صنف 49.7 % من سكان قابس المدينة 'العرش' ضمن المجموعات الثلاث الأولى التي يتماهون معها (بفارق 10+ نقاط مقارنة بالمعدلات الجهوية)، مما يفند الفرضية أن الشعور بالانتماء للعشيرة سيكون أقل في المناطق الحضرية.

بين التحليل الاستكشافي أن **'العرش' يمثل الهوية الجماعية الأكثر ملاءمة لدراسة العلاقات الأفقية بين المجموعات**، وهي فعلا المجموعة الاجتماعية-السياسية الأكثر أهمية من الناحية الإحصائية على المستوى شبه الجهوي، أي التي تتعايش فيها «عروش» مختلفة داخل المنطقة المدروسة (ولاية قابس). تقيس الأقسام التالية تواتر وجودة التفاعلات بين «العروش»، ومدركات التهديدات والمشاعر بين المجموعات.

يشترك سكان قابس على نطاق واسع في الشعور بالانتماء إلى المجموعة الدينية، حيث يرى 88.5 % منهم أنهم ينتمون إلى الجماعة الدينية الإقليمية (الأمة الإسلامية). هذه هي الهوية الثالثة الأكثر تنظيما في قابس. صنف 31.5 % من المستجوبين الانتماء إلى المجموعة الدينية ضمن الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية. وبذلك، **سيكون لشعور الانتماء الديني وزن هيكلي أقل بكثير من شعور الانتماء إلى الوطن** (10.7- نقطة) **و**'العرش' (8.2- نقطة).

يشير التحليل الاحصائي التقاطعي في معتمدية قابس الغربية إلى خاصية تنفرد بها هذه المعتمدية تتعلق بالتماهي مع المجموعات فوق الوطنية.

الرسم البياني 24 - نسبة المستجوبين الذين يصنفون الأمة الإسلامية و / أو تونس و / أو المغرب العربي / العالم العربي ضمن الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية في قابس الغربية

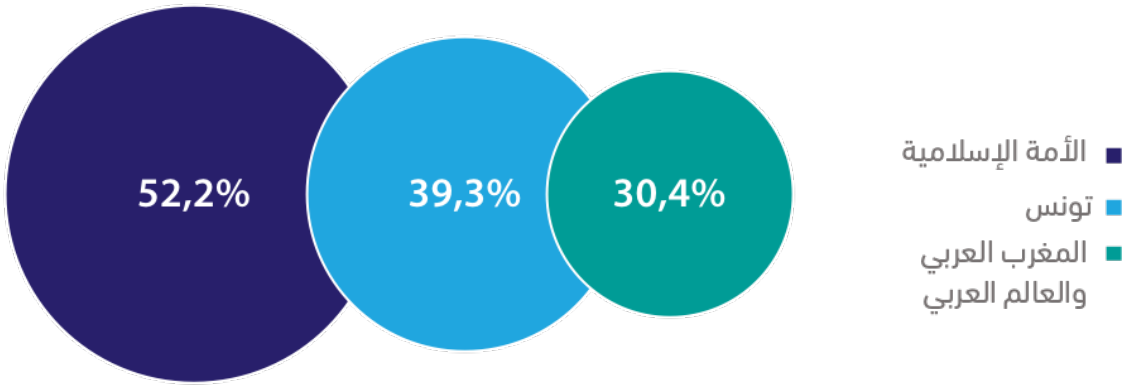

يصنف 52.2 % من سكان معتمدية قابس الغربي المجموعة الدينية الإقليمية من بين الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية. هذه الدرجة أعلى بـ 21.7 نقطة مقارنة بمعدلات الولاية. في قابس الغربي، الشعور بالانتماء للمجموعة الدينية هو الأكثر تنظيماً (خارج المجال الخاص)، حيث صنف 39.3 % من المشاركين بلادهم ضمن الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية (12.9+ نقطة). لا نجد 'العرش' من بين الهويات الثلاث الأولى المهيكلة في قابس الغربي، حيث يهيمن الشعور بالانتماء إلى المغرب العربي والعالم العربي الذي صنفه 30.4 % من المستجوبين ضمن الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية (مقابل 27.8 % للعشيرة). **مع هذا المتغير، يبدو أن الهويات الجماعية في قابس الغربية تشير إلى وجود تقارب قوي فوق وطني حول الهوية العربية الإسلامية.**

أخيرا، يظهر التحليل الاحصائي أن هذه الهويات الجماعية متوافقة وتكمل بعضها البعض في بناء الهويات الفردية. وبالفعل، أفاد 67.7 % من المستجوبين بأنهم يشتركون في الشعور بالانتماء إلى بلدهم وعشيرتهم والجماعة الدينية الإقليمية. هذه المكونات الثلاثة لن تكون في حالة توتر، على العكس من ذلك، ستساهم في

بناء تعدد الهويات بين سكان قابس، وستمثل نموذجًا متحد المركز للانتماء وفقًا لثلاثة مستويات من الإسقاط، من أقرب مستوى من حيث الجوار إلى أبعد مستوى ارتباط، أي من 'العرش' إلى المجموعة الدينية الإقليمية مرورا بالوطن.

الهويات الاجتماعية والسياسية الثانوية

هناك هويتان جماعيتان إضافيتان لهما تأثير هام رغم قدرة محدودة من حيث التنظيم، وهما الانتماء إلى الولاية وإلى الجيل.

الرسم البياني 25 - نسبة المستجوبين الذين يصنفون الولاية و / أو جيلهم ضمن الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية

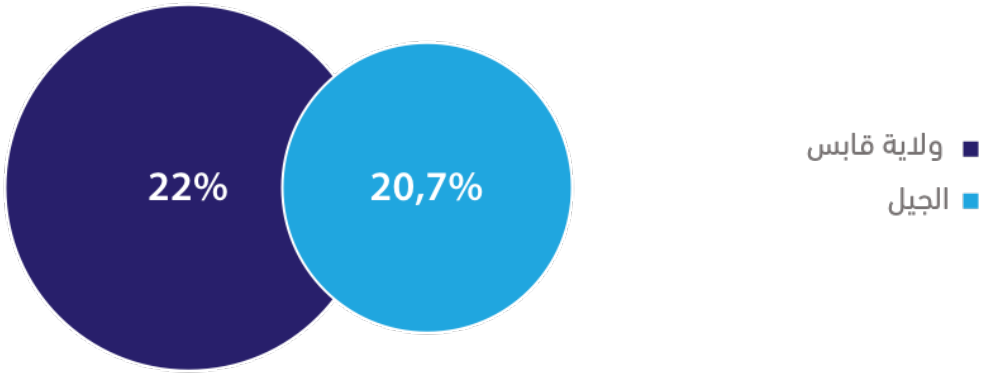

إن الشعور بالانتماء إلى ولاية قابس قريب جدًا من التماهي مع تونس: صرح 84.2 % من سكان قابس أنهم يتماهون مع ولايتهم. في المقابل، عندما يُطلب منهم تصنيف هوياتهم، **يتماهى سكان قابس بشكل أقل عفوية مع منطقتهم**، حيث صنف 22 % من بينهم الولاية من بين أفضل ثلاثة اختيارات. هذه النتيجة أقل بـ 20 نقطة من مستوى الانتماء الوطني.

تختلف هوية الأجيال باختلاف الفئات العمرية. من بين إجمالي السكان، أعرب 54.2 % من المستجوبين عن شعورهم بالانتماء لجيلهم، وبذلك يصنف الجيل بنسبة 20.7 % ضمن الخيارات الثلاثة الأولى للهويات الجماعية، مع ملاحظة هامة، حيث يعتبر الانتماء إلى الجيل عاملا أكثر تنظيما بين الشباب مقارنة بالفئات الأكبر سنا في قابس. يبرز التحليل الاحصائي التقاطعي مع الفئات العمرية أن 26.3 % من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا يصنفون انتماءهم لجيلهم من بين أهم ثلاث هويات جماعية، وينخفض هذا المستوى حسب الفئات العمرية الأكبر سنا لتصل إلى 14.6 % بالنسبة للأفراد في سن 60 عامًا فأكثر.

المربع 2 - التركيز على ... الهوية الرياضية

حفزت المرحلة الاستكشافية للدراسة إجراء تحليل محدد لمجموعات من مشجعي كرة القدم في قابس بسبب التنافس القوي بين ناديين محليين، المستقبل الرياضي بقابس والملعب القابسي. **فريق كرة القدم**

هو بالفعل مجموعة اجتماعية يتماهى معها ساكن من بين كل 5 **سكان في قابس، بنسبة** (20.9 %).
هذا القسم هو ملخص لقضايا التماسك الاجتماعي الكامنة وراء التنافس بين مشجعي الناديين الرياضيين المحليين في قابس. يهتم هذا القسم بالنتائج التي تم جمعها من 482 فردا ممن يشتركون في الانتماء إلى مشجعي فريق كرة القدم (المجموعة المرجعية).

تظهر الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمستطلعين الذين يتماهون مع فريق كرة قدم وجود أغلبية من **الذكور والشباب**.

الرسم البياني 26 - نسبة **الرجال** من بين المستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة قدم

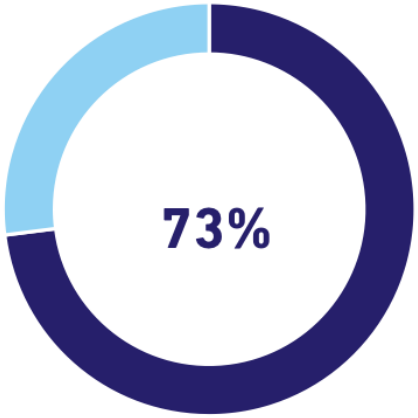

الرسم البياني 27 - نسبة **الشباب** (18-29 سنة) من بين المستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة قدم

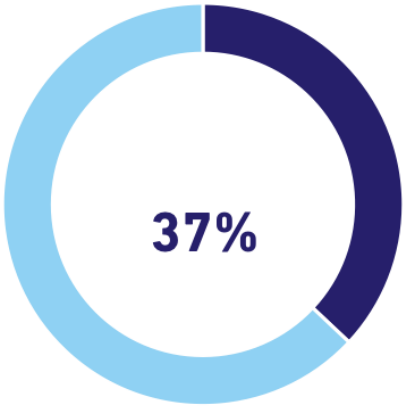

مؤشرات التماسك الاجتماعي العمودي

من حيث الهويات الجماعية، فإن **نسبة الأفراد الذين يتماهون مع فريق كرة قدم ويشتركون في الشعور بالانتماء إلى البلد أعلى** من معدل الولاية (5.4+ نقطة).

الرسم البياني 28 - نسبة المستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة قدم **يتماهون أيضًا مع البلد**

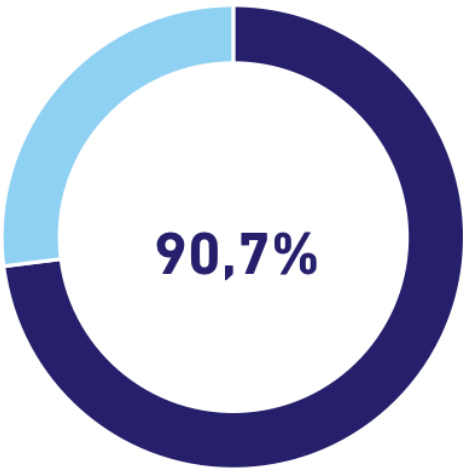

تتميز علاقة الأشخاص الذين يتماهون مع فريق لكرة القدم بمؤسسات الدولة **بمستوى عالٍ من عدم الثقة**.

الرسم البياني 29 - مدركات الثقة وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة (مؤشر مركب: **الثقة العمودية**) من بين المستجوبين الذين يتعاطفون مع فريق لكرة القدم

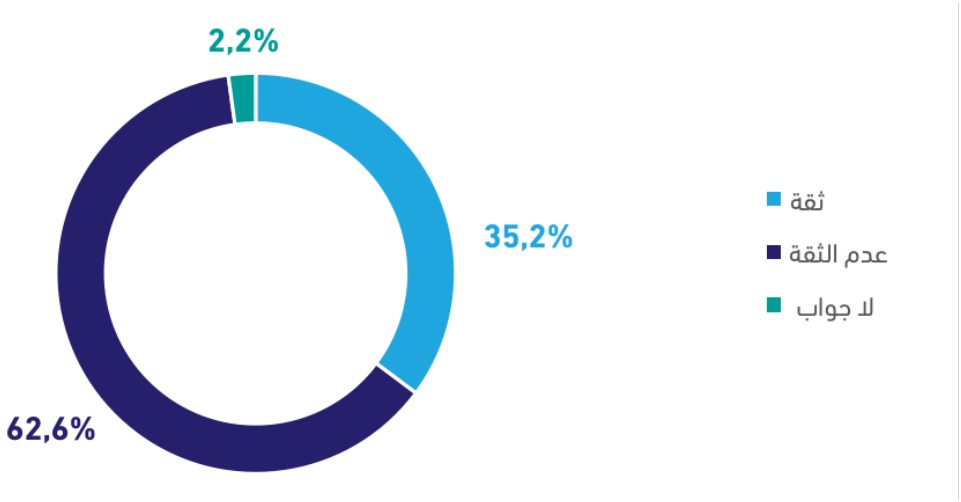

62.6 % من الأشخاص الذين يتماهون مع فريق كرة قدم لا يثقون بالمؤسسات العامة. **مستوى عدم الثقة هذا أعلى بـ 12.9 نقطة من المعدلات الجهوية** (49.7 % لعامة السكان)، ومع ذلك، توجد فوارق حسب الأهداف. في الواقع، **يحظى الجيش والحماية المدنية بمستويات ثقة أعلى من المعدل الجهوي** بين المستجوبين الذين يتماهون مع فريق لكرة القدم (78.9 % و 65.5 % من المستجوبين على التوالي يثقون في الجيش والحماية المدنية، أي 9.5+ و13.1+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). لكن **الديوانة والمحاكم والشرطة / الحرس الوطني سجلت مستويات أعلى من عدم الثقة** لدى هذه الفئة من المستجوبين (على التوالي 64 % ، 56.6 % و 56.3 % ، أي 6.4+ ، و4.4+ و4.2+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

يعتقد الأشخاص الذين يتماهون مع فريق لكرة القدم أكثر من غيرهم أن الفساد منتشر في المؤسسات العامة.

الرسم البياني 30 - مدركات الفساد في القطاع العام (مقارنة بين عامة السكان والمستجوبين من بين المتماهين مغ فريق لكرة القدم)

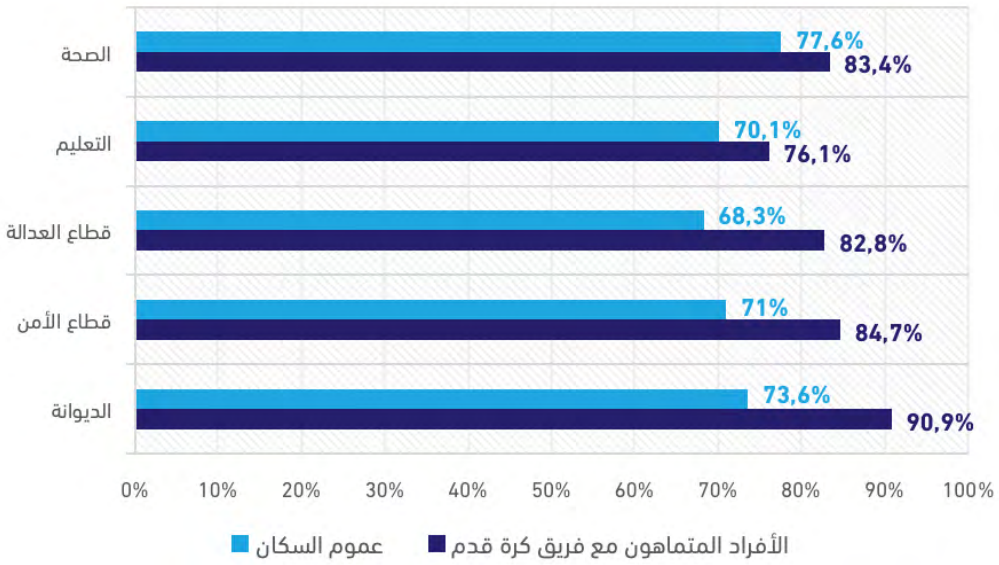

تتعلق الفوارق في مدركات الفساد بين عامة السكان والأشخاص الذين يتماهون مع فريق لكرة القدم بالمؤسسات السيادية (حيث كان هذا الفارق 17.3+ نقطة للديوانة ، و14.5+ نقطة لقطاع العدالة و13.7+ نقطة لقطاع الأمن).

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص الذين يتماهون مع نادٍ لكرة القدم يشتركون بشكل أهم في الشعور بالظلم.

الرسم البياني 31 - نسبة المستجوبين المتماهين مع فريق لكرة القدم الذين يعتبرون أن الدولة لا تعيد توزيع الثروات بطرقة عادلة ومتساوية بين جميع المواطنين والمواطنات

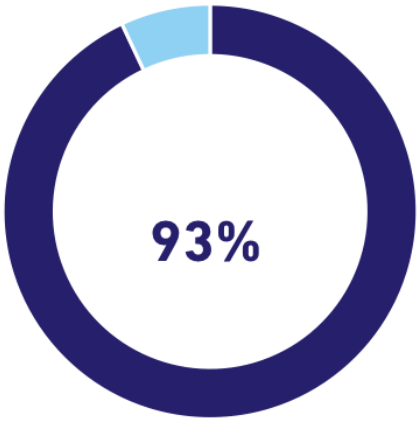

الرسم البياني 32 - نسبة المستجوبين المتماهين مع فريق لكرة القدم الضين يعتبرون أن خدمات الدولة ليسنت متوفرة لجميع المواطنين والمواطنات دون تمييز

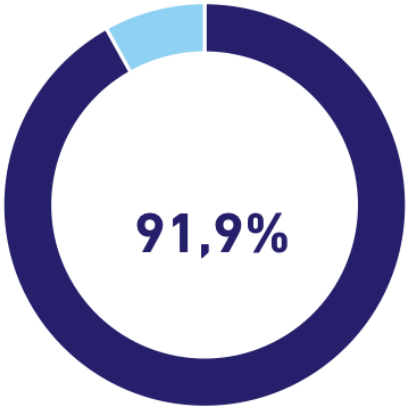

ويكون الفرق في مستويات الشعور بالظلم بفارق 9.3+ نقطة (بالنسبة لإعادة توزيع الثروة) و 7.8+ نقطة (بالنسبة لتقديم الخدمات العامة) مقارنة مع عموم سكان الولاية. كما يتجلى ذلك أيضا على مستوى العدالة التفاعلية.

الرسم البياني 33 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أنهم عوملوا معاملة غير لائقة من قبل أحد عناصر الأمن

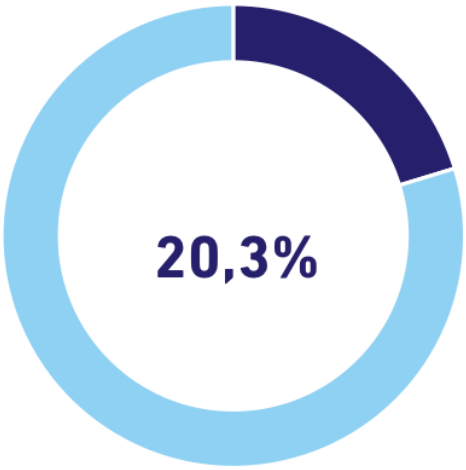

يعتقد واحد من كل خمسة من المشاركين في الاستطلاع ممن يتماهون مع فريق كرة القدم أنهم عوملوا بشكل غير لائق من قبل عون من أعوان الأمن (7.4+ نقطة مقارنة بالمعدل الجهوي).

وفي المقابل، يحمل أفراد هذه المجموعات **مشاعر إيجابية إجمالا تجاه مؤسسات الدولة**، وخاصة تجاه الشرطة والحرس الوطني. وتبقى مشاعر الاحترام التي يشترك فيها المنتمون لهذه الفئة من المتماهين مع فرق كرة القدم تجاه المؤسسات العامة ضمن المعدلات الجهوية، وينطبق ذلك أيضا على المشاعر السلبية (مثل الغضب) تجاه المؤسسات العامة (حيث لا تنفرد المجموعة بخصوصية).

مؤشرات التماسك الاجتماعي الأفقي

يتأكد التنافس بين مجموعات مشجعي فرق كرة القدم في قابس من خلال **شعور كبير بالتهديد الأفقي**.

الرسم البياني 34 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة قدم والذين يرون أن الأفراد المنتمين إلى مجموعات مشجعين أخرى تمثل **تهديدا** بالنسبة لهم (مؤشر مركب)

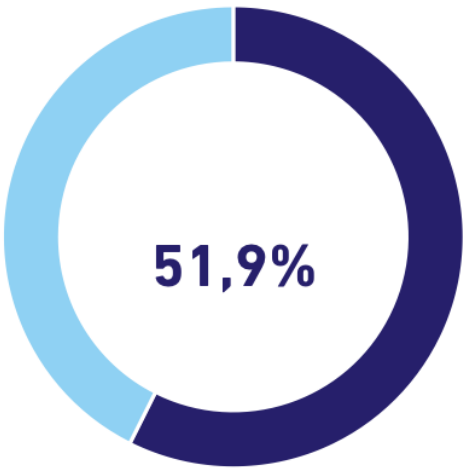

يعتقد أكثر من نصف المستجوبين (51.9 %) من الذين يتماهون مع فريق لكرة القدم أن الأفراد المنتمين لمجموعات مشجعة لفريق منافس يشكلون تهديدًا لهم. ينبع هذا الإدراك بالتهديد أساسًا من التهديدات الرمزية، أي الشعور بأن الأفراد الذين يدعمون ناديا آخر لكرة القدم لن يشتركوا في نفس القيم أو نفس أسلوب الحياة.

على نطاق أوسع ، فإن مستوى عدم الثقة في الآخرين أعلى بين المستجوبين الذين يتعاطفون مع فريق كرة قدم.

الرسم البياني 35 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة قدم والذين أفادوا أنهم واثقون أو غير واثقين من علاقاتهم الشخصية (**الثقة الاجتماعية**)

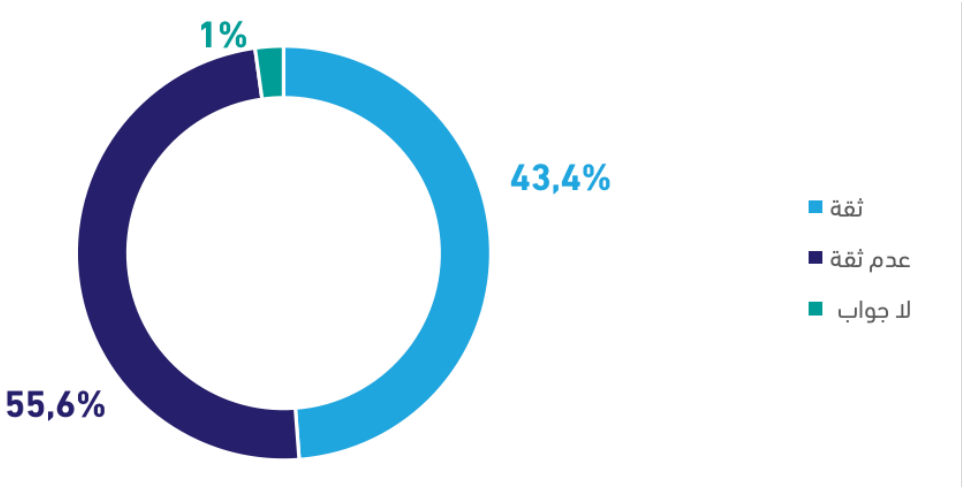

مستوى عدم الثقة تجاه الأشخاص الآخرين بين المستجوبين الذين يتماهون مع نادٍ لكرة القدم هو فعلا أعلى من المعدلات الجهوية ب 6.6+ نقاط (انظر القسم التالي)، مما يؤكد وجود مستوى أعلى من عدم الثقة لدى هذه المجموعة الاجتماعية.

أخيرًا، فإن مستوى عدم الثقة في الطبقة السياسية والإعلام لدى المستجوبين الذين يتماهون مع ناد لكرة القدم أعلى من المعدل الجهوي.

الرسم البياني 36 - مدركات عدم الثقة في الهيئات الوسيطة (مقارنة بين عامة السكان والمستجوبين الذين يتماهون مع فريق كرة القدم)

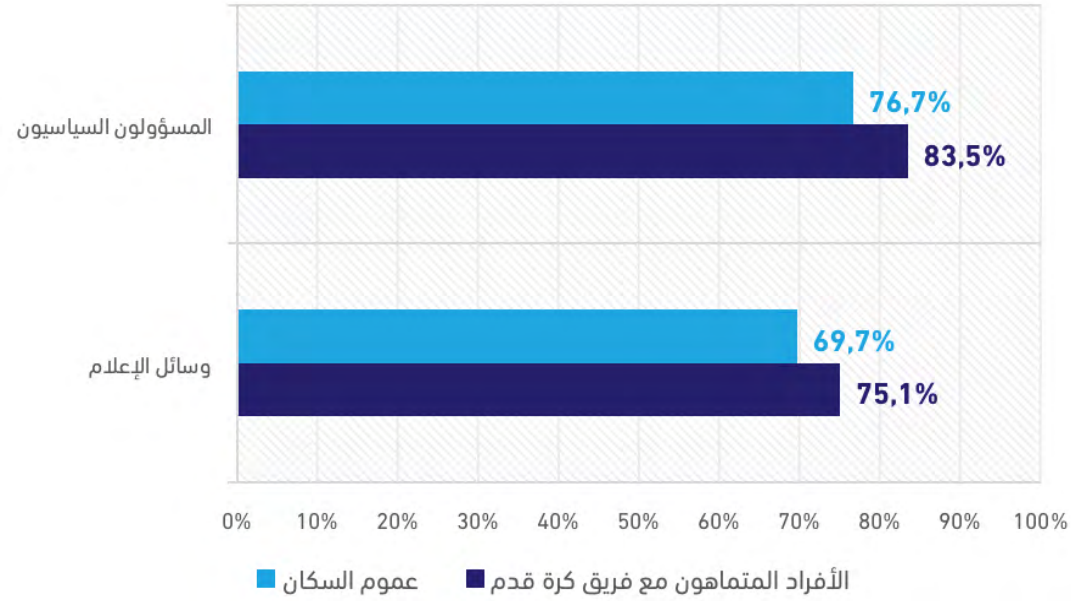

فعلا، فإن مستوى انعدام الثقة في السياسيين لدى الأفراد الذين يتماهون مع فريق كرة قدم أعلى من المعدل الجهوي (بفارق 6.8+ نقاط) وفي وسائل الإعلام (5.4+ نقاط). ومع ذلك، فإن هذا الشعور لا يترجم إلى مشاعر غضب أعلى تجاه السياسيين والإعلام لدى هذه الفئة الاجتماعية مقارنة بالفئات الأخرى.

الثقة الأفقية

يتأثر تدني مستوى الثقة داخل الجسم الاجتماعي في قابس أولاً بشعور شائع بعدم الثقة في المؤسسات العامة (انظر الفصل الأول) ، ولكن أيضًا **فيما يتعلق بالعلاقات الأفقية (بين الأفراد وبين المجموعات الاجتماعية).**

الثقة بين الأفراد

تهتم **الثقة الأفقية تحديدا بالعلاقات الشخصية** ويتم قياسها في إطار مؤشر فرعي مركب.

الرسم البياني 37 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين أفادو أن لديهم ثقةْ | عدم ثقة في العلاقات الشخصية (**الثقة الأفقية**)

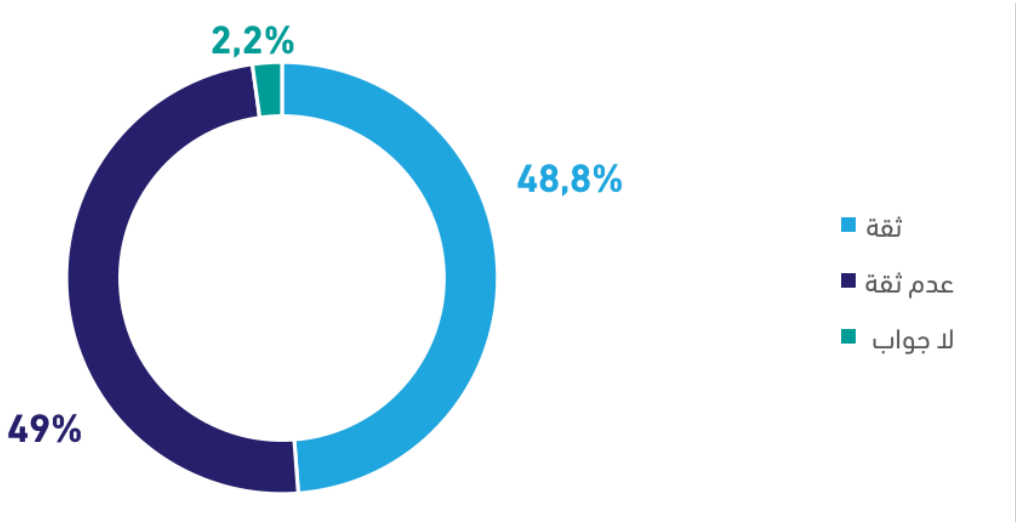

لا يثق ما يقرب من شخص واحد من بين اثنين (49 %) بالآخرين. وعلى العكس من ذلك، أكد 48.8 % من المستجوبين ثقتهم في إقامة علاقة مع الآخرين والحفاظ عليها. تعكس هذه المستويات مناخا عاما من عدم الثقة يمكن أن يؤثر في التفاعلات بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية.

يبرز التحليل الاحصائي التقاطعي الخصوصية المحلية لمعتمدية الحامة حيث يهيمن مناخ من عدم الثقة. في الواقع، 69.84 % من سكان هذا المعتمدية غير واثقين من إقامة علاقة مع أشخاص آخرين والحفاظ عليها (20.84+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

من حيث التحليل حسب الفئات العمرية، يكون الشعور بعدم الثقة والشك تجاه الآخرين أهم لدى **الشباب** (18-29 سنة)، حيث نجد أن 59.77 % منهم غير واثقين عند إقامة علاقات مع الآخرين والحفاظ عليها، مقارنة بـ 53.27 % من المستجوبين الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا (6.5+ نقاط).

الثقة في ممثلي الفئات الاجتماعية

على المستوى الأفقي، هناك نوعان من الشخصيات المرموقة، وهم شخصيات وسيطة غير منظمة ولكنهم وكلاء السلطة الأخلاقية على مستوى المجموعة اجتماعية. يتعلق الأمر أولا بالأعيان المحليين الذين يمارسون سلطة أخلاقية على **'العرش'**، ثاني أهم الهويات الجماعية تنظيما في قابس، وفي مرتبة تليهم نجد الزعماء الدينيين (الأئمة / الشيوخ) الذين يمثلون محليًا مجموعة دينية فوق وطنية (الهوية الجماعية الثالثة الأهم من ناحية القدرة التنظيمية في قابس) والذين يمارسون سلطة أخلاقية مرتبطة بالعبادة. يختلف هذان الشكلان

من التمثيل عن الهيئات الوسيطة التقليدية الأخرى (الأحزاب السياسية، والإعلام ، والجمعيات ، والنقابات) لأن سلطتها الأخلاقية ومصدر تأثيرها مستمدان من الاحترام النابع من المجموعة الاجتماعية التي تمثلها.

الرسم البياني 38 - نسبة المستجوبين الذين اعتبروا الاحترام هو الشعور السائد تجاه **الوجهاء المحليين**

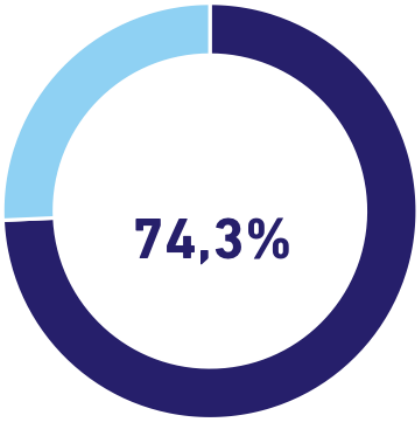

الرسم البياني 39 - نسبة المستجوبين الذين اعتبروا الاحترام هو الشعور السائد تجاه **الأئمة / الشيوخ**

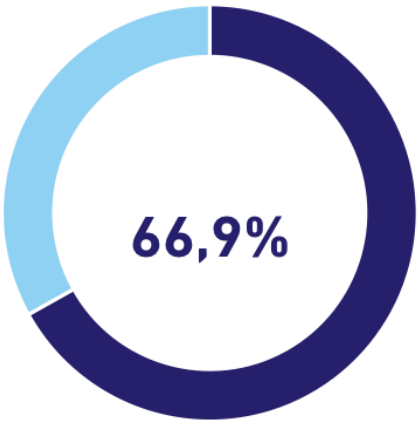

عبر ما يقرب من 3 سكان من أصل 4 من سكان قابس (74.3 %) عن احترامهم للأعيان **المحليين**، و**عبر** 2 من أصل 3 **من المستجوبين** (66.9 %) عن احترامهم للزعماء الدينيين. بالمقارنة مع العلاقات العمودية، تعتبر هذه المستويات أفضل من تلك التي تحصلت عليها المؤسسات الصحية والتعليمية (الوظائف الاجتماعية للدولة)، لكن المؤسسات السيادية (الديوانة، المحاكم، الشرطة / الحرس الوطني ، الجيش ، الحماية المدنية) تحصلت على رصيد من الثقة أهم من الذي تحصل عليه الأعيان المحليون والزعماء الدينيون. تسجل الهيئات الوسيطة التقليدية (انظر الفصل 4) مشاعر احترام أقل بكثير مقارنة بالسياسيين (35.6 %، 38.7- نقطة مقارنة بالأعيان المحليين) ووسائل الإعلام (50 %)، وأقل قليلاً من الجمعيات (64.7 %). **في قابس، سيعتمد الأعيان والزعماء الدينيون المحليون على رصيد من الاحترام أفضل من الذي تتمتع به الهيئات الوسيطة التقليدية، لكن المؤسسات السيادية للدولة تظل الجهات الفاعلة الرئيسية التي يمنحها سكان المنطقة احترامهم.**

لهذه المشاعر العالية من الاحترام تجاه الأعيان والقادة الدينيين المحليين نتيجة طبيعية، حيث سجلوا مستويات منخفضة من المواقف السلبية تجاههم، (خوف ، غضب ، استياء ، ازدراء). لكن القادة الدينيين يحركون شعورًا سائدًا يتمثل في الغضب لدى 16.6 % من المستجوبين، ويشعر 10.1 % من سكان الولاية بالغضب قبل كل شيء تجاه الوجهاء المحليين. كما هو الحال مع المواقف تجاه المؤسسات العامة، يبدو أن هذا الشعور بالغضب تجاه الأعيان والقادة الدينيين أكثر شيوعًا في معتمديات غنوش ومنزل الحبيب وقابس المدينة. وبالفعل، فإن 25.5 % من سكان غنوش، و 31 % من المستجوبين في منزل الحبيب، و 34 % من سكان قابس المدينة يشعرون أولاً بالغضب من الزعماء الدينيين (وهي على التوالي 8.9+ ،و 14.4+ و17.4+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). وبالمثل، فإن 25.4 % من سكان غنوش، و 31 % من المستجوبين في منزل الحبيب، و 22.4 % من سكان قابس المدينة يشعرون أولاً بالغضب تجاه الوجهاء المحليين (بنسب هي على التوالي 15.3+ ، و20.9+ و12.3+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). في هذه المعتمديات الثلاثة، يمكن أن يمثل الأعيان المحليون والزعماء الدينيون، مثل المؤسسات العامة والهيئات الوسيطة الأخرى، هدفا للمشاعر العدائية.

رغم ذلك، **لا يتمتع الوجهاء المحليون والزعماء الدينيون برصيد عالي من الثقة**، حتى لو كان مستوى هذه الثقة أعلى مما تتمتع به الهيئات الوسيطة التقليدية.

الرسم البياني 40 - مدركات الثقة وانعدام الثقة تجاه الوجهاء المحليين والزعماء الدينيين

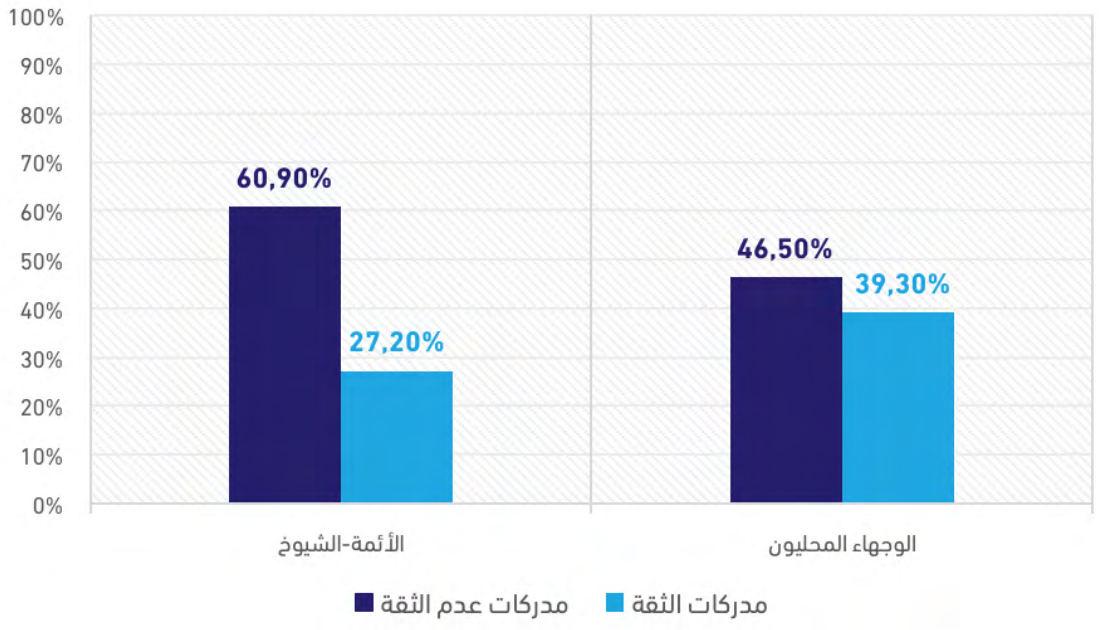

بالنسبة للأعيان المحليين، وبشكل أكثر وضوحًا، بالنسبة للزعماء الدينيين، فإن مدركات عدم الثقة تجاههم تتجاوز مدركات الثقة. أفاد 3 من أصل 5 من المستجوبين(60.9 %) بأنهم يشككون في الزعماء الدينيين، فيما يشكك 46.5 % من بينهم في الوجهاء المحليين.

ومعنى ذلك **أن سكان قابس يضعون ثقتهم في الأعيان والقادة الدينيين المحليين أكثر من الهيئات الوسيطة التقليدية** (سياسيون ، إعلام ، جمعيات). يتقدم السياسيون بوضوح على الوجهاء المحليين في هذا المجال بنسبة 11 % فقط، (28.3+ نقطة) والأئمة / الشيوخ (16.2+ نقطة)، فيما تتخلف الجمعيات عن الأعيان المحليين بنسبة ثقة تبلغ 27.6 % (وهو ما يعادل مستويات الثقة في القادة الدينيين).

من حيث مدركات الثقة، يشير التحليل الاحصائي التقاطعي إلى توجه على أساس الجيل، وذلك ما تعكسه الاختلافات الكبيرة في النتائج بين الفئات العمرية الأصغر (18-29 عامًا) والأكبر (60+ عامًا). على سبيل المثال، أفاد 62.7 % من الشباب (18-29 سنة) بأنهم لا يثقون في الزعماء الدينيين مقارنة بـ 50.7 % من المستجوبين فوق 60 سنة (12+ نقطة). وبالمثل، أفاد 44.8 % من المستجوبين الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا أنهم يثقون بالأعيان المحليين مقارنة بـ 37.3 % من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا (7.5+ نقطة). وبذلك، **من المرجح أن يثق المستجوبون الأكبر سنًا بالأعيان والقادة الدينيين المحليين أكثر من المستجوبين الأصغر سنًا.**

أما فيما يتعلق بوزن التركيبة العشائرية في المجتمع بقابس، **فإن رصيد الثقة الذي يتمتع به الأعيان المحليون لا يعني بالضرورة اعتقاد سكان قابس أن «العروش» تؤثر على السياسة المحلية أكثر من الهيئات**

الوسيطة التقليدية. وبالفعل، يعتقد 22.2 % فقط من المستجوبين أن «العروش» تؤثر على السياسة المحلية في منطقتهم مقابل 35.5 % للأحزاب السياسية، و 34.8 % للنقابات، و 35.6 % للجمعيات. كما أشار إلى ذلك التحليل التشاركي، حتى إذا كان 'العرش' عبارة عن هوية جماعية منظمة، وتمتع الأعيان المحليون، أوصياء السلطة الأخلاقية المستمدة من 'العرش'، برصيد ثقة أكبر، **يبدو أن سكان قابس يميزون بين تأثير** 'العرش' **على أساس تحديد قيمهم و أعرافهم و على التضامن الجماعي من ناحية، ودورها الضعيف نسبيًا، من ناحية أخرى، في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية.**

من حيث الخصائص المحلية، **يحتل** 'العرش' **في معتمديتي الحامة وقابس المدينة مكانة أهم من حيث القدرة على هيكلة الهويات الجماعية (انظر القسم السابق)، ولكن مستوى الثقة في الوجهاء المحليين في هاتين المعتمديتين في أدنى مستوى لها**. وبالفعل، يقرّ 24.4 % فقط من سكان قابس المدينة و 26.2 % من المستجوبين في الحامة بالثقة في الوجهاء المحليين (بنسب هي على التوالي 14.9-و13.1- نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). وبالمثل، يعتقد 9.4 % فقط من سكان قابس المدينة أن «العروش» تؤثر على السياسة المحلية في منطقتهم (12.8- نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). يعزز هذا التناقض بين الشعور بالانتماء إلى 'العرش' وعدم الثقة بالأعيان المحليين الفرضية السابقة القائلة بأن للعشيرة تأثير ضئيل على المشاركة في الحياة السياسية وتأثير أهم على القيم/ الأعراف، وكذلك على التضامن الجماعي في الحامة وقابس.

العلاقات بين «العروش»

بالإضافة إلى كونها مجموعة اجتماعية تتماسك فيها أواصر التضامن، **يظهر أن العلاقات بين «العروش» بنيت على أسس متناغمة**. يفحص هذا القسم بطريقة مفصلة جودة هذه التفاعلات بالتمييز من خلال التحليل الإحصائي (الفرز المتقاطع) بين نتائج مجموعتين مرجعيتين.

تتكون المجموعة الأولى من 1596 **مستطلعا عبروا عن تماهيهم مع** 'العرش'، أي 69.2 % من العينة الإجمالية. يتيح تحليل نتائج هذه المجموعة دراسة جودة التفاعلات بين الأفراد من مختلف «العروش».

تتكون المجموعة الثانية من 614 **مستطلعا أفادوا أنهم لا يتماهون مع** 'العرش'، أي 26.6 % من العينة الإجمالية. يتيح تحليل نتائج هذه المجموعة من المستجوبين دراسة مدركات الأفراد الذين لا يتماهون مع 'العرش' لهذا النوع من المجموعات العضوية.

بالنسبة لهاتين الفئتين، فإن التحليلات حسب الجنس والعمر للمستجيبين صحيحة، ولكن العينة على المستوى المحلي (المعتمديات) غير كافية، لذلك تشير دراسة العلاقات بين «العروش» المختلفة في المعتمديات إلى جميع السكان، دون التمييز بين المستجوبين الذين يعرّفون أنفسهم على أنهم يتماهون أو لا يتماهون مع 'العرش'.

التواصل بين «العروش»

يعد استمرار الاتصال بين الأفراد من مختلف «العروش» وجودته مؤشرين قويين للتماسك على المستوى الأفقي.

الرسم البياني 41 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين يتماهون مع 'العرش' والذين أفادوا عن وجود اتصالات بأفراد من «عروش» أخرى **كثيرًا أو نادرًا**

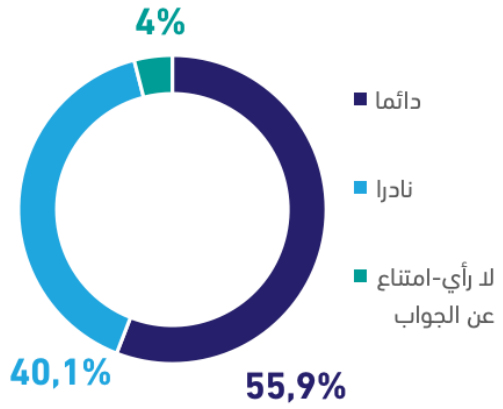

الرسم البياني 42 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يتماهون مع 'العرش' والذين أفادوا بوجود اتصالات **إيجابية أو سلبية** مع أفراد من «عروش» أخرى

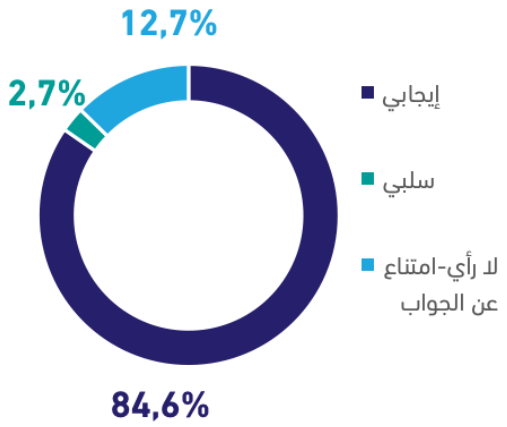

بالنسبة لأكثر من 4 من أصل 5 من سكان قابس ممن يتماهون مع 'العرش' (84.6 %) ، **تعتبر جودة التفاعل مع أفراد من «عروش» أخرى إيجابية، في حين يعتقد فرد من أصل اثنين (55.9 %)) أن هذه التفاعلات مستمرة**. تمثل هذه التفاعلات المتواصلة والإيجابية، بالنسبة لنصف الجسم الاجتماعي الذي يتماهى مع 'العرش' في قابس، إمكانية إيجابية لتطوير العلاقات التعاونية بين الأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية (هنا، 'العرش')، مما يعني أن هذا التفاعل مع أفراد «العروش» الأخرى أقل تواتراً **بالنسبة لـ 40.1 % من أفراد العينة الذين يتماهون مع 'العرش'.**

من حيث خصوصيات الجنس، يظهر التحليل الاحصائي التقاطعي أن الرجال الذين يتماهون مع 'العرش' (61.7 % منهم) يتفاعلون بشكل متواصل مع أفراد من «عروش» أخرى أكثر من النساء (بنسبة 50.8 % منهم، أي بفارق 10.9- نقاط). تأثير هذه النتيجة على جودة التفاعلات ضئيل.

مدركات التواصل مع «العروش» لدى الأفراد الذين لا يتماهون معها

بالإضافة إلى العلاقات المتناغمة بين أفراد «العروش» المختلفة، فإن الأفراد الذين لا يتماهون مع هذه المجموعة الاجتماعية يقيّمون أيضًا تفاعلاتهم مع «العروش» بشكل إيجابي، ولكن بدرجة أقل بكثير.

الرسم البياني 43 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين لا يتماهون مع 'العرش' والذين أفادوا عن وجود اتصالات بأفراد من «العروش» **كثيرًا أو نادرًا**

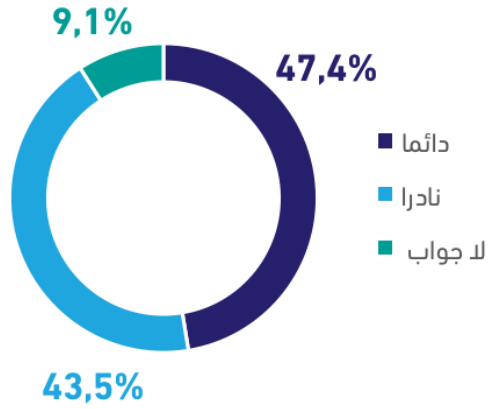

الرسم البياني 44 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين لا يتماهون مع 'العرش' والذين أفادوا عن وجود اتصال **إيجابي أو سلبي** مع «العروش»

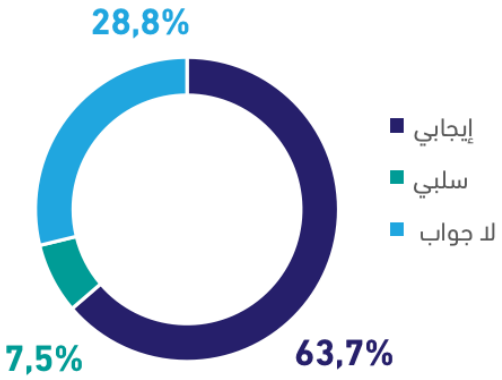

في قابس، يرى ما يقرب من 2 من أصل كل 3 أشخاص لا يتماهون مع القبيلة (63.7 %) أن جودة تفاعلهم مع القبائل إيجابية، وهو ما يعتبر مؤشرا إيجابيا رغم أن هذه النتيجة أقل بكثير من نفس النتيجة التي تخص الأفراد الذين يتماهون مع العشيرة (20.9- نقطة). وبلغت نسبة الأفراد الذين لم يجيبوا على السؤال المتعلق بجودة التفاعلات مع القبائل 28.8 %، وهو ما يمكن تفسيره بالتهرب من سؤال حساس. أما نسبة المستجوبين الذين لا يتماهون مع 'العرش' والذين يعتقدون أن تفاعلهم مع «العروش» سلبي فهي ضعيفة، (7.5 %) ولكنها أعلى ب 4.8+ نقطة مقارنة بالأفراد الذين يتماهون مع 'العرش'.

يعتقد أقل من نصف المستجوبين الذين لا يتماهون مع 'العرش' (47.4 %) أن **تفاعلهم مع «العروش» متواصل**. وأفاد 43.5 % أن تفاعلهم مع «العروش» نادر، مما يشير إلى حاجز أمام بناء علاقات دائمة قائمة على الاحترام المتبادل بين الأشخاص الذين لا يتماهون مع القبائل والأشخاص الذين يقرون بانتمائهم إلى هذه المجموعات. ومع ذلك، لن يكون هذا التوجه بالضرورة مصدر توتر نظرًا لجودة التفاعلات بينهما.

هذه المستويات هي مصدر تماسك، خاصة وأن 'العرش' تحتل المرتبة الثانية بين الهويات الجماعية الأكثر تنظيمًا في قابس. ومع ذلك، تشير مدركات التهديد إلى وجود توترات محتملة ومخفية بين الأفراد من مختلف القبائل.

المواقف من التهديدات ومدركاتها

رغم جودة التفاعلات بين الأفراد من مختلف «العروش»، تظل مدركات التهديدات قائمة على عدة مستويات، وفي شكل تهديد رمزي بالدرجة الأولى.

الرسم البياني 45 - نسبة المستجوبين الذين يرون وجود تهديد رمزي من «العروش» الأخرى (مؤشر مركب)

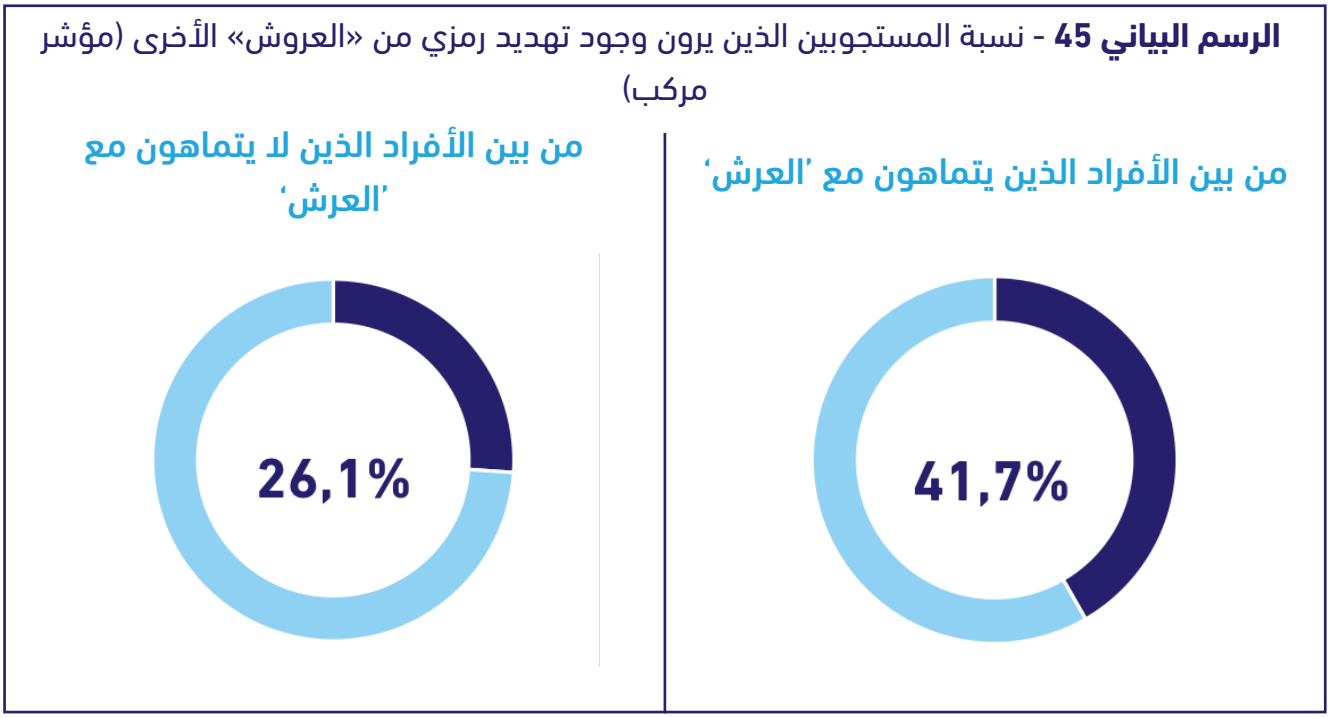

يرى أكثر من 2 من أصل 5 من سكان قابس ممن يتماهون مع 'العرش' (41.7 %) **تهديدًا رمزيًا من «العروش» الأخرى**، ويعني ذلك أنهم يشعرون أن لديهم قيمًا ومعايير مختلفة، بالإضافة إلى أسلوب حياة يختلف عن «العروش» الأخرى. قد يشير هذه المستوى العالي إلى إمكانية وجود حاجز أمام إقامة علاقات بناءة بين «العروش» على أساس التفاهم المشترك.

من ناحية أخرى، هذه النتيجة أقل بكثير بالنسبة للأشخاص الذين لا يتماهون مع 'العرش'، 26.1 % (15.6- نقطة). **حتى إذا كان ربع سكان قابس الذين لا يتماهون مع «عرش» يدركون أن «العروش» تمثل مصدر تهديد رمزي، فإن هذه النسبة الضعيفة نسبيًا تشير إلى أن الطابع العشائري سيكون مصدر تهديد ضعيف لأولئك الذين لا يتماهون معها.**

الرسم البياني 46 - نسبة المستجوبين الذين يرون وجود تهديد رمزي من «العروش» الأخرى (مؤشر مركب)

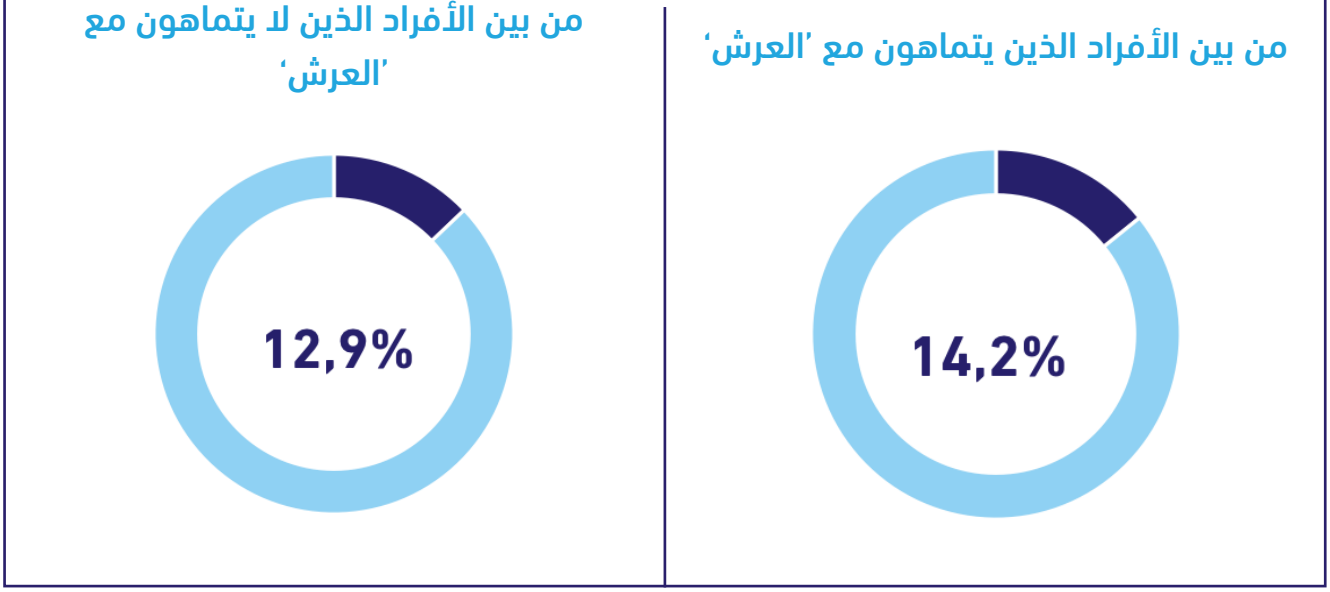

يعتقد 14.2 % من سكان قابس الذين يتماهون مع «عرش» أن أفراد «العروش» الأخرى يمثلون تهديدًا لمصالحهم الاقتصادية. هذا الشعور بالتهديد الاقتصادي يعني أنه سيكون هناك تنافس بين الأفراد من مختلف «العروش» عندما يسعون إلى تطوير مصالحهم الاقتصادية (من حيث الوصول إلى الملكية أو فرص العمل أو منافذ التجارة). لكن هذه النتيجة ضئيلة وتشير إلى درجة هامشية من التهديد. كما أنها أقل بين الأشخاص الذين لا يتماهون مع «عرش» (12.9 %)، مما يؤكد أن الطابع العشائري سيكون مصدر تهديد ضعيف لأولئك الذين لا يتماهون معها.

أخيرًا، يستحق الشعور **بالتهديد الوجودي** اهتمامًا خاصًا لأنه يشكل السبب الرئيسي لانعدام الأمن وخطر أن يتبنى أفراد موقفًا دفاعيًا وعدائيًا تجاه أفراد من مجموعات أخرى.

الرسم البياني 47 - نسبة المستجوبين الذين يرون وجود تهديد رمزي من «العروش» الأخرى (مؤشر مركب)

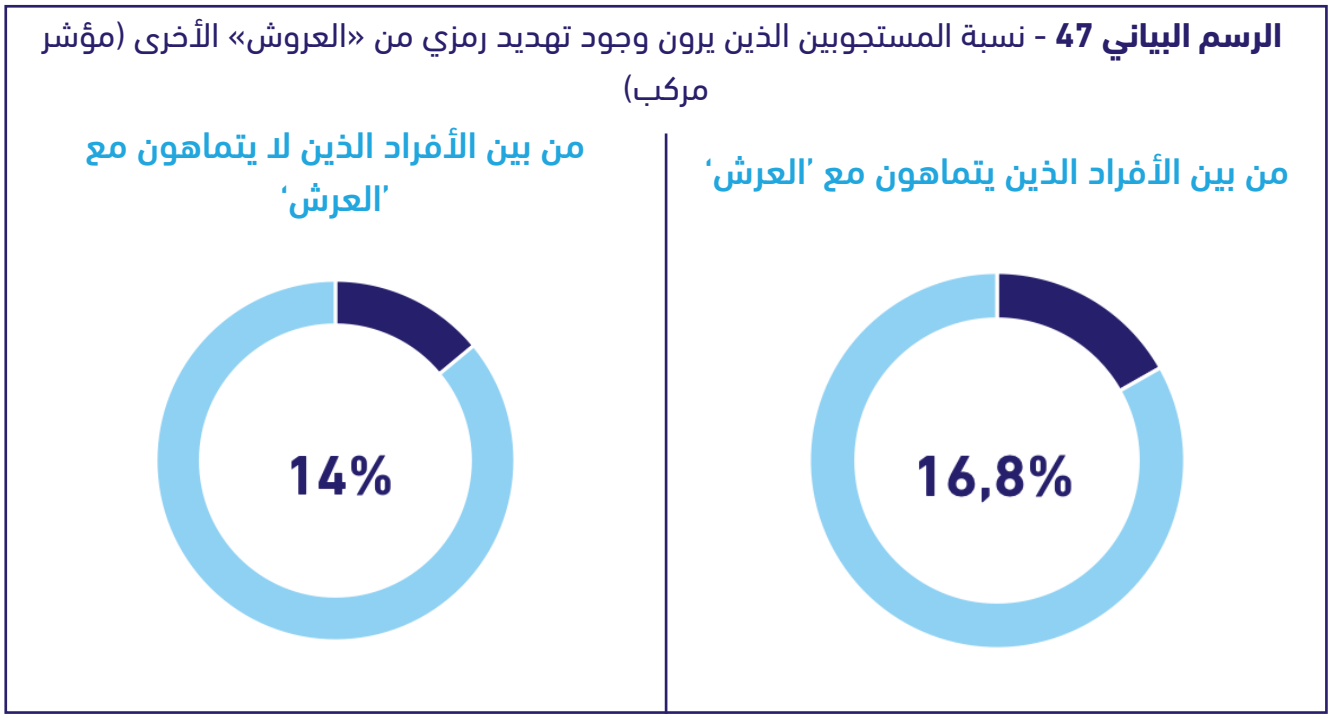

يرى 16.8 % فقط من الأشخاص الذين يتماهون مع «عرش» أن هناك تهديدًا وجوديًا من «العروش» الأخرى في قابس. هذا يعني أنهم خائفون من التعرض للهجوم من قبل أشخاص ينتمون إلى «عرش» آخر، و/أو أنهم يخشون أن يمس الأفراد المنتمون إلى «عروش» أخرى من كرامتهم أو كرامة أسرهم. هذه الدرجة أقل بقليل من المجموعة الثانية من المستجوبين الذين لا ينتمون إلى «العروش» (14 %). أما فيما يتعلق بالتهديدات الرمزية والاقتصادية، **فإن احتمالية وجود توترات أفقية خفية تكمن أكثر في العلاقة بين الأشخاص الذين يتماهون مع المحدد العشائري.**

مصادر التوتر حول المنطقة الصناعية

سلط التحليل الاستكشافي الضوء على احتمالية استمرار التوترات التي يمكن أن تستهدف المجمع الكيميائي التونسي. يشير هذا التوجه الناشئ إلى تاريخ الحركات الاجتماعية التي طال أمدها والتي بلورت مطالب جهوية لتحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية. إلى جانب ديناميكية هذا الحراك الجماعي، يركز الاستطلاع على العلاقة التي تربط سكان قابس بالمجمع الكيميائي التونسي.

العلاقة بين سكان قابس والمجمع الكيميائي التونسي

يشكل المجمع الكيميائي التونسي مشاعر سلبية تبرر تحليلًا محددًا.

الرسم البياني 48 - النسبة المئوية للمستطلعين ممن يحملون شعورا سلبيا تجاه المجمع الكيميائي التونسي (حسب نوع الشعور)

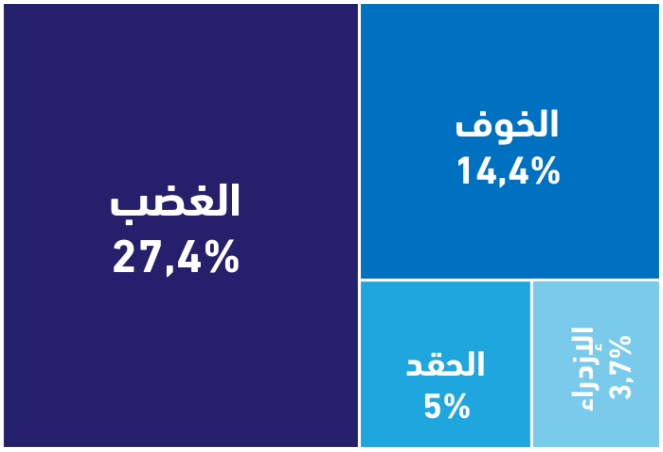

عبر 27.4 % من سكان قابس عن شعورهم بالغضب تجاه **المجمع الكيميائي التونسي**. بعد السياسيين والإعلام والبلديات، يأتي المجمع الكيميائي التونسي في الرتبة الرابعة من حيث الشعور بالغضب. يظهر التحليل الاحصائي التقاطعي شعور الغضب تجاه المجمع الكيميائي التونسي، وهو أعلى لدى الرجال (32.6 % مقابل 22.7 % من النساء).

ينتشر شعور الغضب ضد المجمع الكيميائي التونسي بشكل أكبر في المعتمديات المتاخمة للمنطقة الصناعية (قابس المدينة وغنوش) وكذلك في منزل الحبيب (حيث يوجد مشروع لنقل وحدات **المجمع الكيميائي الإنتاجية).** في الواقع، يشعر 49.6 % من سكان غنوش، و42.4 % من المستجوبين من منزل الحبيب و 37.8 % من سكان قابس المدينة بالغضب قبل كل شيء ضد المجمع الكيميائي التونسي (بنسب هي على التوالي 22.2+ ، 15+ و10.4+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). يساعد التحليل التشاركي على وضع هذه المستويات العالية من مشاعر الغضب في سياق أوسع، حيث يكون لأنشطة مصانع المجمع الكيميائي التونسي تأثير سلبي على البيئة وصحة سكان المناطق المجاورة. ستكون هذه الآثار سببًا كامنًا للصراعات في قابس، وستفسر علاقة سكان هذه المعتمدية العدائية بالمجمع الكيميائي التونسي. كما يهيمن هذا الشعور بالغضب بشكل خاص في المعتمديات المتأثرة مباشرة بنشاط المجمع الكيميائي التونسي، ويشير إلى ارتفاع خطر التصعيد في حالة حدوث توترات بين السكان وممثلي المجمع الكيميائي التونسي.

هذه المشاعر السلبية مصحوبة بمستوى عال من عدم الثقة تجاه المجمع الكيميائي التونسي.

الرسم البياني 49 - مدركات الثقة وعدم الثقة تجاه **المجمع الكيميائي التونسي**

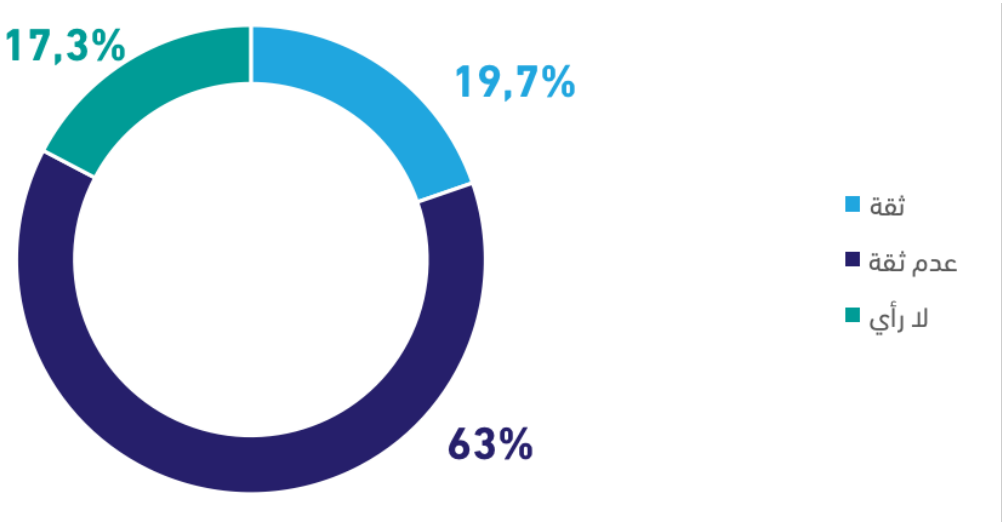

أفاد ما يقرب من 2 من أصل 3 من سكان قابس (63 %) أنهم لا يثقون في المجمع الكيميائي التونسي. مرة أخرى، يبرز التحليل الاحصائي التقاطعي خصوصية مرتبطة بجنس المستجوبين. 68.3 % من الرجال لا يثقون في المجمع الكيميائي التونسي (10.2+ نقطة مقارنة بنفس النتيجة للنساء).

تختلف **الخصائص المحلية** عن تلك المتعلقة بمشاعر الغضب.

في الواقع، سجلت معتمدية **قابس المدينة** مستوى من عدم الثقة في المجمع الكيميائي التونسي يمثل 68.7 % من المستجوبين، وهو أعلى قليلاً فقط من المعدلات الجهوية (5.7+ نقطة)، وتبقى مستويات عدم

الثقة في المجمع الكيميائي التونسي في غنوش ومنزل الحبيب مرتفعة ولكنها أقل من المعدلات الجهوية (62.1 % و51.8 % على التوالي). ومع ذلك، عبر أيضا 31 % من المشاركين في الاستطلاع في غنوش، ممن لا يثقون في المجمع الكيميائي التونسي، عن مشاعر الغضب تجاه المجمع (التمثيل المضخم). هذه النتيجة هي 43 % في قابس المدينة و63 % في منزل الحبيب. **وبالتالي، فإن تدني رصيد الثقة في المجمع الكيميائي التونسي في غنوش وقابس المدينة ومنزل الحبيب لن يؤدي إلى موازنة الشعور بالغضب الذي يتشكل لدى شريحة كبيرة من السكان المحليين.**

من ناحية أخرى، أفاد 85.9 % من سكان **قابس الغربي** أنهم لا يثقون في المجمع الكيميائي التونسي (+22.9 نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). في المقابل، سجلت هذه المعتمدية مستويات غضب تجاه المجمع الكيميائي التونسي تدخل ضمن المعدلات الجهوية (29.5 %).

محددات الثقة في المجمع الكيميائي التونسي

تشجع هذه المشاعر (مواقف الغضب ومدركات عدم الثقة) على تحليل محددات الثقة في المجمع الكيميائي التونسي. يعزل التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات: الملحق 4) 4 عوامل تؤثر على الثقة في المجمع الكيميائي التونسي.

الرسم البياني 50 - محددات الثقة في المجمع الكيميائي التونسي

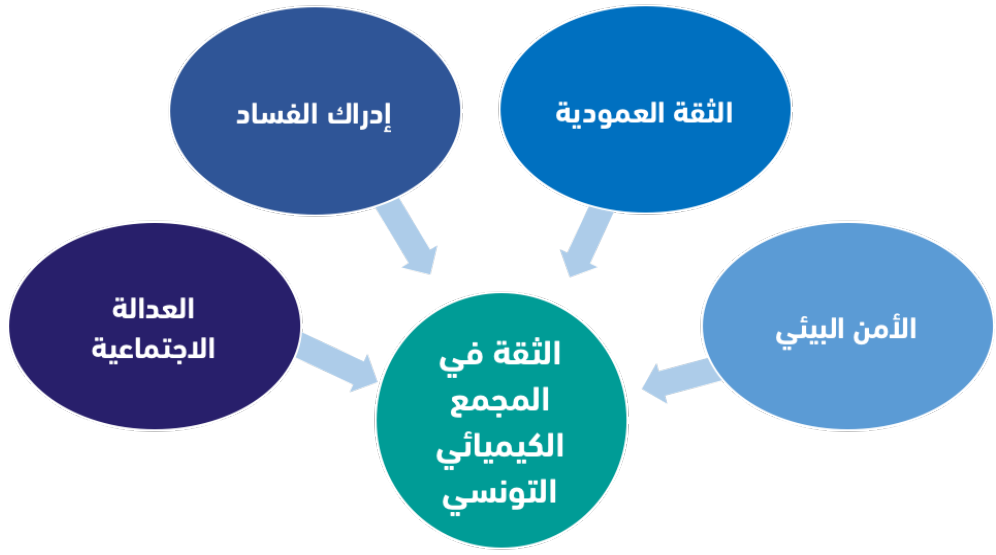

وهكذا:

- كلما رأى سكان قابس أن الدولة لا تعيد توزيع الموارد بالتساوي والإنصاف بين الجميع (**العدالة الاجتماعية** : الفصل 1) ،
- كلما زاد ادراك سكان قابس بفساد المؤسسات والمجتمع (**مدركات الفساد**: الفصل 1) ،

- كلما تراجعت ثقة سكان قابس في المؤسسات العامة (**الثقة العمودية** : الفصل 1) ،
- كلما زاد اعتقاد سكان قابس أن بيئتهم ستكون مهددة (**شعور بعدم الأمان مرتبط بالبيئة** : الفصل 3)،

ّتراجعت ثقتهم في المجمع الكيميائي التونسي.

تسجل هذه العوامل الأربعة نتائج مثيرة للقلق بشكل خاص (انظر الأقسام المقابلة في الفصلين الأول والثالث)، مما يفسر ارتفاع مستوى عدم الثقة في المجمع الكيميائي التونسي.

الفصل 3

التنمية البشرية

ملخص النتائج

التوجهات العامة

تظهر البيانات الاجتماعية والاقتصادية لسكان قابس ظروفا غير ملائمة:

- **مستوى دخل منخفض**، صرح 73.7 % من أفراد العينة بأن دخل الأسرة يقل عن 1000 دينار، واعتبر 50.3 % من أفراد العينة أن هذا الدخل غير كاف لتغطية احتياجاتهم.
- 51 % من أفراد العينة ليس لديهم نشاط مهني يحصلون منه على دخل منتظم.
- **25.7** % من أفراد العينة لديهم **مستوى دراسي** جامعي أو مهني.

ترتبط الأسباب الرئيسية **لانعدام الأمن البشري** بين سكان قابس بالوصول إلى **بيئة** نظيفة وصحية ومستدامة، وإلى **التعليم** الجيد وفي علاقة **بالوضع السياسي** أيضا.

يعتبر 78 % من سكان قابس أن الحريات محترمة حاليًا في تونس، لكن أعرب 55.9 % من أفراد العينة عن قلقهم بشأن الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم.

ما يقرب من واحد من كل اثنين من سكان قابس غير راضٍ عن حياته.ها.

الخصائص المحلية المرتبطة بالجنس و / أو العمر

72.6 % من النساء ليس لديهن عمل قار مدفوع الأجر، 22.7 % عاطلات عن العمل و49.9 % ربات بيوت، وتتمتع هذه الفئة الأخيرة بخصوصيات من حيث التماسك الاجتماعي:

- هن في الغالب **متزوجات**، **تقدمن في السن**، ولهن **دخل عائلي منخفض، ومستوى تعليمي أقل** من المعدل الإقليمي.
- **الشعور بانعدام الأمن البشري** غالب بينهن، وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم الجيد والصحة والثقافة / الترفيه.
- يشتركن في **إحساس بالانتماء إلى الوطن أعلى** من المعدل الجهوي وغالبا ما عبّرن عن المشاعر الإيجابية **(الاحترام) تجاه المؤسسات** عام.
- لديهن **ثقة أقل كثيرا في المؤسسات العامة**، وغالبا ما يدركن أن الفساد منتشر، ويشتركن في شعور قوي جدا **بالظلم**.

سجلت معتمدية **مطماطة** نتائج غير ملائمة بشكل خاص من حيث **المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية** (دخل موضوعي وذاتي، الحصول على عمل قار) ولجميع الأسباب المتعلقة بانعدام **الأمن البشري**.

يمثل الوصول إلى بيئة نظيفة وصحية ومستدامة **سبب انعدام الأمن البشري** خاصة بالنسبة لسكان **قابس الجنوبي و المطوية** و **قابس الغربي**، حيث تشكل المنطقة الصناعية ضغوطًا أكبر على التصرف في الموارد المائية. كما يمثل الوصول إلى الصحة مصدر قلق كبير في **قابس المدينة**، أي بالقرب من المجمع الكيميائي التونسي.

الحالة الاجتماعية والاقتصادية

تظهر الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لسكان قابس ظروفًا غير ملائمة من حيث الدخل والنشاط المهني والحصول على التعليم.

الدخل الشهري

مستوى دخل سكان قابس منخفض بشكل خاص.

الرسم البياني 51 - الدخل الشهري للمستجوبين وعائلاتهم

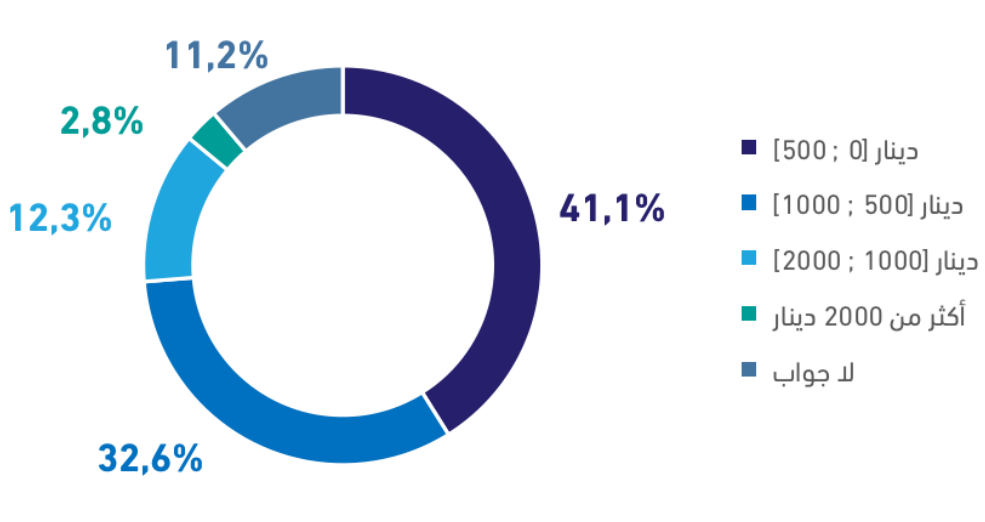

في قابس، ما يقرب من ثلاثة من كل أربعة أسر (73.7 %) لديها دخل شهري أقل من 1،000 دينار، وتعيش 41.1 % من الأسر بدخل أقل من 500 دينار شهريًا. من جهة أخرى، يعتبر **شخص واحد من كل اثنين في قابس** (50.3 %) **أن دخل الأسرة غير كافٍ لتلبية احتياجات الأسرة**، ويواجه صعوبة في تغطية النفقات اليومية.

تؤثر الهشاشة على سكان المنطقة بشكل غير متساوٍ بين المعتمديات التي يعيشون فيها ووفقًا لمتغيرات الجنس (العمر والجنس).

أهم ما يبرزه التحليل الاحصائي التقاطعي هو الفوارق المحلية بين المعتمديات.

الرسم البياني 52 - النسبة المئوية للمستجوبين الذين أفادوا أن لديهم دخل شهري عائلي أقل من 500 دينار (**الدخل الموضوعي**؛ مقارنة بين المعتمديات)

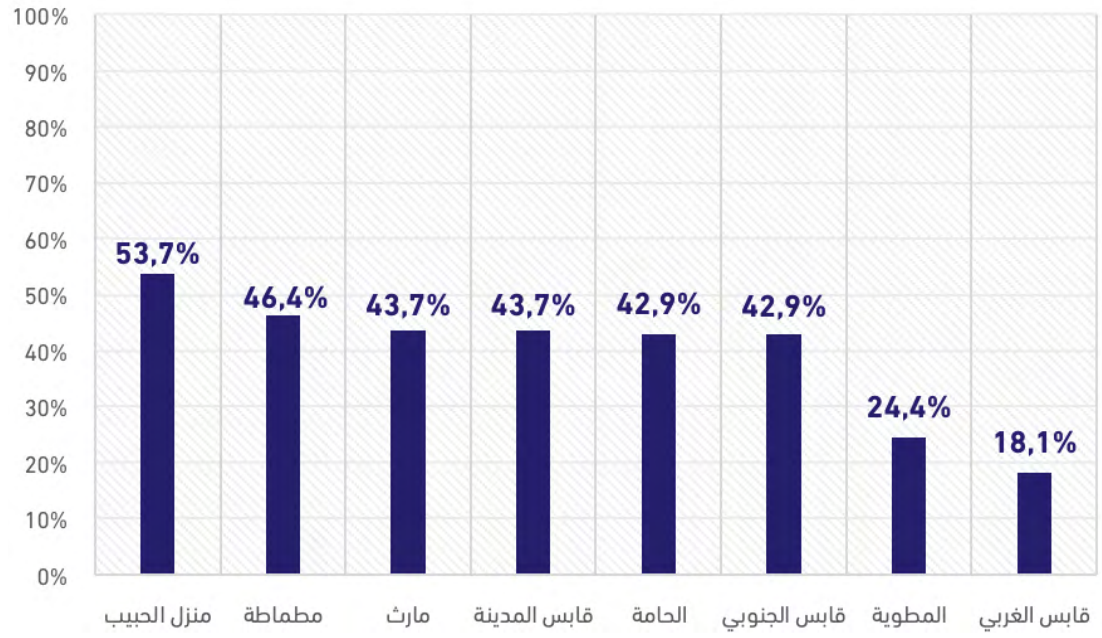

الهشاشة أعلى في المناطق الداخلية لولاية قابس. وبالفعل، فإن المعتمديتين اللتين نجد فيهما أعلى نسبة من المستجوبين الذين يقل دخل أسرهم عن 500 دينار شهريًا هما منزل الحبيب (53.7 %) ومطماطة (46.6 %)، تليهما المراكز الحضرية الرئيسية والمدن متوسطة الحجم في المنطقة بنسبة 43.7 % من المستجوبين وهي مارث وقابس المدينة، وكذلك 42.9 % من سكان الحامة وقابس الجنوبي الذين صرحوا أن دخلهم الأسري الشهري لا يزيد عن 500 دينار.

يتغير الترتيب بين المعتمديات عندما يُسأل المستجوبون عن دخلهم الشخصي.

الرسم البياني 53 - نسبة المستجوبين الذين صرحوا بأن دخل أسرهم لا يسمح لهم بتلبية احتياجاتها (**دخل شخصي** ؛ مقارنة بين المعتمديات)

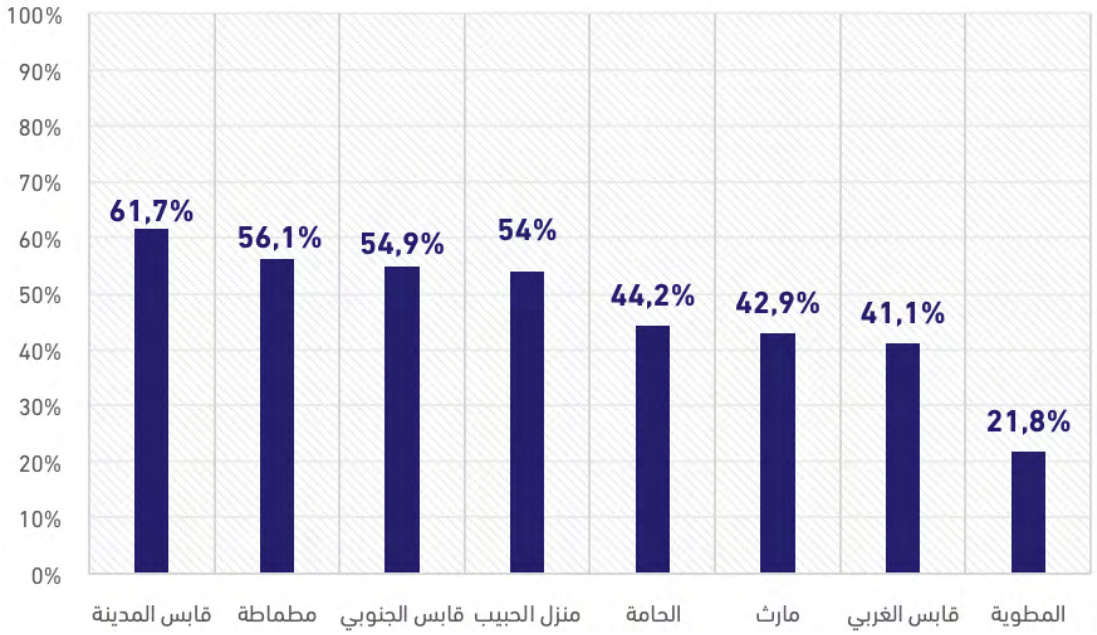

نسبة المستجوبين الذين صرحوا أن دخل الأسرة أقل من 500 دينار ونسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن دخل أسرهم غير كافٍ لتلبية احتياجاتها (مقارنة الدخل الموضوعي / الدخل الشخصي) متكافئة في معتمديات منزل الحبيب ، ومارث والحامة والمطوية. لكن، **يعتبر سكان قابس المدينة ومطماطة وقابس الجنوبي وقابس الغربي أن دخل أسرهم غير كافٍ لتلبية احتياجات الأسرة، (الدخل الشخصي) مقارنةً بالمستوى الموضوعي من الهشاشة (نسبة السكان مع دخل الأسرة أقل من 500 دينار).** يبدو أن سكان قابس المدينة يعانون أكثر من غيرهم من وضع الهشاشة حيث أفاد 61.7 % منهم أن دخل أسرتهم لا يسمح لهم بتغطية احتياجات الأسرة. في هذه المعتمدية، تختلف النتائج بين الدخل الموضوعي والدخل الشخصي أكثر من غيرها. تحافظ مطماطة بالمركز الثاني في الترتيب من حيث الدخل الشخصي، حيث يعتقد 56.1 % من المستجوبين أن دخل أسرهم غير كافٍ لتغطية احتياجاتهم.

يبرز التحليل الاحصائي التقاطعي حسب جنس المستجوبين **عدم المساواة في الدخل بين الرجال والنساء**، حيث أفاد النساء أكثر من الرجال أن دخل أسرهن الشهري أقل من 500 دينار.

الرسم البياني 54 - نسبة المستجوبين الذين صرحوا بدخل شهري أقل من 500 دينار لأسرهم (مقارنة بين الجنسين)

صرحت 43.3 % من النساء في قابس عن دخل شهري يقل عن 500 دينار لأسرهن (مقابل 38.6 % من الرجال، أي بفارق 4.7+ نقطة) ، وبذلك هن أول من يتأثر بالهشاشة. كما صرح 17.9 % من الرجال عن دخل أعلى من 1000 دينار شهريا لأسرهم، مقابل 12.6 % من النساء. وبالتالي، صرح 11.4 % من الرجال أن دخل أسرهم كافٍ لتلبية احتياجاتهم والادخار، مقابل 6.7 % من النساء (4.7- نقطة).

وأخيرا، يشير التحليل الاحصائي التقاطعي حسب العمر إلى مستوى عال من الهشاشة يخص المستجوبين الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا.

الرسم البياني 55 - نسبة المستجوبين فوق الستين سنة الذين صرحوا بدخل شهري أقل من 500 دينار لأسرهم

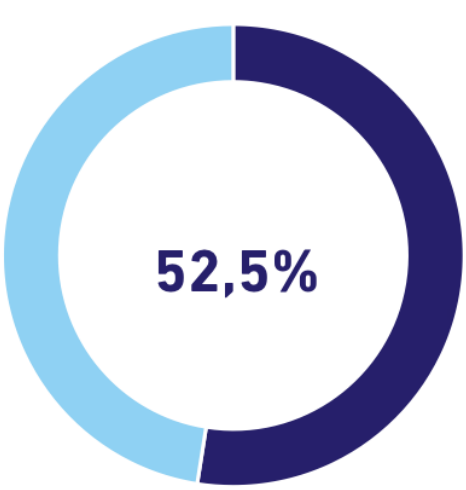

في قابس، أفاد أكثر من شخص من بين كل شخصين فوق الستين (52.5 %) أن دخلهم الأسري الشهري لتلبية احتياجات أسرتهم يقل عن 500 دينار. وتعكس هذه النتيجة **اعتماد هذه الفئة العمرية على مساعدات الدولة و / أو من حولهم** في حين أن الأجور مقابل العمل تمثل حصة أقل بكثير من دخلهم الإجمالي مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. لذلك، صرح 56.5 من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا أنهم لا يستطيعون تلبية احتياجات أسرهم بالاعتماد على دخل الأسرة. تنخفض هذه الدرجة حسب الفئة العمرية (51.3 % بالنسبة لمن هم في سن 50-59 عامًا، و53.8 % لفئة 40-49 عامًا، و49.5 % لفئة 30 إلى 39 عامًا و45.2 % لفئة 18 إلى 29 عامًا).

الأنشطة المهنية

في قابس، تشير الخصائص المهنية للمستطلعين إلى نسبة عالية من الأفراد ممن لا نشاط مهني لهم من بين السكان في سن العمل. تشمل هذه الفئة العاطلين عن العمل وربات البيوت، ولا يعني ذلك بالضرورة أن هؤلاء السكان لا يحصلون على دخل، حيث يمكنهم إعالة أنفسهم من خلال العمل غير الرسمي الذي يختلف عن العمل بأجر (السكان النشطون) الذي يوفر الوصول إلى دخل قار وإطار للحماية الاجتماعية.

الرسم البياني 56 - الوضع المهني للمستجوبين

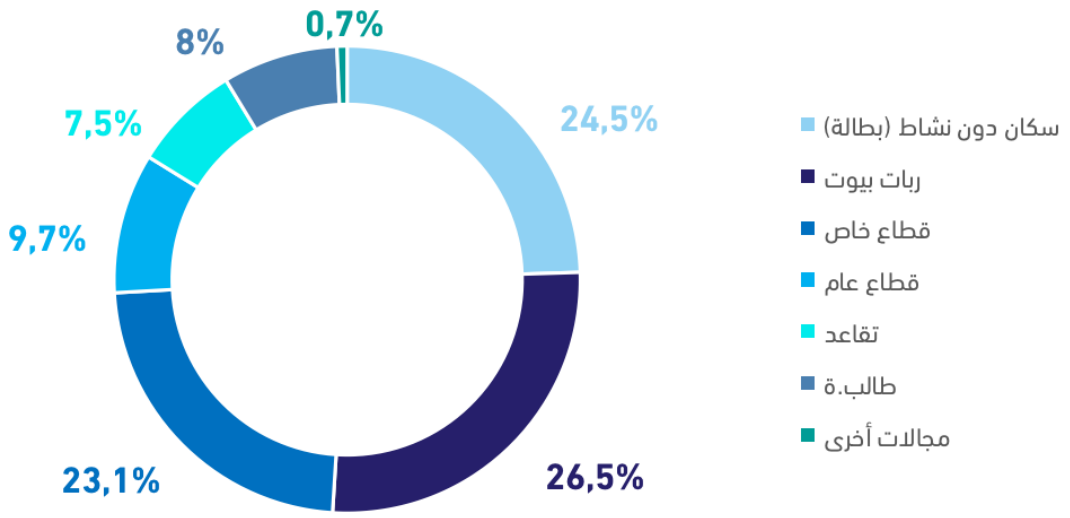

أكثر من نصف سكان قابس (51 %) **لا يمارسون نشاطا مهنيا يمكّنهم من الحصول على دخل قار**. تشمل هذه النسبة 24.5 % من الأشخاص الذين أعلنوا أنهم عاطلون عن العمل، و26.5 % ممن عرفن أنفسهن أنهن ربات بيوت. يوضح التحليل الاحصائي التقاطعي أن نسبة الأشخاص دون نشاط مهني (العاطلون عن العمل أو ربات البيوت) أعلى بين **النساء** (72.6 %) **والمستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 39 سنة** (58.1 %) وسكان المناطق الداخلية (57.8 % من المستجوبين من **منزل الحبيب** و 58 % من سكان **مطماطة**).

يوظف القطاع الخاص واحدًا من بين كل خمسة من سكان المنطقة (23.10 %)، **بينما يعمل أقل من واحد من كل عشرة من المستجوبين في المنطقة في الوظيفة العمومية** (9.7 %). يشير التحليل الاحصائي التقاطعي إلى أن 21.1 % من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 40-49 يعملون في الوظيفة العمومية (و30.7 % في القطاع الخاص، أي الفئة العمرية الأكثر نشاطًا). بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة المستجوبين العاملين في الوظيفة العمومية أعلى قليلاً في معتمدية منزل الحبيب (15.8 % من السكان).

المربع 3 - التركيز على ... ربات البيوت.

تتعلق النتيجة الرئيسية للقسم الخاص بالخصائص الاجتماعية والديموغرافية للعينة بالخصوصيات الجندرية في علاقة بالوضع المهني للمستطلعين.

الرسم البياني 57 - نسبة المستجوبين الذين أفادوا بأنهم عاطلون عن العمل أو ربات منازل

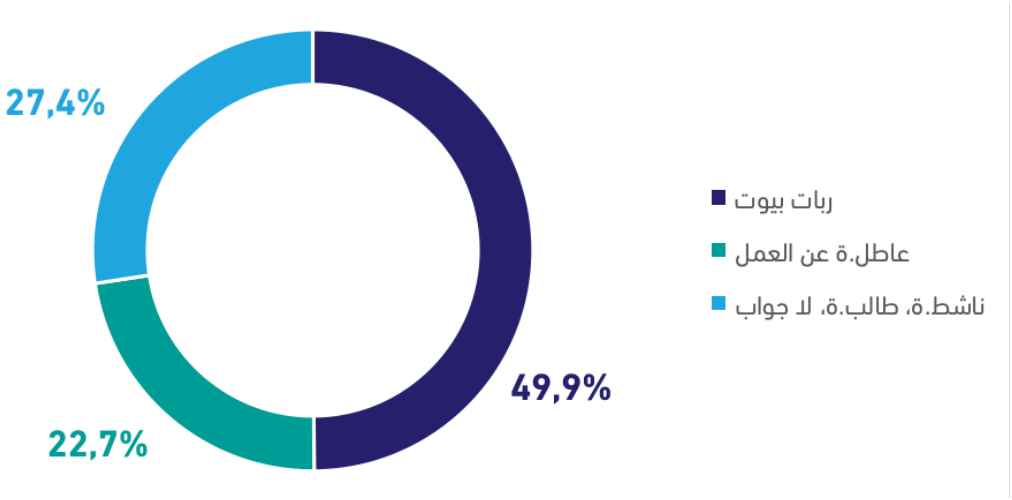

في قابس، تفيد أكثر من 7 من بين 10 نساء (72.6 %) **أنهن إما ربات بيوت (49.9 %) أو يبحثن عن عمل (22.7 %). مع ذلك، نجد أن** 49.8 % من الرجال **لديهم نشاط قار بأجر مقارنة ب** 17.6 % من النساء. تشير هذه النتائج إلى **عدم المساواة الواضحة في الوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم المساواة من حيث الاستقلال المالي.** مع وجود 68.4 % من ربات البيوت، فإن عبء الأعمال المنزلية (غير المدفوعة الأجر) موزع أيضًا بشكل غير متساوٍ بين الرجال والنساء.

تحفز هذه النسب على تحليل قضايا التماسك الاجتماعي التي تخص ربات البيوت على وجه التحديد. يشير هذا التحليل حصريًا إلى النتائج التي تم جمعها من 608 من المشاركات في الاستطلاع اللاتي أفدن أنهن ربات بيوت.

مؤشرات التنمية البشرية

تبرز الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمستطلعات ممن عرفن أنفسهن على أنهن ربات بيوت أن أغلبهن **متزوجات ومتقدمات في السن** ويعشن في حالة اجتماعية واقتصادية **هشة** مع **مستوى تعليمي أقل** من المعدل الجهوي.

- تعتبر 56.2 % من أفراد العينة من بين ربات بيوت أن دخل أسرهن غير كاف لتغطية احتياجات الأسرة (الدخل الشخصي). وبالمثل أفادت 54.5 % من المستجوبات من بين ربات البيوت أن دخلهن الأسري أقل من 500 دينار. هذه المستويات أعلى من المعدلات الجهوية بنسبة 5.9+ و 13.4+ نقطة على التوالي، مما يشير إلى **زيادة ضعف هذه الفئة الاجتماعية في مواجهة وضع الهشاشة.**
- أفادت 64.5 % من المستجوبات من بين ربات بيوت أنهن غير متعلمات (20.5 ٪) أو أنهن بلغن مرحلة التعليم الابتدائي (43.9 %). هذه الدرجة أعلى بـ 26.3+ نقطة مقارنة بعموم السكان، مما يشير إلى **محدودية الوصول إلى التعليم الجيد لهذه الفئة السكانية الضعيفة.**

- أفادت 72.9 % من أفراد العينة من بين ربات البيوت أنهن متزوجات، 16.5 % منهن أرامل و 2.3 % مطلقات. وعلى سبيل المقارنة، أفاد 57.3 % من سكان قابس (عامة السكان) أنهم متزوجون، **مما يشير إلى تضخم في تمثيل المشاركات المتزوجات في الاستطلاع من بين من يعرفن أنفسهن أنهن ربات بيوت** (15.6+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

- 26.1 % من المستجوبات من بين ربات البيوت تزيد أعمارهن عن 60 عامًا (مقارنة بـ 11.9 % ممن تتراوح أعمارهن بين 18 و 29 عامًا). علاوة على ذلك، أفاد 85.9 % من المستجوبات ممن تزيد أعمارهن عن 60 عامًا أنهن ربات بيوت. هذا التضخيم في تمثيل ربات بيوت من بين كبار السن يتناقض مع النسبة المنخفضة من النساء فوق الستين اللائي أفدن أنهن متقاعدات. في الواقع، صرحت 1.2 % فقط من النساء أنهن متقاعدات، مقارنة بـ 14.5 % من الرجال. بما أن وضع المتقاعد يتيح الوصول إلى دخل الكفاف والحماية الاجتماعية، **فإن هذه الدرجة المنخفضة بين النساء تشير إلى هشاشة أكبر بين ربات البيوت المتقدمات في السن.**

يضاف إلى هذه المستويات المقلقة التي تخص الوضع الاجتماعي والديموغرافي، شعور بانعدام الأمن البشري من بين المشاركات في الاستطلاع من ربات بيوت، وهو ما يعادل المعدلات الجهوية.

الرسم البياني 58 - نسبة ربات البيوت اللاتي يخشين عدم الحصول على **تعليم** جيد لهن ولمن حولهن

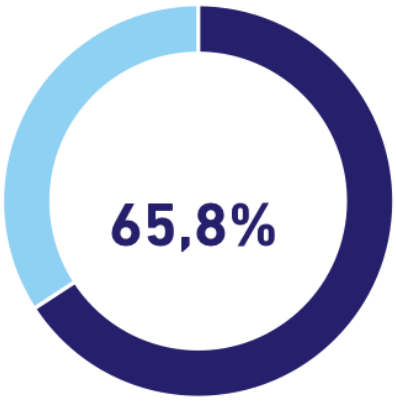

الرسم البياني 59 - نسبة ربات البيوت القلقات على **صحتهن** و / أو صحة من حولهن

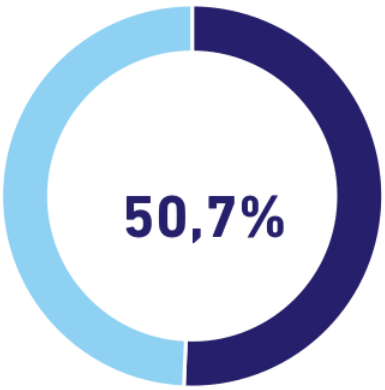

الرسم البياني 60 - نسبة ربات البيوت اللاتي يخشين عدم الوصول **للثقافة** و **الترفيه**

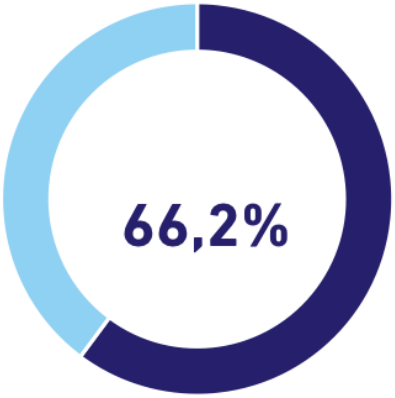

ما يقرب من 2 من كل 3 ربات بيوت (65.8 %) يخشين عدم القدرة من الاستفادة من التعليم الجيد (5.2+ نقطة مقارنة بعموم سكان الولاية)، وأكثر من ربة منزل من أصل 2 (50.7 %) قلقات بشأن صحتهن و / أو صحة الأشخاص من حولهن (7+ نقاط). عبرت66.2 % من المشاركات في الاستطلاع من بين ربات بيوت عن خشيتهن من عدم الوصول إلى الثقافة والترفيه (10.8+ نقاط). وبالتالي فإن **وضعية الهشاشة التي تم التعرض إليها سابقًا عادة ما تكون مصحوبة بالتعرض لمخاطر انعدام الأمن فيما يتعلق باحتياجات ربات البيوت من حيث التعليم والصحة والثقافة.**

من المفارقات، **تشعر المستجوبات من بين ربات البيوت بشكل أكثر من غيرهن أن الحريات تُحترم حاليًا في تونس، لكنهن يخشين غالبا عدم احترام حقوقهن وحرياتهن.**

الرسم البياني 61 - نسبة ربات البيوت اللاتي يعتبرن أن **الحريات محترمة حالياً في تونس** (مؤشر مركب)

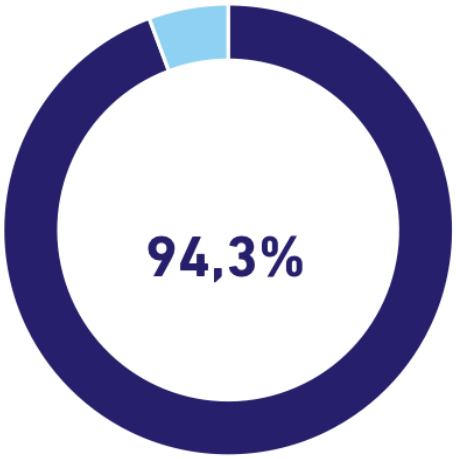

الرسم البياني 62 - نسبة ربات البيوت اللاتي يخشين **احترام حقوقهن وحرياتهن**

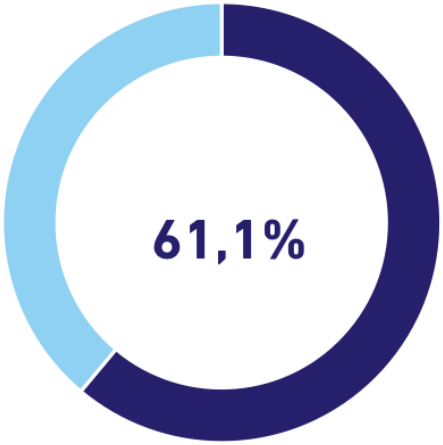

في حين تعتبر جميع المشاركات في الاستطلاع (94.3 %) من بين ربات البيوت أن الحريات محترمة حاليًا في تونس (16.3+ نقطة مقارنة بعموم السكان) ، عبرت 3 من بين 5 منهن (61.1 %) عن قلقهن بشأن احترام حقوقهن وحرياتهن (5.2+ نقطة). لذلك **يبدو أن المشاركات في الاستطلاع من بين ربات البيوت يعتبرن أن حريات وحقوق السكان الآخرين محترمة بينما تكون حرياتهن مهددة.**

رغم حالة الهشاشة هذه، وفقًا لمؤشرات التنمية البشرية المختلفة (الوضع الاجتماعي والديموغرافي ، الأمن البشري ، الحريات الأساسية) ، **عبرت المشاركات في الاستطلاع من بين ربات البيوت عن رضاهن عن حياتهن**.

الرسم البياني 63 - النسبة المئوية لربات البيوت اللاتي يعتبرن أنفسهن عمومًا **راضيات عن حياتهن** (مؤشر مركب)

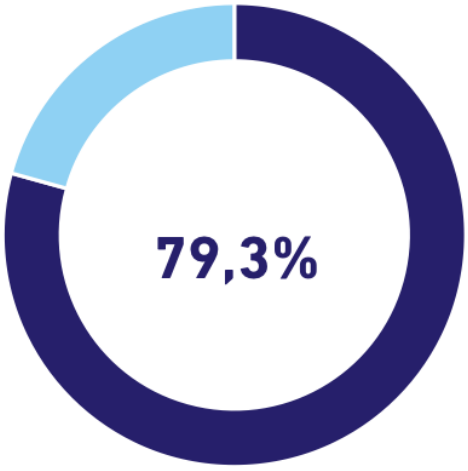

أفادت ما يقرب من 4 من كل 5 ربات بيوت أنهن راضيات عن حياتهن. هذه النتيجة أعلى بكثير من المعدلات الجهوية (28.5+ نقطة). ومع ذلك، لا ينبغي لمؤشر التماسك الجيد هذا أن يحجب التوجهات التي تم قياسها سابقًا من حيث انعدام الأمن البشري والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

مؤشرات التماسك الاجتماعي العمودية

أما في ما يتعلق بالهويات الجماعية ، فإن الشعور بالانتماء للوطن مرتفع جدًا بين المشاركات في الاستطلاع من بين ربات بيوت (9.2+ نقطة مقارنة بمعدل الولاية).

الرسم البياني 64 - نسبة ربات البيوت **المتماهيات مع الوطن**

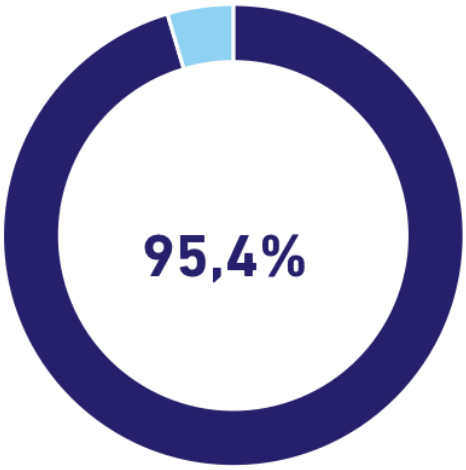

تتميز علاقة المشاركات في الاستطلاع من بين ربات البيوت بمؤسسات الدولة بمستوى عالٍ بشكل خاص من عدم الثقة في المؤسسات العامة.

الرسم البياني 65 - مدركات الثقة وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة (مؤشر مركب: **الثقة العمودية**) لدى ربات البيوت

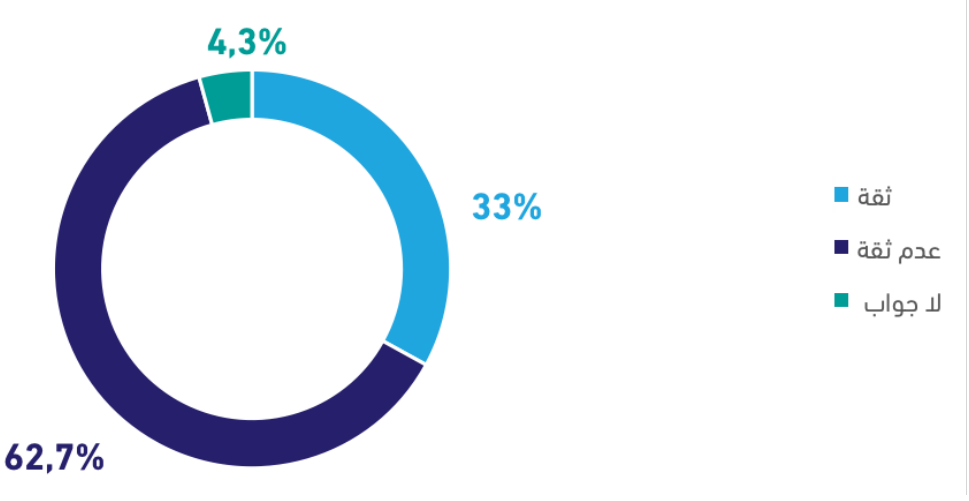

أفادت 62.7 % من المشاركات في الاستطلاع من بين ربات البيوت أنهن لا يثقن بالمؤسسات العامة، وذلك **بدرجة أعلى بـ 12.9 نقطة من المعدلات الجهوية** (49.7 % لعامة السكان).

يمكن تفسير هذا المستوى المرتفع من عدم الثقة من خلال هيمنة مدركات **الفساد** داخل المؤسسات العامة.

الرسم البياني 66 - مدركات الفساد في القطاع العام (مقارنة بين عامة السكان وربات البيوت)

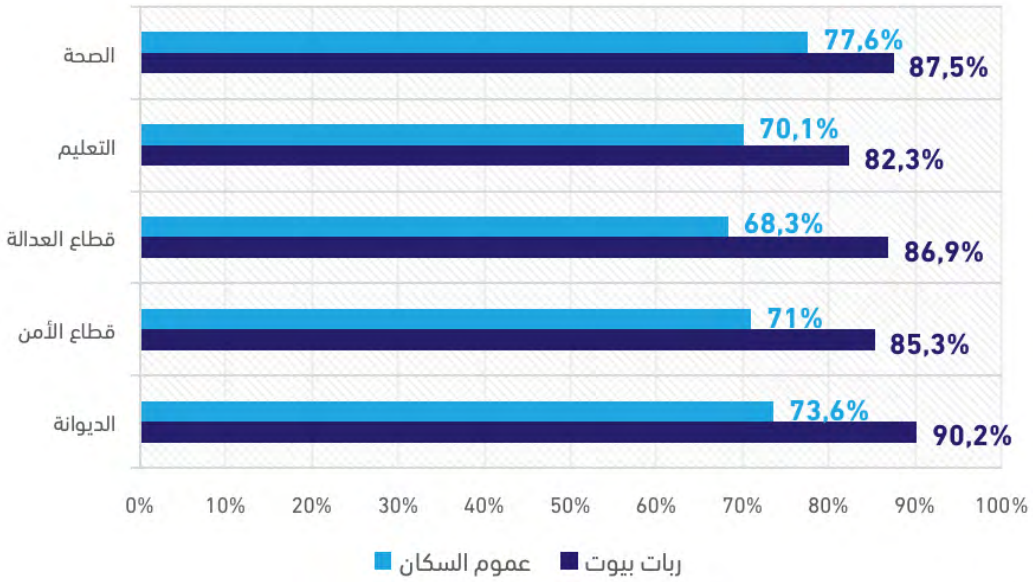

تتعلق أهم الفروق المتعلقة بمدركات الفساد بين عامة السكان المشاركات في الاستطلاع من بين ربات البيوت بالمؤسسات السيادية (16.6+ نقطة للديوانة، 18.6+ نقطة لقطاع العدل و14.3+ نقطة لقطاع الأمن).

بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركات في الاستطلاع من بين ربات بيوت يتشاركن بشكل أهم في الشعور بالظلم (لجميعهن تقريبًا).

الرسم البياني 67 - النسبة المئوية للنساء ربات االبيوت اللاتي يعتبرن أن الدولة لا تعيد توزيع الثروات بطريقة متساوية وعادلة بين جميع المواطنين والمواطنات

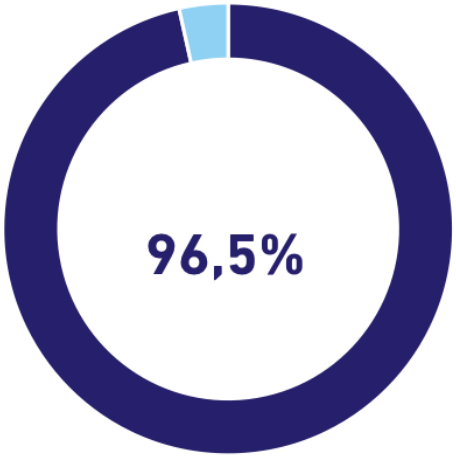

الرسم البياني 68 - النسبة المئوية للنساء ربات االبيوت اللاتي يعتبرن أن خدمات الدولة ليست متوفرة لجميع المواطنين والمواطنات دون تمييز

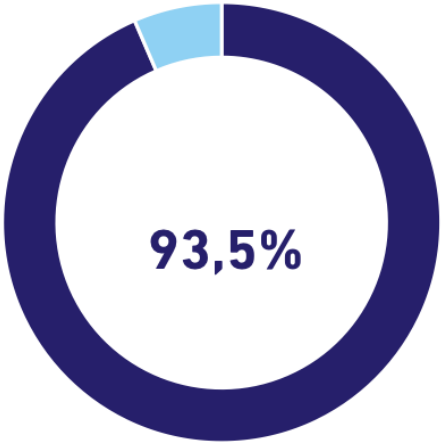

هذا الشعور بالظلم أعلى بمقدار 9.5+ نقطة (إعادة توزيع الثروة) و7.5+ نقطة (تقديم خدمات عامة) مقارنة مع عموم سكان الولاية.

رغم مدركات انعدام الثقة والفساد العالية، بالإضافة إلى الشعور العام بالظلم الاجتماعي، فإن **مشاعر المشاركات في الاستطلاع من بين ربات منازل تجاه مؤسسات الدولة إيجابية عموما**. وفعلا، فإن مشاعر الاحترام تجاه المؤسسات العامة التي تشترك فيها هذه الفئة أعلى من المعدلات الجهوية لجميع الأهداف، فيما ينطبق عكس ذلك على المشاعر السلبية (مثل الغضب) تجاه المؤسسات العامة التي هي أقل لدى هذه الفئة.

أخيرًا، من حيث الكفاءة الجماعية، **نجد أن المستجوبات ممن عرّفن أنفسهنّ على أنهن ربات بيوت أكثر اعتقادا من سكان منطقتهن في قدرتهن على التأثير في صنع القرار على جميع المستويات.**

الرسم البياني 69 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن سكان منطقتهم يستطيعون **التأثير في القرارات** على جميع المستويات (مقارنة بين عامة السكان وربات البيوت)

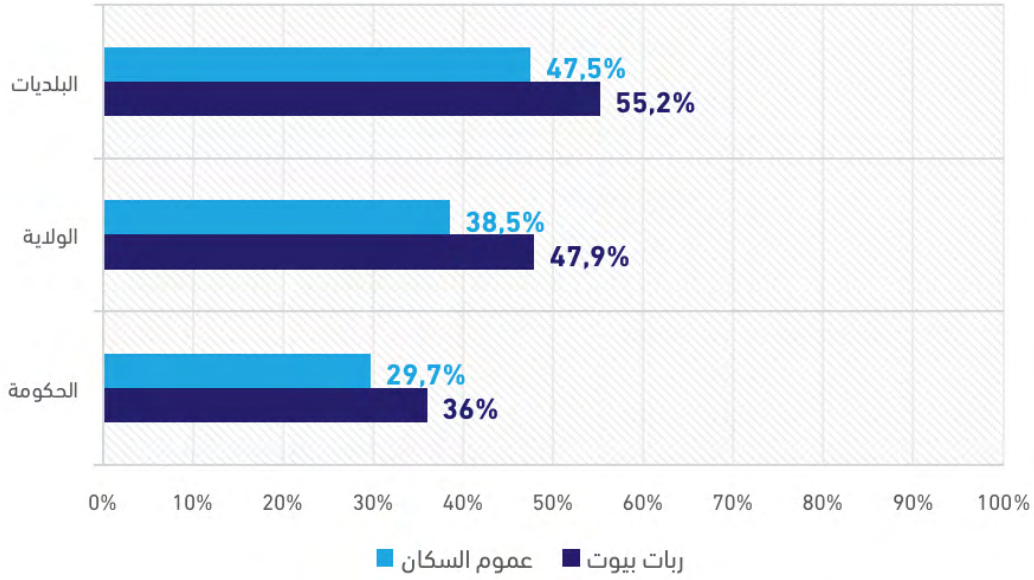

كذلك، **تعتقد** 63.7 **% من أفراد العينة من بين ربات البيوت أن لسكان مدينتهن القدرة على تنظيم التحركات الجماعية من أجل تحسين أوضاعهم.** (7.5+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

المستوى التعليمي

يشير القسم الخاص بالأمن البشري (انظر أدناه) إلى اهتمام جوهري لدى سكان قابس بالوصول إلى مستوى تعليمي جيد.

الرسم البياني 70 - مستوى التعليم الذي حققه المستجوبون بنجاح

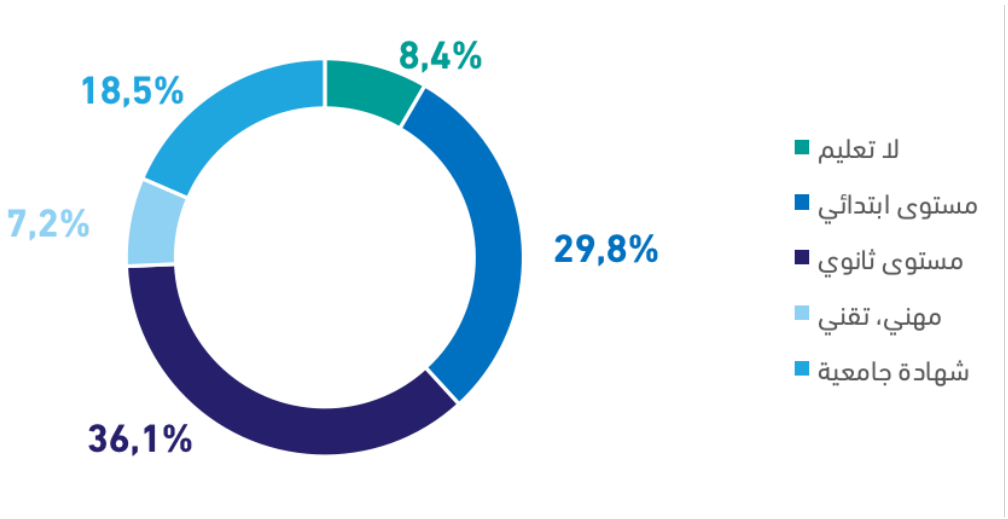

أنهى واحد من كل 4 سكان في قابس (25.7 %) بنجاح تعليمه الجامعي أو التكوين المهني. تحصل أغلبهم على تعليم ثانوي (36.1 %)، فيما أفاد 8.4 % من بينهم أنهم لا مستوى تعليمي لهم. ومع ذلك، يبرز التحليل الاحصائي خاصية مرتبطة بالعمر، حيث نجد أن نسبة المستجوبين الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا فأكثر والذين صرحوا أنهم لم يتلقوا تعليمًا أعلى يمثلون (31.1 %)، تبقى هذه النسبة هامشية جدًا بالنسبة للشباب (18-29 عامًا) حيث لا تتعدى (0.8 %)، والفئتين العمريتين التاليتين (30-39 سنة: 0.7 % و40-49 سنة 4.7 %). بالمقابل، أفاد 34.1 % من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 39 و 29.9 % من الشباب (18-29) أنهم حصلوا على تعليم جامعي أو تدريب مهني. ويشير هذا التوجه إلى أن **الوصول مستوى تعليمي جيد وأشمل بالنسبة للأجيال الشابة.**

يجب أن تدرس **الفوارق بين الجنسين** دراسة معمقة. نسبة النساء اللواتي أفدن أنهن غير متعلمات (11.5 %) هي فعلا أعلى ب 6.6 نقطة مقارنة بنسبة الرجال (4.9 %). لكن نسبة النساء اللاتي أكملن بنجاح تعليمهن الثانوي العالي (28.8 % منهن يحملن إما شهادة جامعية أو تدريبًا مهنيًا) هي أيضًا أعلى بمقدار 6.5 نقطة مقارنة بالرجال (22.3 %).

يشعر غالبية سكان قابس أن الحريات محترمة.

الرسم البياني 71 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن الحريات محترمة حاليا في تونس (مؤشر مركب)

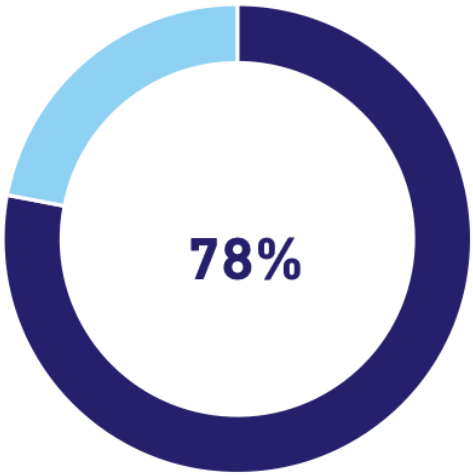

بشكل عام، يعتبر ما يقرب من 4 من بين 5 سكان أن حرياتهم محترمة. تشير هذه الدرجة العالية إلى **تقييم إيجابي للتحول الديمقراطي من حيث احترام الحريات.** على وجه التحديد، فإن علاقة سكان قابس بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان أكثر تباينا.

اختلاف المدركات حسب نوع الحرية

يعتقد سكان قابس إلى حد كبير أن الحريات الانتخابية وحرية التنقل/الحركة محترمة في تونس.

الرسم البياني 72 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن **الحرية الانتخابية** محترمة حاليا في تونس

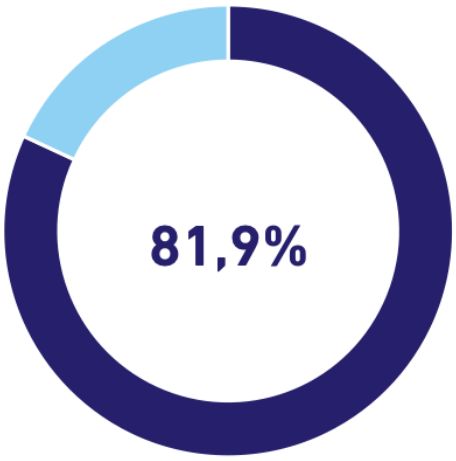

الرسم البياني 73 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون حرية **حركة التنقل/ الحركة** محترمة حاليا في تونس

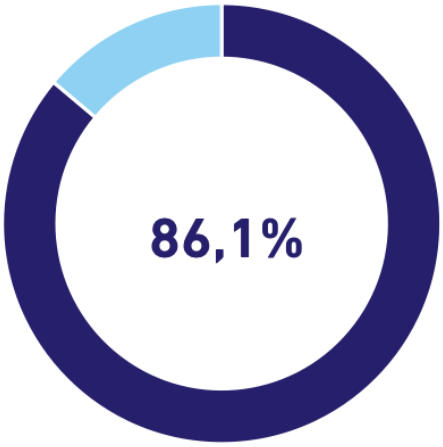

يرى 81.9 % من أفراد العينة أن الحرية الانتخابية محترمة حاليا في تونس. ويؤكد التحليل التشاركي أن هذه النسبة تشير إلى تقييم إيجابي لأحد الإنجازات الرئيسية للتحول الديمقراطي، ألا وهو فرصة المشاركة بحرية في انتخابات مفتوحة لتسمية ممثلي الدولة. رغم ذلك، يعتبر **12.7 % من المستجوبين أن الحرية الانتخابية غير محترمة في تونس حالياً.**

يعتقد 86.1 % من أفراد العينة أن **حرية الحركة والتنقل** محترمة حاليا في تونس. تثير هذه النتيجة، وهي الأعلى من حيث مدركات الحرية في قابس، التساؤلات في السياق العالمي للوباء المصحوب بتدابير وقائية تتخذها السلطات العامة للحد من مخاطر انتشار فيروس كوفيد19- (مثل منع التنقل بين الولايات). في حالة عدم وجود بيانات أساسية (قبل 2020)، لا يمكن الجزم بأن هذه القيود الظرفية، والتي تم تطبيقها في ظروف استثنائية، يمكن أن تكون قد أثرت ولو بنسبة ضعيفة على شعور سكان المنطقة فيما يتعلق باحترام حرية التنقل /الحركة.

سجلت الحريات الثلاث الأخرى التي تم قياسها في الاستطلاع مستويات أقل.

الرسم البياني 74 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن **حرية التعبير** محترمة حاليا في تونس

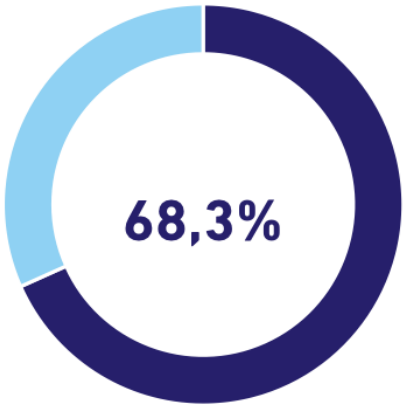

الرسم البياني 75 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن **حرية الانتماء السياسي** محترمة حاليا في تونس

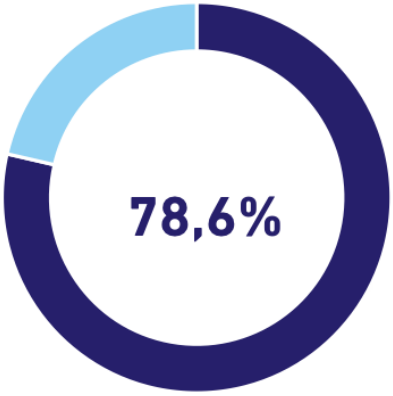

الرسم البياني 76 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن **حرية العقيدة والانتماء الديني** محترمة حاليا في تونس

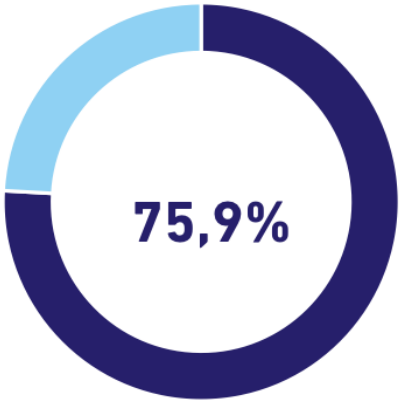

حتى وإن اعتقد أغلب المستجوبين أن **حرية التعبير والانتماء السياسي والمعتقد / الانتماء الديني** محترمة حاليًا في تونس بنسبة 68.3 %، و78.6 % و 75.9 % منهم على التوالي، فإن هذه النتائج أقل وضوحًا من تلك الخاصة بالحرية الانتخابية وحرية التنقل/الحركة. وفي المرتبة الأخيرة، يعتقد 24 % من المستجوبين أن حرية التعبير غير محترمة في تونس حاليا. لذلك **لن يشعر أكثر من واحد من كل أربعة من سكان المنطقة بالثقة في التعبير عن آرائهم بحرية** في محيطهم و/أو من خلال وسائل الاتصال المختلفة (الإنترنت، وسائل الإعلام، إلخ).

التفاوت الجهوي ومدركات الحريات

يبرز التحليل الاحصائي التقاطعي منطقتين جغرافيتين سجلتا نتائج مختلفة اختلافا كبيرا نسبيًا.

استفردت المنطقة الأولى التي تشمل **المعتمديات الريفية الداخلية والجنوب** (مطماطة، وقابس الغربي ومارث)، بنتائج أعلى من المعدلات الجهوية من حيث مدركات الحرية.

الرسم البياني 77 - مدركات احترام الحريات: مقارنة بين معدلات مطماطة وقابس الغربي ومارث والمعدلات الجهوية

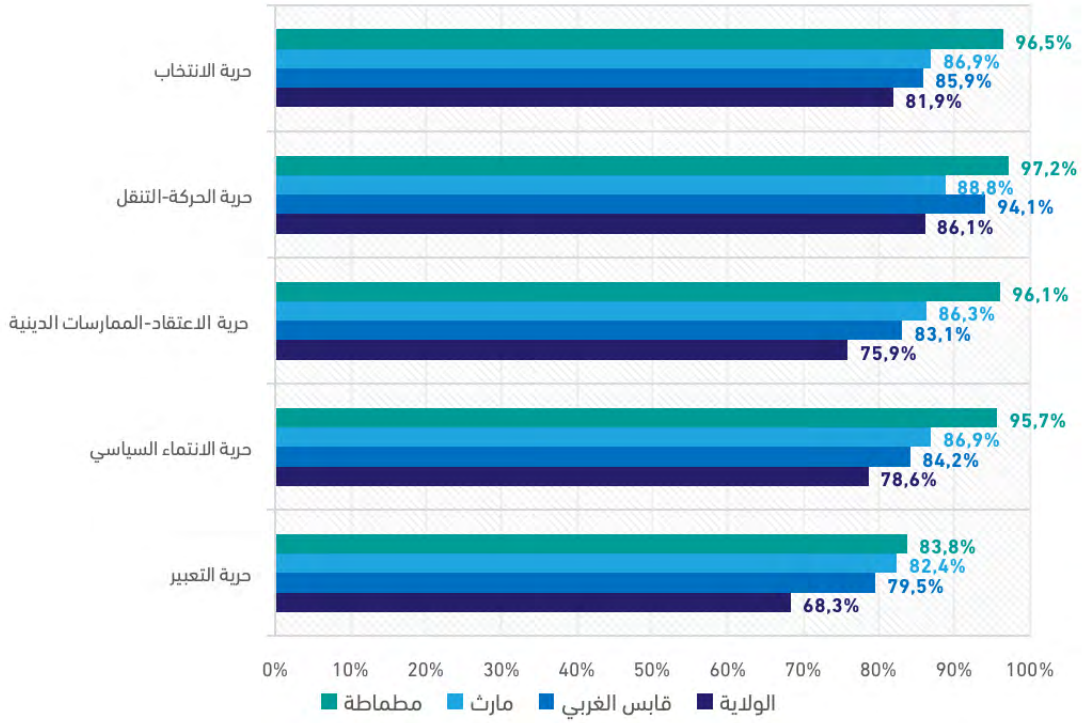

تقدر الفجوة الخاصة بمدركات الحرية في مطماطة ب15.7+ مقارنة بالمعدلات الجهوية. و**تنفرد مطماطة بمستويات توافقية للغاية من حيث الشعور باحترام الحريات الفردية** (تصل إلى 97.2 % لحرية الحركة / التنقل)، ولكن هذا المعدل أقل بصفة واضحة في مارث (8.1+ نقطة) وقابس الغربي (7.2+ نقطة).

تشمل المنطقة الثانية معتمديتين حضريتين (قابس المدينة والحامة)، حيث كانت نسب مدركات الحرية أقل من المتوسط.

الرسم البياني 78 - مدركات الحريات: مقارنة بين معدلات قابس المدينة والحامة والمعدلات الجهوية

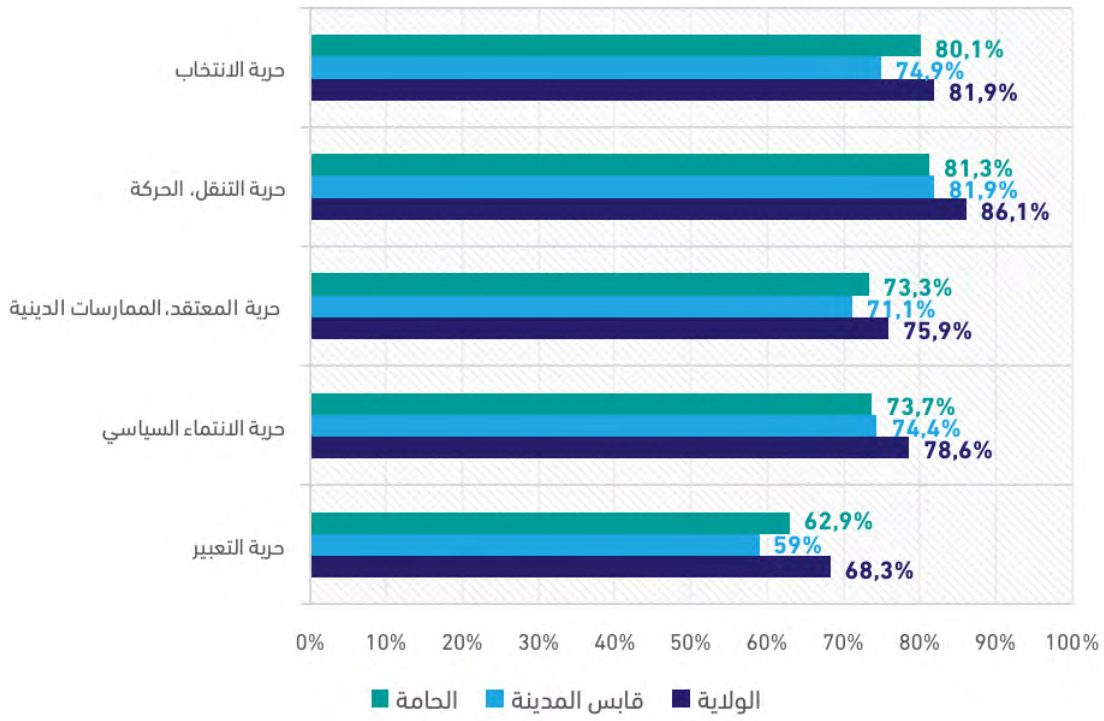

سجلت **قابس المدينة** فجوة من حيث مدركات الحرية ب 5.9- نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية، فيما كان معدل هذا الفارق 3.9- نقطة في منطقة الحامة. على سبيل المثال، يعتقد 37.4 % من سكان قابس المدينة و 31.8 % من المستجوبين في الحامة أن حرية التعبير لا تُحترم في تونس. وبذلك، تكون الفروق في نسب مدركات حرية التعبير أبرز فارق مقارنة بالمعدلات الجهوية (9.3- نقطة لمدينة قابس ، و5.4- نقطة للحامة).

كما سجلت معتمدية **المطوية** فارقا سلبيا. حتى وإن كان هذا الفارق لا يرقى إلى مستوى الفوارق السلبية المسجلة في كل من قابس المدينة والحامة، تتميز هذه المعتمدية بنسب مدركات الحريات الدينية، حيث اعتبر **30.1 % من سكان** المطوية أن حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية غير محترمة في الوقت الحالي في تونس (مقابل 18.4 % كمعدل جهوي).

الأمن البشري

يتجاوز مفهوم الأمن البشري التعريف الذي يركز على أمن الدولة إلى **وضع مصالح واحتياجات الناس في قلب الأولويات الأمنية**. لذلك يعني الأمن البشري أن أفراد المجتمع يعيشون في ظروف كريمة، خالية من العوز ومن أي نوع من التهديد، سواء كان ذلك في شكل عنف جسدي أو اقتصادي أو بيئي أو مرتبط بالصحة والتعليم والحريات والوضع السياسي، والوصول إلى الفرص الثقافية.

بشكل عام، **عبر سكان قابس عن شعور قوي بانعدام الأمن البشري**. ويغطي المؤشر الإجمالي للأمن البشري 8 أبعاد تتصل بالأمن المادي، والاقتصادي، والصحي، والبيئي، والقانوني، كما ترتبط بالوضع السياسي، والوصول إلى الثقافة/الترفيه، والحصول على التعليم.

الرسم البياني 79 - مدركات الأمن البشري (مؤشر مركب)

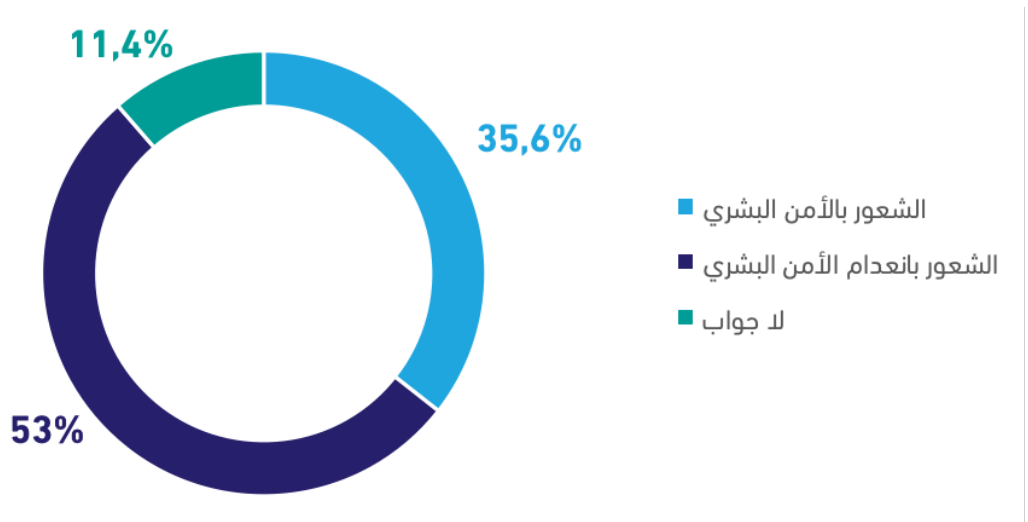

إجمالاً، أفاد أكثر من واحد من كل اثنين من سكان قابس (53 %) أنه لا يشعر بوجود أمن البشري، لذلك يركز هذا القسم على أنماط انعدام الأمن البشري بين سكان قابس لتحديد نقاط الدخول لتنفيذ البرامج والسياسات ذات الأولوية.

البيئة والأمن البشري

في قابس، يعود السبب الأول لانعدام الأمن البشري الذي عبرت عنه الغالبية العظمى من السكان إلى الوضع البيئي في المنطقة.

الرسم البياني 80 - نسبة المستجوبين الذين يخشون على **البيئة** من منطقتهم

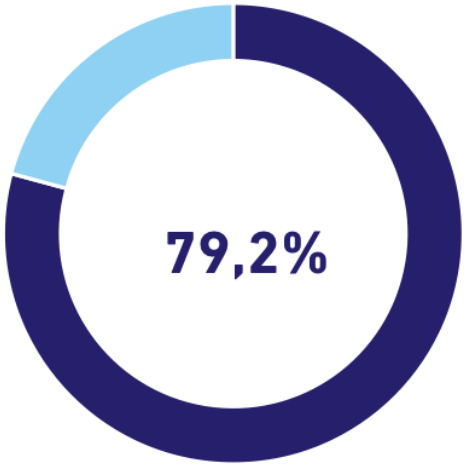

عبر ما يقرب من 4 من بين 5 من سكان قابس (79.2 %) عن قلقهم إزاء الوضع البيئي في منطقتهم، الذي يعتبر السبب الأول لانعدام الأمن البشري في قابس، متقدمًا بفارق كبير عن الوضع السياسي (17.8+ نقطة) والتعليم (18.6+ نقطة). تدعم هذه النتيجة **ضرورة إدراج الأمن البيئي كبعد أساسي للأمن البشري لسكان قابس.** وضع التحليل التشاركي هذه الملاحظة في سياق التهديدات البيئية المتراكمة، وخاصة ما يتعلق بالتلوث الذي تتسبب فيه المنطقة الصناعية (المجمع الكيميائي التونسي). يمكن قياس الآثار السلبية لهذا التلوث من خلال تدهور التربة واحتياطيات المياه (مما يؤثر على الزراعة)، وتصريف المياه المستعملة في خليج قابس (التداعيات على الصيد البحري)، وبشكل غير مباشر، على الصحة العامة (انتشار أمراض السرطان، أمراض الأطفال ومخاطر ما قبل الولادة). تقدم الدراسة النتائج التي تسمح بتعميق هذا المستوى الأول من التحليل.

من حيث الخصائص المحلية، يظهر التحليل الاحصائي التقاطعي **أن المعتمديات المتاخمة للمنطقة الصناعية ليست بالضرورة المعتمديات التي سجلت أعلى مستويات انعدام الأمن البيئي.** من الطبيعي إذا أن يعبر 84.2 % من سكان **غنوش** عن قلقهم بشأن الوضع البيئي في منطقتهم (5+ نقاط مقارنة بالمعدلات الجهوية)، لكن 75 % من سكان قابس المدينة (بالقرب من المنطقة الصناعية) قلقون أيضا على ظروفهم البيئية، بينما عبر 88.1 % من سكان معتمدية **قابس الجنوبي** عن قلقهم إزاء الوضع البيئي (13.1+ نقطة مقارنة بقابس المدينة)، وكانوا 87.5 % في **المطوية** (12.5+ نقطة) و84.7 % في **قابس الغربي** (9.7+ نقطة). على مستوى

التقسيم الترابي، تشكل هذه المعتمديات الثلاثة الحزام الذي يحيط بالمنطقة الصناعية، حيث تمثل حزاما ثانيا، فيما تمثل معتمديتا قابس المدينة وغنوش الحزام المباشر لهذه المنطقة. كما تحتوي هذه المعتمديات الثلاثة على أغلب الأراضي الفلاحية في الولاية والتي توفر نشاطا مدرا للدخل لسكانها. **ولذلك فإن الشعور بانعدام الأمن المرتبط بالبيئة سيكون أكبر في المعتمديات التي تتعرض لضغوط بيئية على سبل عيش سكانها (الفلاحة)**. يمكن التحقق من هذه الفرضية من خلال جمع بيانات كمية إضافية عن نسبة سكان هذه المعتمديات الذين يعملون في القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى تحليل نوعي للتقاطعات بين الأمن البيئي والتماسك الاجتماعي (وخاصة من حيث التنافس على الوصول إلى موارد المياه بين القطاع الزراعي والمنطقة الصناعية).

في الوقت الحالي، لا يربط سكان قابس وضعهم الصحي آليا بالسلامة البيئية، حيث أفاد 43.7 % فقط من أفراد العينة بأنهم قلقون على ظروفهم الصحية (مقارنة بـ 79.2 % ممن عبروا عن قلقهم إزاء الوضع البيئي). ومع ذلك، يبرز التحليل الإحصائي التقاطعي حسب المعتمديات أن 52.4 % من سكان مدينة قابس (في المنطقة المجاورة مباشرة للمنطقة الصناعية) قلقون على صحتهم وصحة من حولهم (8.7+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية، و13.6+ نقطة مقارنة بقابس الغربي على سبيل المثال). **وبالتالي، فإن العلاقة بين انعدام الأمن البيئي والشعور بالتهديد الصحي ستكون أقوى في قابس المدينة، أي في المجال المتاخم للمنطقة الصناعية حيث سيكون للتلوث تأثير على صحة السكان المحليين.**

الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن البشري

بعد البيئة، يرتبط المجالان الرئيسيان اللذان عبر سكان قابس عن شعورهم بانعدام الأمن تجاههما بشكل عام بالوضع السياسي وإمكانية الحصول على التعليم.

الرسم البياني 81 - نسبة المستجوبين الذين يخشون على **الوضع السياسي** في البلاد وفي منطقتهم

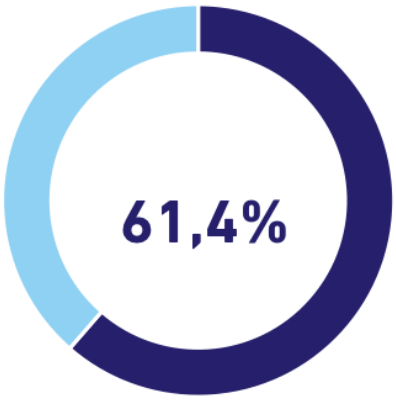

الرسم البياني 82 - نسبة المستجوبين الذين يخشون عدم الحصول على **التعليم الجيد** لهم ولمن حولهم

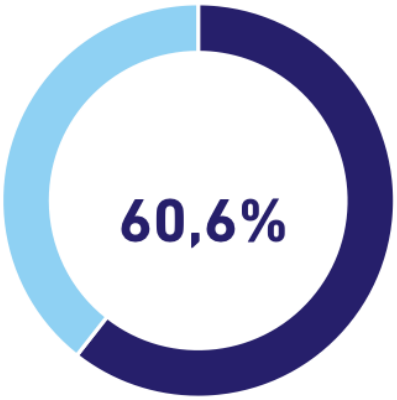

يعتبر الاستقرار السياسي طموحا يشترك فيه سكان قابس بهدف تحسين رفاههم العام. وبالفعل، فإن 61.4 % من المستجوبين في قابس قلقون على الوضع السياسي في البلاد وفي منطقتهم. يظهر التحليل احصائي التقاطعي أن هذا القلق أكثر انتشارًا بين سكان مطماطة وقابس الغربي، ونجد أن 82.6 % من المستجوبين

في مطماطة و 78.4 % في قابس الغربي قلقون فعلا بشأن الوضع السياسي (أي 21.2+ و17+ على التوالي مقارنة بالمعدلات الجهوية). **يمكن أن تشير هذه الخصائص الخاصة بمطماطة وقابس الغربي إلى أن سكان هاتين المعتمديتين يشعرون بخطر الاستبعاد من الحياة السياسية على المستويين الوطني والجهوي.** على سبيل المثال، يعتقد 19.3 % فقط من سكان قابس الغربي أن المواطنين الآخرين في منطقتهم يمكنهم التأثير على قرارات الحكومة (مقارنة بـ 29.7 % كمعدل جهوي، أي بفارق 10.4- نقطة). يجب تعميق التحليلات النوعية للبحث في أسباب هذه المخاوف في إطار التفاعل السياسي على المستويين المحلي والوطني.

يعتبر 60.6 % من سكان قابس أن الحصول على تعليم جيد هو مصدر قلق رئيسي لهم. يشير التحليل الاحصائي التقاطعي إلى أن الوصول إلى مستوى تعليمي جيد يثير شعورًا بعدم الأمان لدى الرجال (64.3 % منهم مقابل 57.2 % من النساء)، رغم أن النساء يتمتعن بمستوى تعليمي أعلى من **الرجال** (أعلى من الثانوي). من حيث الخصائص المحلية، سجلت معتمدية **مطماطة** مستوى غير عادي إطلاقا، حيث أفاد 86.4 % من أفراد هذا المعتمدية أنهم يخشون عدم القدرة على الوصول إلى مستوى تعليمي جيد (25.8+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية)، وهي المعتمدية التي نجد فيها مستوى تعليميا منخفضًا بشكل خاص بنسبة 51.4 % من سكانها الذين وصلوا في أحسن الأحوال إلى مستوى تعليمي ابتدائي (مقارنة بنسبة 32.8 % من إجمالي سكان الولاية). هذه المستويات أعلى أيضًا في **قابس الجنوبي وقابس الغربي**، حتى إن لم تسجل هاتان المعتمديتان مستوى تعليميا منخفضا بشكل خاص. وبذلك، نجد أن 73.7 % من سكان قابس الغربي و73.3 % من سكان قابس الجنوبي يشتركون في الشعور بعدم الأمان فيما يتعلق بالحصول على مستوى تعليمي جيد.

الحقوق والحريات وكذلك الوصول إلى الثقافة والترفيه هما سببان ثانويان ولكن هامان في تحديد الشعور بانعدام الأمن البشري في قابس.

الرسم البياني 83 - نسبة المستجوبين الذين يخشون على **الحقوق** و **الحريات**

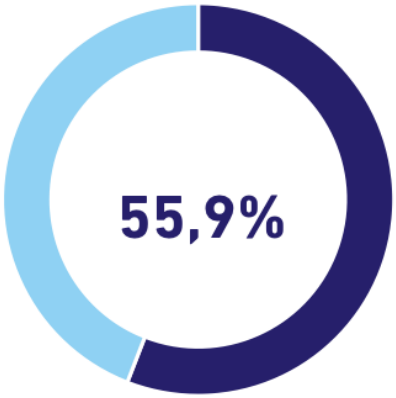

الرسم البياني 84 - نسبة المستجوبين الذين يخشون عدم الوصول إلى **الثقافة** و **الترفيه**

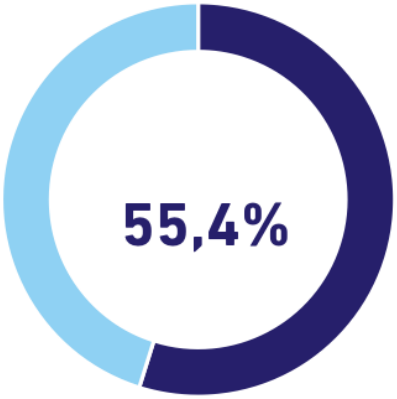

حتى وإن كان الشعور السائد لدى غالبية كبيرة من سكان المنطقة بأن الحريات محترمة حاليًا في تونس (انظر القسم السابق)، فإن 29.9 % منهم قلقون بشأن الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم الأساسية. تظهر هذه المفارقة بالتأكيد ارتباط سكان قابس بإحدى إنجازات التحول الديمقراطي، ولكن أيضًا إدراكهم أن هذا الإنجاز يمكن أن يكون موضع تساؤل. يظهر التحليل الاحصائي التقاطعي أن مستوى الشعور بالقلق أعلى بين سكان مطماطة (يخص 69 % منهم ، أي 13.1+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

ويمثل الوصول إلى الثقافة والترفيه خامس أهم أسباب قلق سكان قابس، حيث يخشى 55.4 % منهم أنهم لن يتمكنوا من الوصول إلى فرص الترفيه. **فيما يتعلق بالخصوصيات المحلية، يُظهر التحليل الإحصائي** التقاطعي شعورًا بالتهميش المرتبط بالوصول إلى الثقافة والترفيه في مطماطة. **في الواقع،** عبر **85 % من سكان** مطماطة عن خوفهم من عدم الوصول إلى الثقافة والترفيه **(29.6+** نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

أسباب ثانوية لانعدام الأمن البشري

تظهر المجالات الأخرى للأمن البشري التي تم التطرق إليها في إطار الدراسة مستويات أقل أهمية من حيث الشعور بالتهديد.

الرسم البياني 85 - نسبة المستجوبين الذين عبروا عن خوفهم بشأن أمنهم الاقتصادي وصحتهم وسلامتهم الجسدية

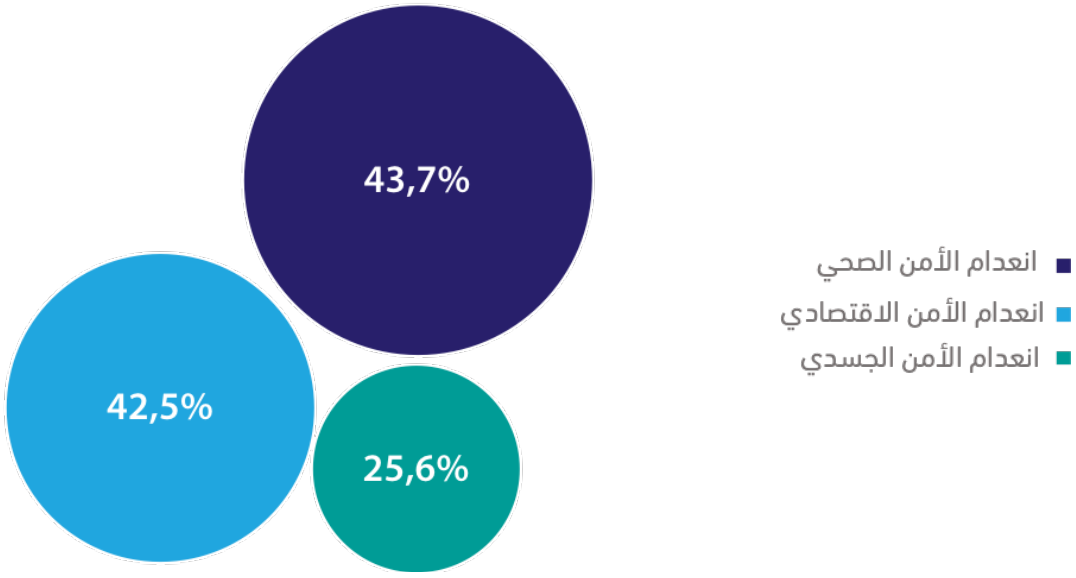

رغم السياق الوبائي (وقت جمع البيانات) وآثار التلوث الناتج عن أنشطة المنطقة الصناعية، **تحتل الصحة المرتبة السادسة بين أسباب انعدام الأمن البشري**، حيث أفاد 43.7 % من سكان المنطقة أنهم يخشون على صحتهم. يظهر التحليل الاحصائي التقاطعي أن السكان الأكبر سنًا هم أكثر الفئات قلقا بشأن صحتهم، وعبر 50.9 % من **الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا** عن شعورهم بعدم الأمان في مجال الصحة مقابل 38.2 % من الشباب (18-29 سنة)، أي بفارق 12.7+ نقطة. وكما هو مذكور أعلاه، فإن الشعور بعدم الأمان في مجال الصحة مرتفع بشكل خاص في **قابس المدينة** (52.4 %) بسبب القرب المنطقة الصناعية. من ناحية أخرى، نجد أن مستوى هذا الشعور بعدم الأمان المرتبط بالصحة منخفض نسبيًا في مطماطة (23.7 % من السكان)، على خلاف أسباب انعدام الأمن البشري المذكورة سابقا.

42.5 % من سكان قابس **متخوفون إزاء وضعهم الاقتصادي**، ويبقى هذا المستوى هاما، ويتوافق مع تحليل النتائج المتعلقة بالدخل الشخصي، حيث اعتبر 50.3 % من سكان المنطقة أن دخلهم الأسري غير كافٍ لتلبية احتياجاتهم، ولا يبرز التحليل الاحصائي التقاطعي أي خصوصيات محلية أو مرتبطة بجنس/عمر المستجوبين.

يشترك أغلب سكان قابس في الشعور بالأمان، أي أنهم يشعرون بالحماية من أي شكل من أشكال العنف الجسدي.

الرسم البياني 86 - نسبة المستجوبين الذين أفادوا أنهم لا يخافون على سلامتهم الشخصية و / أو سلامة من حولهم

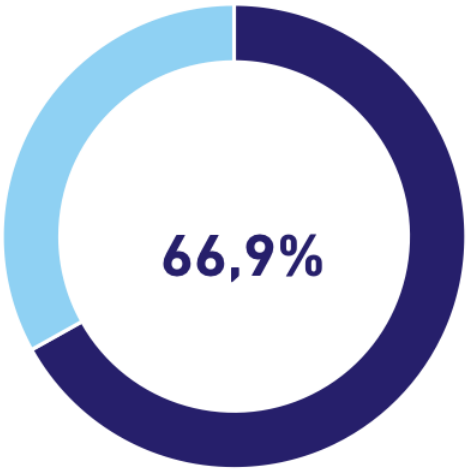

لا يعتبر اثنان من بين ثلاثة من سكان قابس أن هناك تهديد وجودي يمكن أن يؤثر على سلامتهم الجسدية. ومع ذلك، فإن 25.6 % من المستجوبين يشتركون في الشعور بعدم الأمان في مواجهة عنف جسدي محتمل. تتطلب هذه النتيجة تحليلا احصائيا تقاطعيا يسلط الضوء على الفئات الاجتماعية التي تشعر بانعدام الأمن أكثر من غيرها. من حيث الخصائص المحلية، فإن الشعور بالأمان أعلى لدى سكان منزل الحبيب (100 %) وغنوش (89.8 %) ومطماطة (85.3 %) ومارث (74.3 %) و. مدينة قابس (70.8 %). من ناحية أخرى، عبر 30.7 % من سكان **المطوية** عن خشيتهم على سلامتهم الشخصية و / أو سلامة أقاربهم. من حيث خصوصيات السن، فإن الشعور بعدم الأمان أعلى لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا (28.5 %) مقارنةً ، على سبيل المثال ، بالسكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا (22.6 %).

الرضا عن الحياة

يمكن اعتبار الرضا عن الحياة مقياسًا لمستوى السعادة والرفاهية الفردية. كل ما يؤثر سلبًا على هذا المتغير له تأثير مباشر على السخط الجماعي الذي سيشعر به أفراد المجتمع وتظلمهم.

الشعور بالرفاهية والسعادة

تقيس الدراسة الرضا عن الحياة من خلال مؤشر مركب، حيث نجد أن سكان قابس يشتركون في **الشعور العام بعدم الارتياح وعدم الرضا.**

الرسم البياني 87 - النسبة المئوية للمستظلعين الذين يعتبرون أنفسهم راضين عن حياتهم بشكل عام (مؤشر مركب)

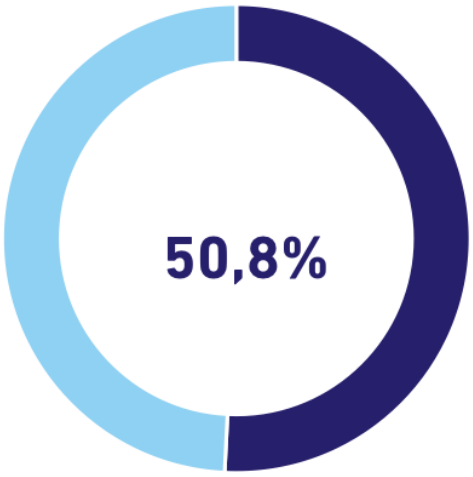

عبر 50.8 % فقط من سكان قابس عن شعور عام بالرفاهية والسعادة. وبذلك، **فإن شخصًا واحدًا تقريبًا من بين اثنين من سكان قابس غير راضٍ عن حياته.** لذلك، من المهم فهم العوامل التي من شأنها أن تغذي هذا الشعور بالضيق من أجل التوقي من أي شكل من أشكال السخط والاستجابة لتطلعات سكان قابس.

محددات الشعور بالرفاهية والسعادة

يوضح التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات: الملحق 5) تأثير متغيرين على الشعور العام بالرفاهية والسعادة بين سكان قابس:

الرسم البياني 88 - محددات الرضا عن الحياة

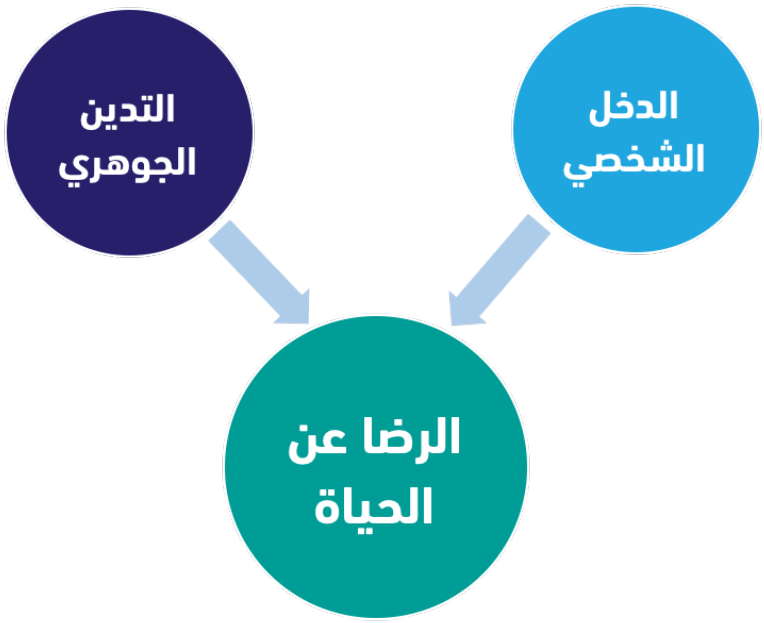

وهكذا:

- كلما أضفى الدين إحساسًا عامًا بالأمن، زاد تأثيره على الطريقة التي يتصرف بها سكان قابس في حياتهم اليومية (**التدين الجوهري**) ،
- كلما رأى سكان قابس أن دخل أسرتهم كافٍ لتغطية احتياجاتهم والادخار (**الدخل الشخصي**: القسم الأول من الفصل 3)،

زاد رضاهم بشكل عام (الشعور بالرفاهية).

ومع ذلك، وكما ورد في القسم الأول من هذا الفصل، يرى واحد من كل اثنين من سكان قابس (50.3 في المائة)، أن دخل الأسرة غير كاف لتغطية حاجيات أسرته ويواجه صعوبات في تغطية النفقات اليومية. **وسيكون لهذا التصور عن العيش في وضع غير مستقر أثر كبير على الشعور العام بالضيق والسخط بين سكان قابس.**

لكن، يبدو أن للدين تأثيرًا منظمًا على السخط وله تأثير إيجابي على الشعور بالرفاهية. وفعلا، يعتبر 59.4 % من سكان قابس أنفسهم متدينين، ويعتقد 77.5 % منهم أن الدين يؤثر على طريقة تصرفهم في حياتهم اليومية، بينما صرح 88.9 % من أفراد العينة بأن الدين يمنحهم الشعور بالأمان. هذا الشعور بالأمان الذي يوفره الدين هو شعور مشترك بين جميع الفئات العمرية ولدى النساء والرجال أيضا. لا يُظهر التحليل الاحصائي التقاطعي أي فروق ذات دلالات إحصائية حسب الفئات العمرية و / أو جنس المستجوبين. من ناحية أخرى، نجد أن مستوى هذا الشعور يدل على مستوى أعلى من التوافق لدى سكان **قابس الغربي** حيث يرى 97 % من المستجوبين أن الدين يجلب لهم الشعور بالأمان (مقارنة بـ 83.9 % من سكان مارث على سبيل المثال). تتوافق هذه الخصوصية المحلية مع الشعور بالانتماء إلى المجموعة الدينية فوق الوطنية التي هي أعلى أيضًا في قابس الغربي (الفصل 2)

الفصل 4

المشاركة

ملخص النتائج

في قابس، يبدو أن القنوات التقليدية للمشاركة والتمثيل السياسي تفقد زخمها بينما يُظهر السكان استعدادًا للتعبئة من خلال أشكال أخرى.

التوجهات العامة

تعكس عدة مؤشرات **أزمة التمثيل والوساطة**:

- نسبة المستجوبين الذين يشعرون بأنهم ممثلون في مجالسهم البلدية لا تزيد عن 9.9 %.
- **مستوى ثقة سكان قابس في الهيئات الوسيطة أقل من ثقتهم في مؤسسات الدولة**، حيث لا تتعدى هذه النسبة 26.2 % للبلديات ، 27.6 % للجمعيات ، 18.6 % لوسائل الإعلام و 11 % للأحزاب السياسية.
- **تواجه البلديات والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام رفضًا قويا**، حيث سجلت مستويات عالية جدا أيضا من شعور الغضب تجاهها (28 %، 40.5 % و28.2 % على التوالي).

وبذلك، من المرجح أن يسعى سكان تطاوين إلى إيجاد بديل عن قنوات التمثيل هذه في شكل أشكال أخرى للتعبئة والمشاركة. يعتبر 56.2 % من بينهم أنهم يمتلكون القدرة على تنظيم حراك جماعي، فيما يرى 36.8 % منهم أنه من المحتمل أن تشهد المنطقة حراكا في المستقبل القريب.

ترتبط المشاركة في حراك جماعي بشرط أساسي وهو قدرة هذا الحراك على تحقيق نتائج. **ترى نسبة صغيرة من المستجوبين أن لديهم القدرة على التأثير في قرارات** بلدياتهم (47.5 %) والولاية (38.5 %) والحكومة (29.7 %).

هناك ثلاثة عوامل منظمة أخرى يمكن أن تساهم في ظهور حراك جماعي يستهدف المؤسسات العامة: (1) **شعور متفش بانعدام الأمن البشري**، (2) **شعور قوي بالظلم**، و (3) **مستويات عالية من مدركات الفساد. يمكن أن تكون معاملة السكان بطريقة غير لائقة من قبل ممثلي الدولة الدافع وراء هذه التحركات الجماعية.**

الخصائص المحلية المرتبطة بالجنس و/أو العمر

مشاركة الشباب (18-29 سنة) وكبار السن (60 سنة فأكثر) في صنع القرار محدودة، وهما الفئتان العمريتان اللتان تشتركان في الشعور بالقدرة على التأثير في صنع القرار على جميع المستويات.

يعتبر سكان **منزل الحبيب والحامة وغنوش** أن قدرتهم على التأثير في صنع القرار سلبية، وبالتالي يعتقدون أن **مشاركتهم في صنع القرار محدودة جدا على جميع المستويات.**

من المرجح أن تظهر التحركات الجماعية في المحيط القريب من المجمع الكيميائي التونسي (قابس المدينة وغنوش) وكذلك في منزل الحبيب حيث يوجد مشروع لنقل وحدات انتاج المجمع الكيميائي التونسي. كما سجلت هذه المعتمديات أيضا أعلى مستويات **الغضب تجاه البلديات.**

وفي المطوية، تقوم علاقة السكان مع بلديتهم على أساس الثقة (49.7 في المائة من المستجوبين)، مما ينعكس في المستوى العالي جدا من الشعور بالقدرة على التأثير في صنع القرار على المستوى البلدي (67.9 في المائة).

التمثيل والمشاركة السياسية

يشعر سكان قابس أن لا علاقة لهم بنموذج التمثيل والمشاركة السياسية. بالإضافة إلى اقتناع محدود بقدرتهم على التأثير في صنع القرار، تشير نتائج المشاركة في السلطات المحلية والهيئات الوسيطة والثقة فيها إلى مشاركة محدودة جدا لسكان قابس في صنع القرار على جميع المستويات.

القدرة على التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية (الفعالية الجماعية)

يقيم سكان قابس قدرتهم على التأثير في صنع القرار على جميع المستويات بشكل إيجابي نسبيًا.

الرسم البياني 89 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن سكان منطقتهم يستطيعون **التأثير على قرارات** البلديات والولاية والحكومة

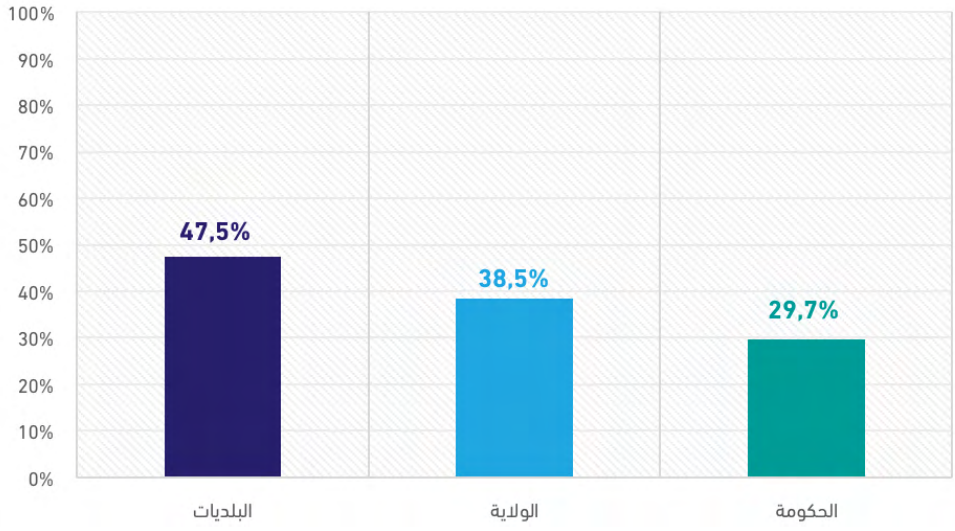

يعتقد ما يقرب من نصف المستجوبين (47.5 %) أن سكان قابس يتوفرون على الوسائل اللازمة للتأثير على القرارات التي تتخذها بلدياتهم، وهو مستوى جيد نسبيًا. يعتقد 38.5 % منهم أن مواطني المنطقة قادرون على التأثير على القرارات التي تتخذها سلطات الولاية بينما يرى 29.7 % منهم أنه بإمكانهم التأثير على قرارات الحكومة.

يظهر التحليل الاحصائي التقاطعي أن هذه المستويات أعلى بين المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و49 عامًا. على سبيل المثال، يعتقد 34.4 % منهم أنه بإمكانهم التأثير على قرارات الحكومة مقابل 26.9 % من المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا (8.5+ نقطة) و27.2 % من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا (7.2+ نقطة). **يشير هذا التوجه إلى الحاجة إلى تعزيز تشريك السكان الأصغر سنا، و**الأكبر سنا **أيضا، في صنع القرار على جميع المستويات في قابس.**

من حيث الخصائص المحلية:

- سجلت معتمدية **منزل الحبيب** أدنى المستويات من حيث مدركات القدرة على التأثير في صنع القرار، حيث يعتقد 36.1 % فقط من المستجوبين في هذه المعتمدية أنه بإمكانهم التأثير على قرارات بلديتهم (11.4- نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية) ، 19.4 % على مستوى الولاية (19.1- نقطة) و 11 % على المستوى الحكومي (18.7- نقطة) .
- سكان **الحامة** أقل اعتقادا في قدرتهم على التأثير على القرارات البلدية (39.9 % منهم ، 7.6- نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية) ومقارنة بالولاية (32.5 % منهم ، أي 6- نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية) .
- يعتقد سكان **غنوش** بشكل عام أنهم قادرون على التأثير على قرارات بلديتهم. من ناحية أخرى، يعتبر 14.3 % فقط من بينهم أن لديهم القدرة على التأثير في قرارات الحكومة (15.4- نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية)، فيما يعتبر 24.8 % منهم أنهم قادرون على التأثير في قرارات الولاية (13.7- نقطة).
- يرى 67.9 % من سكان **المطوية** أنه بإمكانهم التأثير على قرارات بلديتهم، وهي نتيجة إيجابية للغاية (20.4+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).
- أما فيما يتعلق بالقدرة على التأثير على قرارات الحكومة، يرى 19.3 % فقط من سكان **قابس الغربي** أن لديهم تأثيرًا عليها، وتختلف هذه النتيجة عن النسبة المسجلة لدى المستجوبين من **قابس المدينة** (37.7 % منهم).

أزمة التمثيل السياسي

تقيس الدراسة مسلكين للإدماج في صنع القرار في الحياة السياسية، وهما التمثيل والمشاركة (عن طريق التصويت).

فيما يتعلق بالتمثيل، لا يثق سكان قابس إلا قليلاً جدًا في قدرة الممثلين المنتخبين لنوعين من المجالس التمثيلية (البرلمان والبلديات) على الدفاع عن مصالحهم وتطلعاتهم.

الرسم البياني 90 - نسبة المستجوبين الذين يشعرون بأنهم ممثلون داخل **البرلمان**

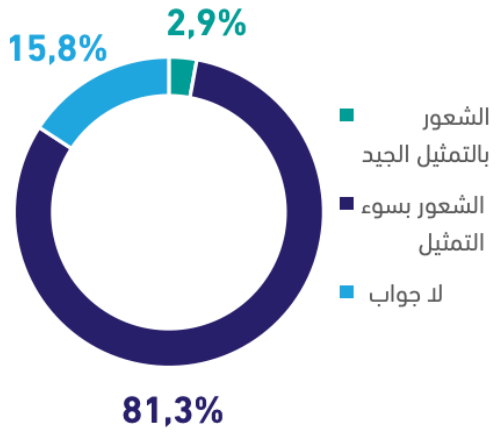

الرسم البياني 91 - نسبة المستجوبين الذين يشعرون بأنهم ممثلون داخل **المجلس البلدي**

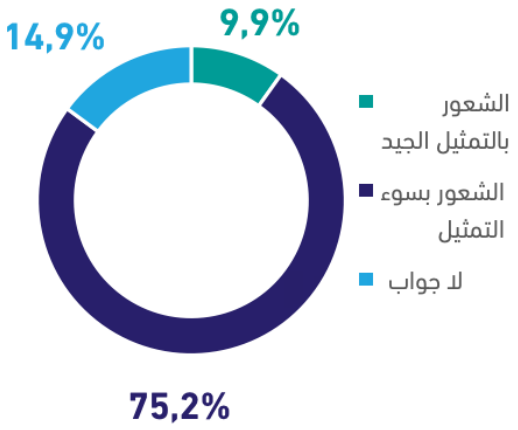

أفاد 4 من **بين** 5 **سكان قابس** (81.3 %) أنهم لا يشعرون بأنهم ممثلون في **البرلمان، كما أفاد** 3 **مستطلعين من بين** 4 (75.2 %) أنهم لا يشعرون بأنهم ممثلون في مجالسهم البلدية.

يبرز التحليل الاحصائي التقاطعي أن **الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و39** عامًا هم الفئة التي تشترك في الشعور بأنهم الأقل تمثيلا في هذين المجلسين التمثيليين (86.1 % منهم بالنسبة للبرلمان و81.8 % بالنسبة للمجالس البلدية، أي 4.8+ و6.2+ نقطة بالتوالي مقارنة بالفئات العمرية الأخرى).

من حيث الخصائص المحلية، سجلت معتمدية **قابس الغربي** بشكل خاص أعلى نسبة من حيث الشعور بسوء التمثيل. في الواقع، يعتقد 91.8 % من المستجوبين من قابس الغربي أنهم لا يشعرون بأنهم ممثلون في مجالسهم البلدية (16.6+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية)، و 93.8 % فيما يتعلق بالبرلمان (12.5+ نقطة).

من حيث المشاركة، تتسم انتخابات المجالس النيابية (البرلمان، المجالس البلدية) بمعدلات إقبال أقل من المعدلات الوطنية.

الرسم البياني 92 - نسبة المستجوبين الذين صوتوا في الانتخابات البلدية (2018) والتشريعية (2019)

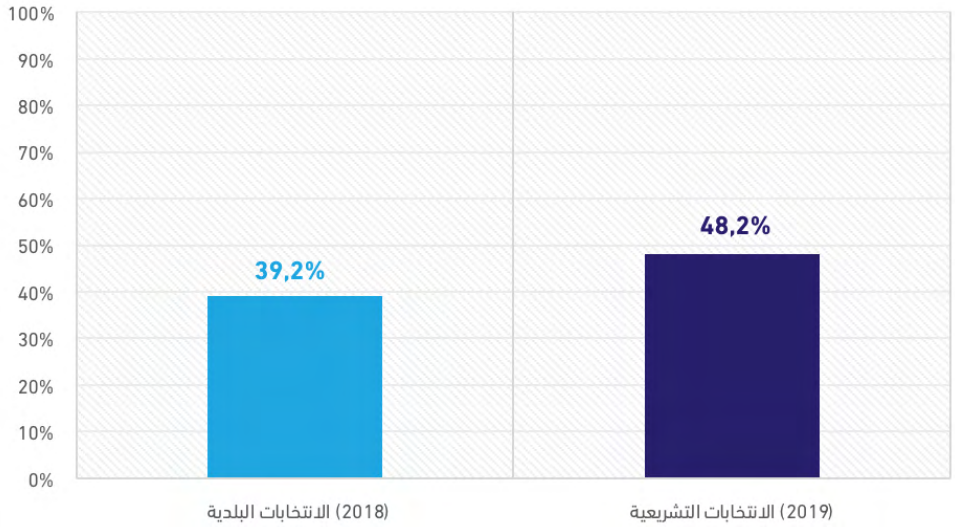

أفاد 39.2 **% من المستجوبين فقط أنهم صوتوا في الانتخابات البلدية لعام** 2018، **كما أفاد** 48.2 **% منهم أنهم صوتوا في الانتخابات التشريعية سنة** 2019. حتى وإن لم تكن المجموعات السكانية المرجعية هي نفسها (عموم السكان الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا في الدراسة، وعدد الناخبين)، فإن هذه المستويات أقل من معدلات المشاركة الوطنية في الاقتراعين (35.65 % للانتخابات البلدية و41.7 % للانتخابات التشريعية). **تعتبر نسبة الشباب (18-29 سنة) الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات البلدية (28.9 %) والتشريعية (36.5 %) هي الأدنى مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى.**

من حيث الخصوصيات المحلية، سجلت معتمديتا **منزل الحبيب وقابس المدينة** أفضل نسب المشاركة، فيما كانت هذه النسب في معتمديتي **المطوية** ومارث منخفضة. أفاد 54.8 % من سكان منزل الحبيب و48.9 % من سكان قابس المدينة أنهم شاركوا في الانتخابات البلدية لعام 2018 (بفارق 15.6+ و9.7+ نقطة على التوالي مقارنة بالمعدلات الجهوية). بالمقابل، أفاد 24.9 % من سكان المطوية و27.2 % من سكان مارث بأنهم شاركوا في الانتخابات البلدية لعام 2018 (بفارق يقدر ب 14.3- و12- نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). وبالمثل، أفاد 55.8 % من سكان منزل الحبيب و56.1 % من سكان قابس المدينة أنهم شاركوا في الانتخابات التشريعية لعام 2019 (7.6+ و7.9+ نقطة على التوالي مقارنة بالمعدلات الجهوية). بالمقابل، أفاد 32.3 % من سكان المطوية و36.3 % من سكان مارث بأنهم شاركوا في الانتخابات البلدية لعام 2018 (بفارق 15.9- و11.9- نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية).

العلاقة بين المواطنين والبلديات

كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العامة والهيئات الوسيطة، تشكل البلديات شعورًا بعدم الثقة في علاقة بمدركات الفساد.

الرسم البياني 93 - مدركات الفساد ومشاعر عدم الثقة في البلديات

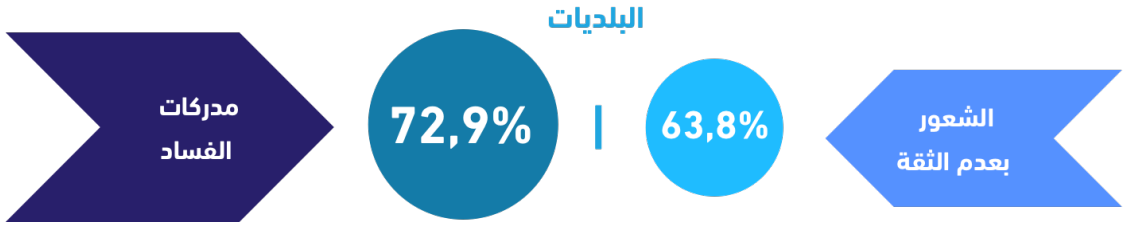

مواطن واحد فقط من أصل أربعة (26.2 %) يثق في بلديات قابس مقابل 63.8 % أفادوا أنهم لا يثقون بها. يظهر التحليل الاحصائي (الروابط) علاقة بين مشاعر عدم الثقة في البلديات ومدركات الفساد تجاه السلطات المحلية[8]. في الواقع، يعتقد تقريبًا 3 من **بين 4 من سكان قابس** (72.9 %) أن الفساد **منتشر داخل السلطات المحلية**. وبالتالي، فإن السلطة المحلية لن تستفيد من مستوى ثقة أعلى من المؤسسات المركزية بسبب قربها

8 - درجة الارتباط بين مدركات الفساد تجاه السلطات المحلية والشعور بالثقة / عدم الثقة تجاه البلديات هي 279- **.

من المواطنين. من حيث النتائج حسب الجنس، يظهر التحليل الاحصائي التقاطعي أن الشعور بعدم الثقة تجاه البلديات منتشر بشكل أكبر قليلاً بين **الرجال** (68 % منهم مقابل 60.1 % من النساء).

وتبرز الفوارق المحلية:

- لا يثق سكان **مطماطة وقابس الغربي** بشكل خاص في السلطات المحلية، حيث صرح 88.7 % و76.4 % منهم أنهم لا يثقون في بلدياتهم (24.9+ و12.6+ نقطة على التوالي مقارنة بالمعدلات الجهوية). أما في قابس الغربي، فإن الشعور بعدم الثقة في البلدية مرتبط أيضا بمستوى عالي من إدراك الفساد تجاه السلطات المحلية، حيث كانت بنسبة 89.2 % من المستجوبين (أي 16.3+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). أما في مطماطة، فلا يمكن التثبت من هذا التوجه.
- في **المطوية ومنزل الحبيب**، تتميز علاقة السكان بالسلطة المحلية أساسا بالثقة. في الواقع، أفاد 49.7 % من المستجوبين في المطوية و46.2 % في منزل الحبيب أنهم يثقون في بلدياتهم (أي بفارق 23.5+ و20+ نقطة على التوالي مقارنة بالمعدلات الجهوية). وبالمثل، يعتقد 43.2 % فقط من سكان المطوية أن الفساد منتشر داخل السلطات المحلية (بفارق 29.7- نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). تتوافق هذه المستويات مع الشعور السائد بين سكان المطوية بأنهم قادرون على التأثير على قرارات بلديتهم، حتى وإن كانوا أقل عددًا من المعدل الإقليمي للمشاركة في الانتخابات البلدية لعام 2018 (انظر القسم السابق).

يسود الشعور بالاحترام تجاه البلديات، مع ذلك عبر جزء كبير من سكان قابس عن شعور بالغضب تجاهها.

الرسم البياني 94 - نسبة المستجوبين الذين اعتبروا الاحترام أو الغضب هو السائد تجاه البلديات

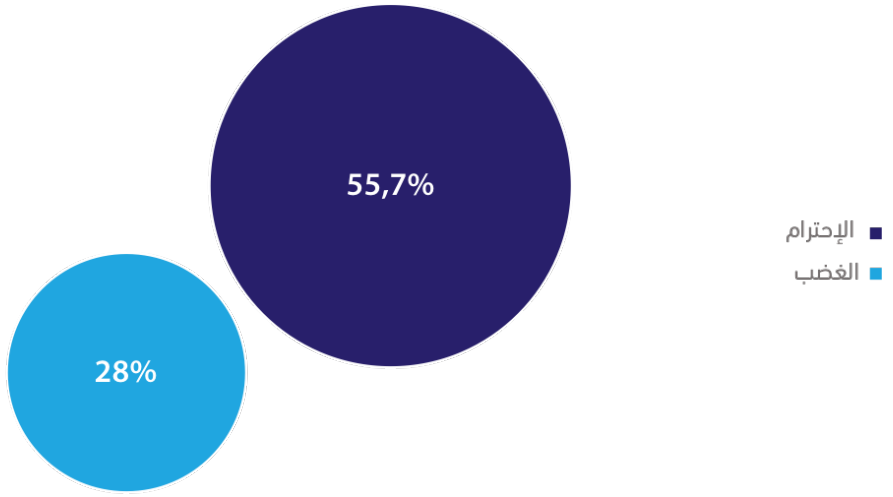

عبر أكثر من نصف سكان قابس (55.7 %) عن احترامهم للبلديات. من ناحية أخرى، يشعر أكثر من واحد من بين أربعة من سكان قابس (28 %) بالغضب تجاه البلديات. فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بالنوع الاجتماعي، فإن مستوى هذا الشعور بالغضب تجاه البلديات أعلى بين **الرجال** (31.7 % منهم مقابل 24.7 % من النساء). وعموما، **تأتي البلديات في المرتبة الأولى من بين السلطات العامة من حيث مشاعر الغضب تجاهها**.

تشير هذه المستويات إلى خطر التصعيد في حال حدوث توترات بين المواطنين والبلديات في قابس. يساعد التحليل الاحصائي التقاطعي على تحديد المجالات التي يوجد فيها هذا الخطر بشكل أكبر. وبذلك، سجلت أربعة

معتمديات مستويات أعلى من المعدل الجهوي من حيث مشاعر الغضب تجاه البلديات، وكانت على التوالي: قابس المدينة (42.3 %)، **قابس الغربي** (40.1 %)، **منزل الحبيب** (38.6 %) **وغنوش** (36.4 %).

الهيئات الوسيطة

تشير الهيئات الوسيطة إلى المسؤولين المنتخبين أو الجمعيات أو الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية أو وسائل الإعلام أو الأندية الرياضية التي تشارك، في مجتمع ما، في تنظيم الأفراد حول المصالح الجماعية. تعتبر حيوية هذه الهيئات الوسيطة مؤشرا على قدرة الأفراد على التعبئة على المدى الطويل للدفاع عن مصالحهم مع مسؤوليهم العموميين.

الثقة في الهيئات الوسيطة

سجلت الهيئات الوسيطة المنظمة (الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام) مستويات ثقة منخفضة للغاية.

الرسم البياني 95 - مدركات الثقة وعدم الثقة تجاه الهيئات الوسيطة المنظمة

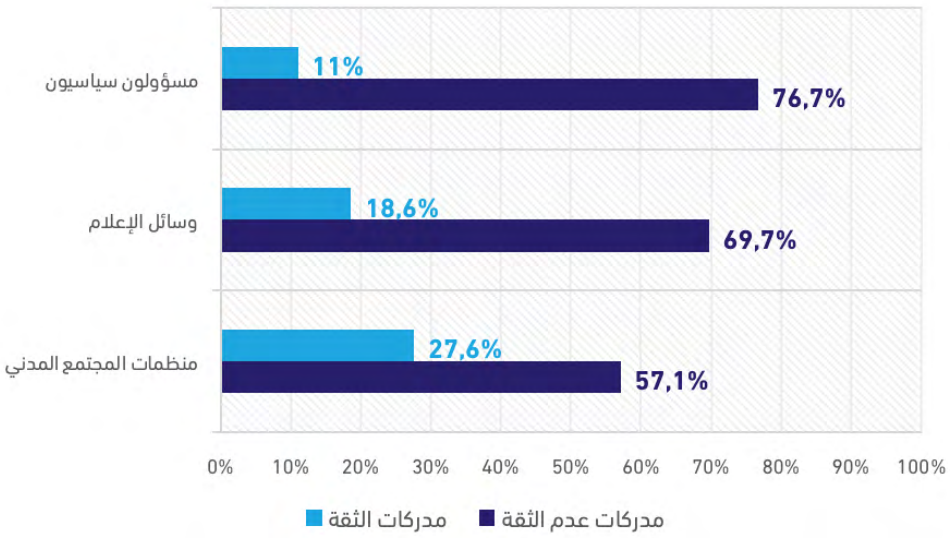

معدل مستوى ثقة سكان قابس في الهيئات الوسيطة المنظمة أقل من مستويات ثقتهم في مؤسسات الدولة، حيث كان الفارق بين مستوى الثقة في الهيئات الوسيطة الثلاث أقل ب19.93- نقطة مقارنة بمعدل ثقتهم في مؤسسات الدولة السبع. وتبقى هذه النتيجة صالحة إذا أزلنا مستويات الثقة في الجيش والحماية المدنية من معدل الثقة في المؤسسات (وهي عالية بشكل استثنائي)، حيث يكون الفارق 11.16- نقطة أقل من معدل مستويات الثقة في الهيئات الوسيطة.

يسجل السياسيون ووسائل الإعلام أعلى مستويات عدم الثقة (76.7 % و 69.7 % على التوالي)، وكذلك أدنى مستويات الثقة (11 % و 18.6 %). يعتبر مستوى عدم الثقة المرتفع تجاه الطبقة السياسية مؤشرا غير مباشر على التنصّل منها. كما يشير انعدام الثقة في وسائل الإعلام إلى ضعف مصداقيتها كمصادر للمعلومات في نظر سكان قابس. ونظرا لهذا المستوى المنخفض من الثقة، فإن الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام لن تكون وسائل تنشئة اجتماعية رئيسية التي يمكن أن يطور من خلالها سكان قابس آراءهم ومواقفهم السياسية.

لن تتمتع منظمات المجتمع المدني بقدرة قوية على التعبئة بشكل خاص، خاصة بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و39 عامًا. وفعلا، فإن 27.6 % من سكان قابس فقط يثقون في الجمعيات وأكثر من نصفهم (57.1 %) لا يثقون بها. لا يثق المستجوبون في سن 30 إلى 39 سنة في المجتمع المدني بنسبة أعلى من معدل هذا الشعور لدى الفئات العمرية الأخرى، حيث أفاد 62.2 % منهم أنهم لا يثقون في الجمعيات (5.1+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية، ومقارنة بـ 47.8 % من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا، على سبيل المثال).

المواقف تجاه الهيئات الوسيطة

الاحترام تجاه الهيئات الوسيطة هو الشعور السائد لدى غالبية سكان قابس.

الرسم البياني 96 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن الاحترام هو الشعور السائد تجاه الجهات الوسيطة

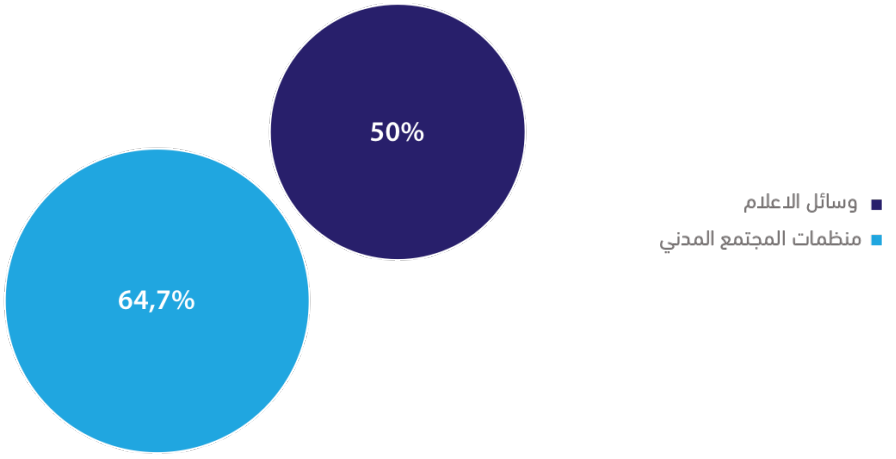

بصفة عامة، تُظهر نتائج قسم المشاعر استثناءً ملحوظًا يخص المسؤولين السياسيين.

الرسم البياني 97 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن الغضب والاحترام هما الشعوران السائدان تجاه السياسيين

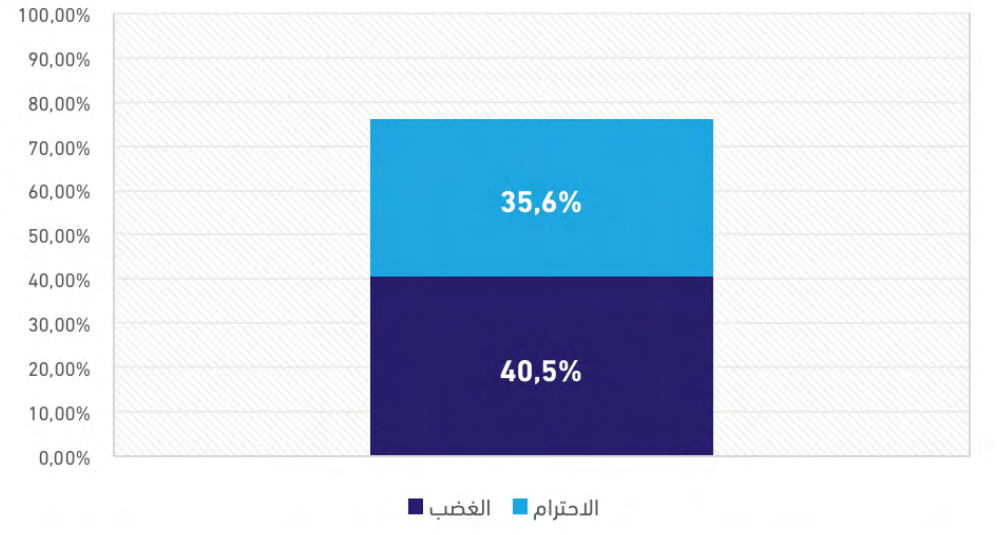

بينما يبقى الاحترام هو الشعور السائد تجاه جميع الأهداف الأخرى، فإن **سكان قابس يشعرون بالغضب تجاه القادة السياسيين بالدرجة الأولى**.

في قابس، سجلت الهيئات الوسيطة مستويات عالية من المشاعر السلبية مثل الغضب والخوف والازدراء والحقد.

الرسم البياني 98 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه **السياسيين** (حسب نوع الشعور)

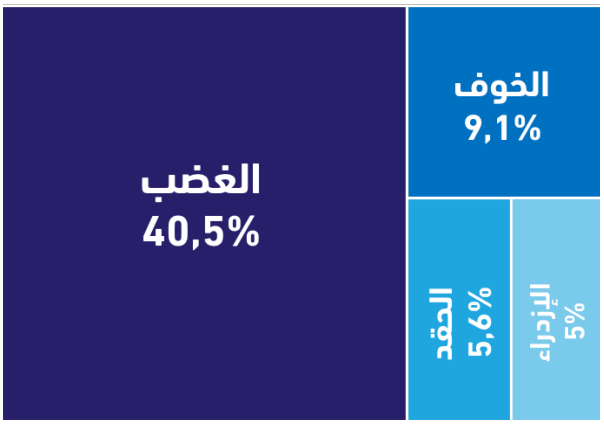

الرسم البياني 99 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه **وسائل الإعلام** (حسب نوع الشعور)

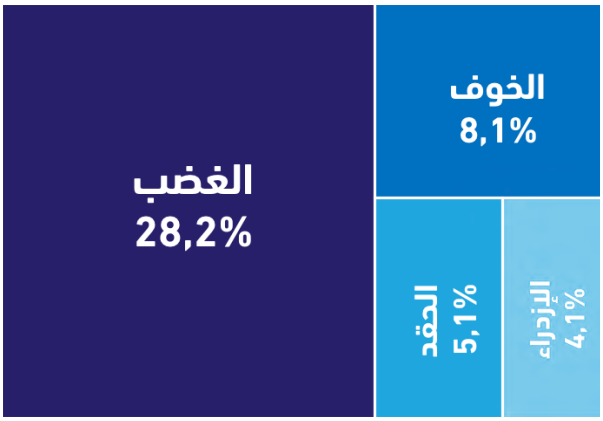

يشعر 40.5 % و28.2 % من المستجوبين بالغضب تجاه السياسيين والإعلاميين، ويرافق هذا الشعور بعدم الثقة فيهما ر**فض عميق لهما يتخذ شكل شعور العدائي (السخط)**، مقابل موقف سلبي يتمثل في الهروب (الخوف). وفعلا، نجد أن مشاعر الخوف من السياسيين ووسائل الإعلام أقل بنسبة 31.4- و20.1- نقطة على التوالي مقارنة بمشاعر الغضب.

كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العمومية، يكشف التحليل الاحصائي عن خصوصية بين الجنسين، حيث تتجلى المشاعر السلبية تجاه السياسيين والإعلام بشكل أكبر بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا.

الرسم البياني 100 - النسبة المئوية للمستطلعين من الرجال في سن 18 إلى 29 سنة الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه **المسؤولين السياسيين** (حسب نوع الشعور)

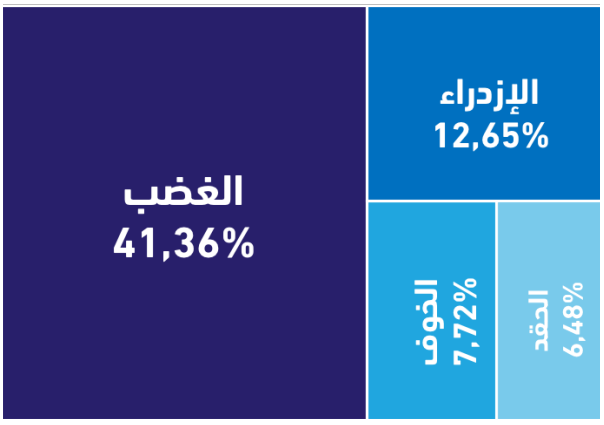

الرسم البياني 101 - النسبة المئوية للمستطلعين من الرجال في سن 18 إلى 29 سنة الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه **وسائل الإعلام** (حسب نوع الشعور)

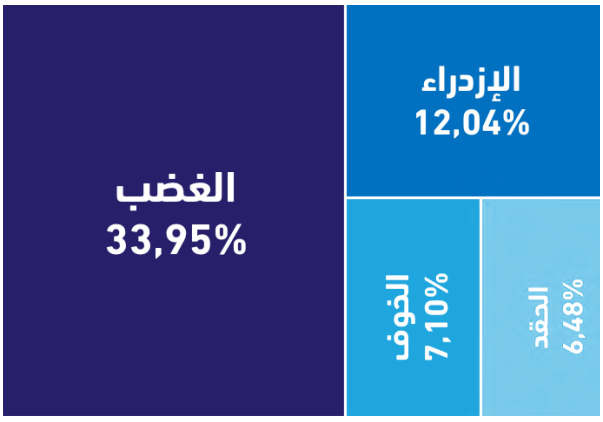

كانت مستويات مشاعر الغضب تجاه السياسيين ووسائل الإعلام بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا 41.36 % و 33.95 % على التوالي، وبذلك لا تكون أعلى بكثير من مشاعر الغضب لدى جميع السكان (بفارق 0.86+ و5.75+ نقطة). من ناحية أخرى، يسود شعور الازدراء تجاه القادة السياسيين بنسبة 12.65 % بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا، أي بفارق 7.65+ نقطة مقارنة بمعدلات الجهة. والفرق هام أيضًا بالنسبة لوسائل الإعلام، حيث يخص 12.04 % من المشاركين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا، أي بفارق 8.3+ نقطة مقارنة ببقية السكان. **تشير هذه النسبة العالية من الشباب الذكور الذين يشعرون بالازدراء تجاه الطبقة السياسية والإعلامية** إلى تنصّل قوي منهم.

كما نجد أن مستويات المشاعر العدائية تجاه الجمعيات أقل، ولكنها تبقى مهمة.

الرسم البياني 102 - النسبة المئوية للمستطلعين الذين يحملون شعورا سلبيا تجاه جمعيات المجتمع المدني (حسب نوع الشعور)

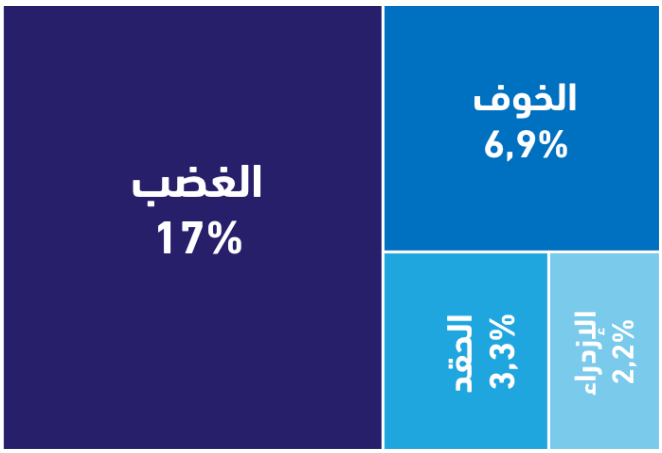

أفاد 17 % من المستجوبين أنهم يشعرون بالغضب تجاه الجمعيات في قابس بالدرجة الأولى. لذلك لن تستثنى منظمات المجتمع المدني من الشعور بالرفض الذي يخص الهيئات الوسيطة، تضاف إليها مدركات عالية من انعدام الثقة. مع ذلك، فإن الجمعيات ليست معنية بنفس مشاعر الكراهية تجاه السياسيين والإعلاميين.

المشاركة والتمثيل

يؤدي تدني الثقة في الهيئات الوسيطة المنظمة والمشاعر السلبية تجاهها إلى تدني مشاركة سكان قابس في الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية.

الرسم البياني **103** - نسبة المستجوبين الذين أفادوا أنهم أعضاء في نقابة عمالية أو حزب سياسي و / أو جمعية

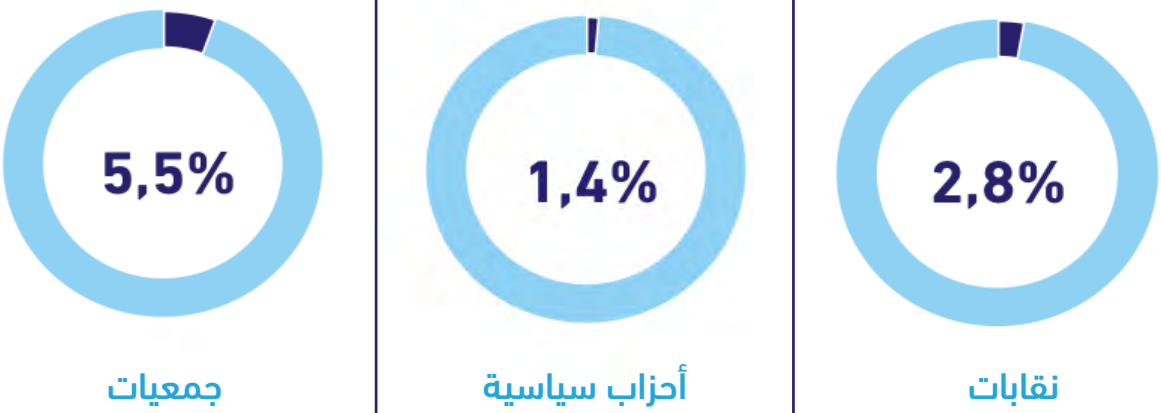

صرح 2.8 % و 1.4 % و 5.5 % من المستجوبين بأنهم ينتمون بالتوالي إلى نقابة عمالية، أوحزب سياسي و/أو جمعية، وبالتالي فإن **قدرة الهيئات الوسيطة على التعبئة منخفضة للغاية في قابس**. إضافة إلى ذلك، فإن أعلى نسبة المستجوبين الذين أفادوا أنهم ينتمون إلى نقابة تخص معتمدية الحامة (5.1 % مقارنة ب 2.8 % في بقية الولاية).

من وجهة نظر سكان قابس، **تحافظ هذه الهيئات الوسيطة بقدرتها على التأثير في سياسات منطقتهم**.

الرسم البياني 104 - نسبة المستجوبين الذين يعتبرون أن الهيئات الوسيطة يمكن أن تؤثر على السياسات في منطقتهم

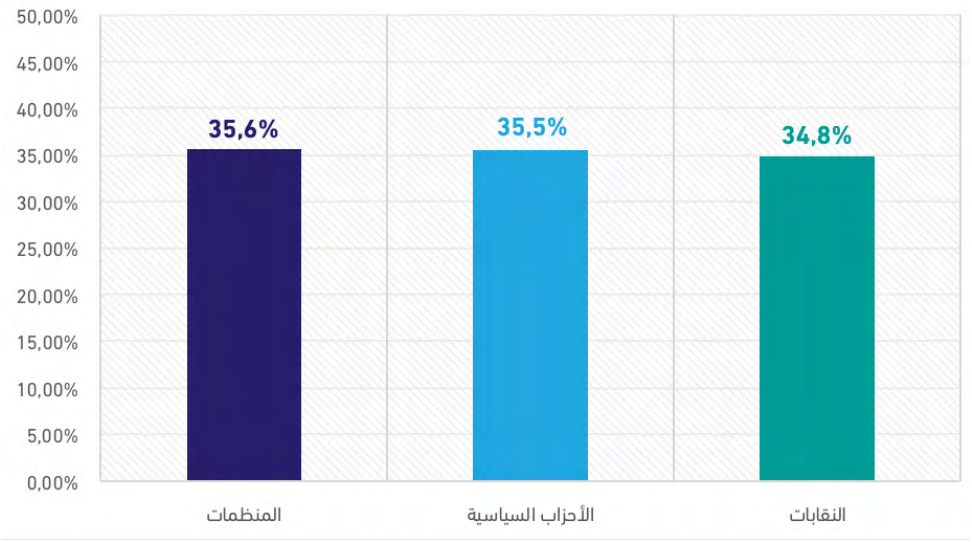

يؤكد التحليل التشاركي عدم نجاعة هذه الهيئات الوسيطة، حيث لا يرى سكان قابس أن لها القدرة على إحداث تغييرات تحسن من ظروفهم المعيشية. ويمكن أن نفسر هذا الإدراك بتاريخ الحركات الاجتماعية التي لم تؤدي إلى نتائج ملموسة، وخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات مع المجمع الكيميائي بشأن قضايا البيئة والصحة العامة.

لذلك يبدو أن علاقة سكان قابس بالهيئات الوسيطة مبنية على ديناميكية عدم الانتماء، حيث يغيب الشعور لدى سكان المنطقة بأنهم ممثلون في النقابات والأحزاب والجمعيات السياسية. من ناحية أخرى، تتسق نسب المدركات العالية لعدم الثقة، وكذلك المشاعر السلبية (الغضب والسخط) ضد الهيئات الوسيطة، مع المشاركة المنخفضة للغاية في الأحزاب والنقابات والجمعيات. وبالتالي لا يعترف سكان قابس بتأثير هام لهذه الهيئات على سياسات المنطقة ودعمها لمشاغلهم، ومن زاوية أخرى، يعترف سكان قابس أن الهيئات الوسيطة لديها القدرة على التأثير على سياسات منطقتهم، ولكن للدفاع عن مصالح خاصة (تختلف عن مصالحهم). في المقابل، يفسر الإحباط الناجم عن الشعور بعدم الفعالية المشاعر العدائية العالية بشكل غير طبيعي ضد السياسيين. وفي غياب هيئات وسيطة أخرى شرعية تتمتع بالثقة، يؤكد التحليل التشاركي على خطر **تزايد القطيعة وعدم الاهتمام بأي شكل من أشكال المشاركة المنظمة.**

الحراك الجماعي

رغم المشاركة المحدودة في الهيئات الوسيطة، أظهر سكان قابس رغبة جماعية في التعبئة لتحسين الظروف المعيشية في المنطقة.

ديناميكية التحركات الجماعية: الاحتمالات

حسب ما أفاد به سكان قابس، من المرجح نسبيًا أن تشهد المنطقة تحركات اجتماعية وأنشطة جماعية أخرى.

الرسم البياني 105 - نسبة المستجوبين الذين يعتقدون أنه من المحتمل أن تشهد المنطقة **تحركات جماعية** قريبًا

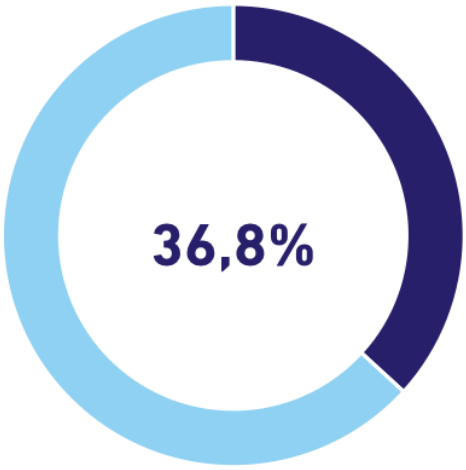

يعتقد أكثر من مواطن واحد من بين كل ثلاثة (**36.8** %) أنه من المحتمل أن تشهد ولاية قابس تنظيم تحركات جماعية قريبًا. يجب أن تؤخذ هذه النتيجة بحذر، حيث لم يجب أو رفض 26.9 % من المستجوبين الإجابة على هذا السؤال. وبالتالي، من المحتمل أن هناك تقليل من قيمة نسبة تمثيل المستجوبين الذين يعتقدون أنه يمكن أن تظهر تحركات اجتماعية.

تزداد احتمالية حدوث حراك جماعي بالفعل إذا اعتقد سكان المجتمع أن لديهم بالفعل القدرة على تنظيم هذه التحركات الجماعية والمشاركة فيها.

الرسم البياني 106 - نسبة المستجوبين الذين يعتقدون أن سكان منطقتهم لديهم **القدرة على تنظيم تحرك جماعي**

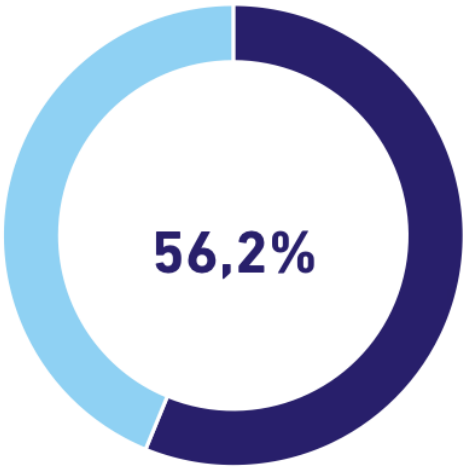

في قابس، يعتقد أكثر من شخص من أصل اثنين (56.2 %) أن سكان منطقتهم لديهم القدرة على تنظيم تحرك جماعي. يعتبر 31 % فقط من بينهم أن سكان منطقتهم غير قادرين على تنظيم مثل هذه الأعمال الجماعية. هذه النتيجة عالية بشكل خاص وتؤكد التوجه الملحوظ في القسم الأول من حيث الفعالية الجماعية. لذلك، فإن سكان قابس سيقيمون بشكل إيجابي قدرتهم على التأثير على مختلف مستويات صنع القرار (الحكومة، الولاية، البلدية). من ناحية أخرى، تشير مستويات الثقة والمشاركة في الهيئات الوسيطة (الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات)، يرى السكان أن هذه الهيئات، من حيث أساليبها التنظيمية، لن تتمتع بالمصداقية كقنوات يمكن ممارسة هذه التحركات الجماعية في إطارها. لذلك، للتأثير على المستويات المختلفة لصنع القرار، يمكن أن يفضل سكان قابس أساليب عمل ظرفية وعفوية وغير منظمة.

يبرز التحليل الاحصائي التقاطعي **الخصائص المحلية** لكل معتمدية:

- في **قابس المدينة**، نسبة المستجوبين الذين يعتقدون أنه من المحتمل أن تشهد المنطقة قريبًا تحركات جماعية مرتفعة (58.5 % أي 21.7+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). أما فيما يتعلق بالكفاءة الجماعية، فإن نسبة سكان قابس المدينة الذين يعتقدون أن سكان منطقتهم لديهم القدرة على تنظيم التحركات الجماعية هي ضمن المعدلات الجهوية (61.1 %). يمكن أن يشير هذا التوجه (احتمال أكبر لحدوث تحركات جماعية، ومستوى معياري للكفاءة الجماعية) إلى أن التحركات الجماعية أكثر شيوعًا في هذه المعتمدية التي تعتبر مركز الإدارات الرئيسية والمنظمات المدنية، ولكن لن يشارك سكانها بالضرورة في هذه التحركات.
- تعتبر نسبة أعلى من سكان **غنوش ومنزل الحبيب** أنه يمكن أن تشهد المعتمديتان تحركات اجتماعية (54.8 % و 56.2 % من المستجوبين على التوالي). كما يعتبرون أن لسكان مدينتهم القدرة على تنظيم مثل هذه الاحتجاجات الجماعية (71.7 % و56.5 % على التوالي). تشير هذه المستويات العالية إلى احتمال كبير أن المنطقة ستشهد تحركات اجتماعية يشارك فيها سكان هاتين المعتمديتين.
- من حيث الكفاءة الجماعية، ترى نسبة كبيرة جدا من سكان **المطوية** أن سكان مدينتهم لديهم القدرة على تنظيم الاحتجاجات الجماعية (82.2 % ، أي 26+ نقطة مقارنة بالمعدلات الجهوية). تتوافق هذه النتيجة مع تلك الخاصة بالقدرة على التأثير في القرارات على جميع المستويات في هذه المعتمدية (انظر القسم الأول من هذا الفصل).
- يرى سكان **قابس الغربي والحامة** أنه من غير المرجح أن تشهد منطقتهم تحركات جماعية في المستقبل القريب (23.7 % و 27.5 % على التوالي، أي بفارق 13.1- و9.3- نقطة أقل من المعدلات الجهوية). ويمكن أن تشير هذه المستويات المنخفضة إلى حالة سلم اجتماعي نسبي في هاتين المعتمديتين. من حيث الكفاءة الجماعية، يعتقد 45.8 % فقط من سكان قابس الغربي و 47.6 % من المستجوبين من الحامة أن سكان مدينتهم لديهم القدرة على تنظيم تحركات جماعية (بفارق 10.4- و 8.6- نقطة على التوالي مقارنة بالمعدلات الجهوية).

ديناميكية التحركات الجماعية التي تستهدف المؤسسات العامة

يهدف التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات: الملحق 6) إلى عزل العوامل التي يمكن أن تفسر ظهور تحركات جماعية تستهدف المؤسسات العامة (مؤسسات الصحة والتعليم، والمحاكم، والشرطة / الحرس الوطني،

والجيش، والحماية المدنية، والديوانة). يسلط التحليل الضوء على خمسة أبعاد لها تأثير على هذه التحركات الجماعية:

الرسم البياني 107 - محددات استهداف التحركات الجماعية **المؤسسات السيادية**

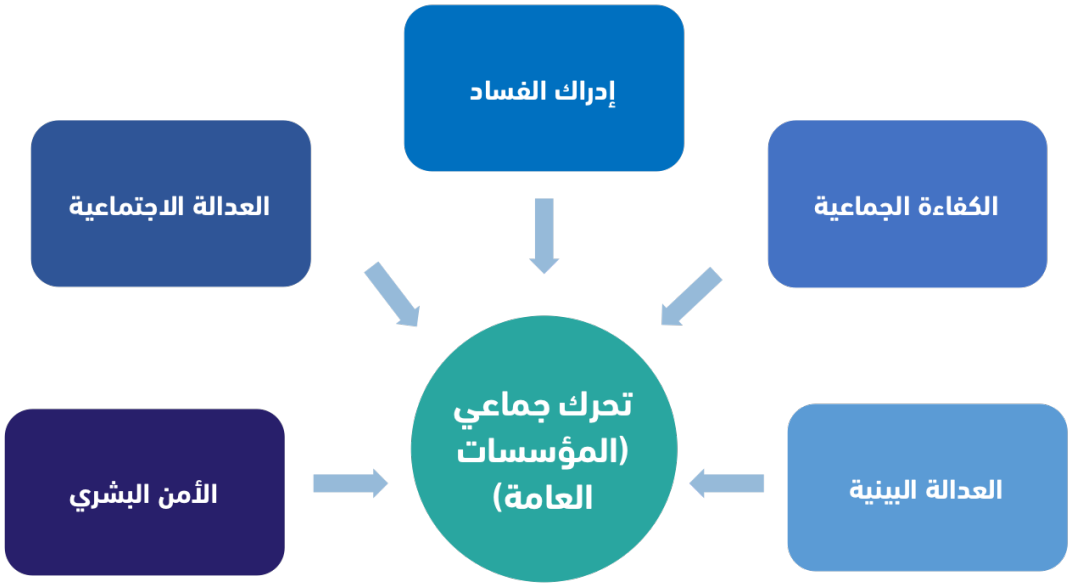

وهكذا:

- كلما قل شعور سكان قابس بالعيش في ظروف كريمة وخالية من العوز (**الأمن الإنساني**: الفصل 3)،
- كلما قل الادراك أن الدولة تعيد توزيع الموارد بشكل عادل ودون تمييز بين جميع المواطنين (**العدالة الاجتماعية**: الفصل 1)،
- كلما زاد إدراك سكان قابس بفساد المؤسسات والمجتمع (**مدركات الفساد**: الفصل 1)،
- كلما رأى سكان قابس أنهم قادرون على التأثير في صنع القرار على جميع المستويات (**الكفاءة الجماعية**: الفصل 4)،
- كلما قل شعور سكان قابس بأن مسؤولي الدولة يعاملونهم باحترام (**العدالة التفاعلية**: الفصل 1)،

زاد احتمال مشاركتهم في التحركات الجماعية التي تستهدف المؤسسات العامة.

يعتبر المتغير التوضيحي الرابع (**الكفاءة الجماعية**) شرطا أساسيا في النماذج المختلفة التي تسعى إلى تحديد العوامل الدافعة للتحركات الجماعية. في الواقع، لكي يعبر الناس عن ميلهم للمشاركة في التحركات الجماعية، يجب أن يأخذوا في الاعتبار أولاً أن لسكان مدينتهم فعلا القدرة على تنظيم مثل هذه التحركات التي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة.

سيكون الشعور بانعدام الأمن البشري السبب الأول للتعبئة الجماعية في قابس. في الواقع، وبالمقارنة مع المتغيرات الأخرى، يؤثر الأمن البشري بشكل خاص على الميل للمشاركة في التحركات الجماعية. في هذا النموذج، تمت مراجعة المؤشر المركب للأمن البشري ليشمل 5 أسباب فقط للتعبئة الجماعية التي تم تحديدها من خلال التحليل التشاركي، أي **انعدام الأمن المرتبط بالتعليم والصحة، والبيئة، والوضع الاقتصادي والسياق السياسي**. ومع ذلك، فقد سجلت هذه الأبعاد الخمسة نتائج مثيرة للقلق بشكل خاص في قابس (وتحديداً فيما يتعلق بالقضايا البيئية).

يشعر ما يقرب من 9 من بين 10 من سكان قابس بالظلم في الطريقة التي تعيد بها الدولة توزيع الثروة وتنظم الخدمات العامة (انظر الفصل 1). وتشير العلاقة بين هذا الشعور بالظلم الاجتماعي والميل إلى المشاركة في التحركات الجماعية أن **سكان قابس سيواصلون اعتبار التحركات الجماعية كوسيلة فعالة لإدانة وتغيير حالة الظلم التي تؤثر عليهم.**

يعتبر المستوى العالي من إدراك للفساد القاسم المشترك الذي يفسر الأبعاد المختلفة للتماسك الاجتماعي في قابس (انعدام الثقة في المؤسسات، الشعور بعدم الارتياح والاستياء، انعدام الأمن البشري، إلخ)، **حيث تزيد هذه المستويات المرتفعة من الشعور بالفساد في احتمالية حدوث تحركات جماعية تستهدف المؤسسات السيادية في قابس.**

أما فيما يتعلق بالعدالة التفاعلية، يعتبر ما يقرب من ساكن واحد من بين اثنين (48.2 %) بشكل عام ، أن ممثلي الدولة لا يعاملونهم باحترام (انظر الفصل 1). **تحذر هذه النتيجة من خطر انتقال التفاعل السلبي مع ممثلي الدولة إلى تحركات جماعية تستهدف المؤسسات العامة في قابس.**

الخاتمة

ساعد تحليل البيانات الإحصائية للدراسة على تقديم رؤية مشتركة لتعزيز التماسك الاجتماعي حيث يعيش سكان قابس بثقة وكرامة في مجتمع أكثر عدلاً وتناغمًا. حددت استنتاجات الدراسة التوصيات المتجذرة في النتائج الإحصائية. يمكن أن توجه هذه التوجهات الاستراتيجية تدخلات السلطات العامة والمجتمع المدني من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة.

تحسين العلاقة بين المواطنين والدولة

إن تدني مستوى الثقة يقوض العلاقة بين متساكني قابس والمؤسسات العامة، كما تؤثر الدرجة العالية من مدركات الفساد والشعور القوي بالظلم تأثيرا كبيرا على الثقة العمودية، ولا سيما في قابس الغربي حيث تحصّل هذان المؤشران على أعلى مستوى مقارنة ببقية مناطق الولاية.

للحد من الشعور بالظلم، يمكن لسياسات الدولة في المنطقة أن تساهم في تحسين ملموس للظروف المعيشية والأمن البشري لسكان الولاية. وستكون الأولوية لتحسين الخدمات العامة، وخاصة في مجالي التعليم والصحة وذلك من خلال تحسين البنية التحتية وتعيين موظفين مؤهلين على سبيل المثال. كما يجب تقديم الضمانات في مجالين آخرين من مجالات الأمن البشري يغذيان الشعور بالظلم، وهما احترام الحريات الفردية والحفاظ على البيئة في مواجهة التهديدات البيئية. سيساعد المزيد من التشاور ومشاركة المواطنين في تحديد هذه الأولويات من أجل استهداف صائب للأولويات المحلية كما يراها سكان المنطقة.

يمكن تأطير التفاعل بين الموظفين ومستخدمي الخدمات العامة من خلال آليات فعالة للمساءلة والشفافية لتغيير مفهوم الفساد. على مستوى التغيير المؤسسي، ينبغي أن يستمر نشر ثقافة المساءلة والحكم الرشيد في إطار توجيه إصلاحات الإدارة العامة في المستقبل. على سبيل المثال، فإن اعتماد وتطبيق ومتابعة تطبيق مدونات قواعد السلوك والأخلاقيات في الخدمات العامة من شأنه أيضًا أن يحسن المدركات العامة لكيفية تعامل الموظفين العموميين مع المواطنين. سيكون هذا مفيدًا لتنمية الاحترام المتبادل الذي يساعد على تعزيز الشعور بالاعتبار والاحترام.

لتعزيز الثقة بين سكان قابس وممثلي الدولة، من المهم أن تكون مبادلاتهم مبنية على أساس الاحترام المتبادل. فيما يتعلق بالمعاملات الإدارية، إذا قام التواصل المتكرر بين الموظفين ومستخدمي الإدارات العامة على أساس التواصل الإيجابي، سيدعم ذلك الثقة الأفقية بينهم وسيسهم في نشر ثقافة الإدارة العامة المفتوحة. للوصول إلى تأثير إيجابي على الثقة العمودية، يجب أن تتم هذه التفاعلات ضمن إطار مساءلة يضمن مشاركة محترمة وبناءة ومستمرة من قبل مسؤولي الدولة.

نظرًا لأن مستوى الثقة في المؤسسات العامة منخفض أيضًا بشكل خاص بين الشباب (18-29 عامًا)، فيمكن إشراكهم باستمرار من قبل السلطات العامة لفهم عوامل تآكل الثقة واحتياجاتهم الخاصة. يمكن العمل على تشريك الشباب في السياسات العامة حتى يصبحوا مناصرين للتغيير الإيجابي الذي يلبي احتياجاتهم ومن الفاعلين من أجل تحقيقه. من شأن هذه المقاربة أن تساهم في تشريكهم من أجل الوصول إلى حلول للأسباب الهيكلية وراء الشعور بالظلم. كما أنه سيساهم في تنمية الثقة بالنفس والشعور بالفعالية الجماعية لدى هذا الجمهور المستهدف.

الترويج لنموذج تنمية يركز على الناس

تعتبر ولاية قابس من أكثر المناطق ديناميكية في تونس من حيث التنمية الاقتصادية، ولكن هذه الديناميكية لا تساهم إلا بشكل ضئيل في تحسين العدالة الاجتماعية والأمن البشري بين السكان، حيث نجد أن سكان المنطقة، في المعدل، ليسوا راضين تمامًا عن حياتهم.

يكمن السبب الأول لانعدام الأمن البشري بين سكان قابس في التهديدات البيئية المرتبطة بنشاط المنطقة الصناعية والمجمع الكيميائي التونسي. يؤثر هذا العامل سلبًا على الأبعاد الأخرى للتماسك الاجتماعي مثل الشعور بالظلم أو مدركات الفساد أو الثقة العمودية أو حتى انعدام الأمن المرتبط بالصحة والمواقف العدائية تجاه المجمع الكيميائي. قد تكون السياسات العامة الاستباقية في المجال البيئي مفيدة لتعزيز الأمن البشري لأنها تلبي تطلعات سكان المنطقة للعيش في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. يمكن إعطاء الأولوية في مجال السياسات البيئية لمعتمديتي قابس المدينة وغنوش المتاخمتين للمنطقة الصناعية.

بالإضافة إلى التهديدات التي تتعرض لها البيئة، فإن الوصول إلى التعليم الجيد وفرص الترفيه (الثقافة، الترفيه) هما سببان آخران يؤثران بشكل كبير على الشعور بانعدام الأمن البشري بين سكان قابس. إن إعطاء الأولوية للخدمات العامة في مجالات التعليم والثقافة/والترفيه سيكون مفيدًا من حيث شعور السكان بالأمن البشري. أما فيما يتعلق بسياسات التشغيل، يمكن إعطاء الأولوية للقطاعات التي تساهم في تحسين الشعور بالكرامة.

واحد من كل شخصين في قابس يخشى على حقوقه وحرياته. في الواقع، الشعور بانعدام المساواة أمام القانون هو أحد الأسباب الرئيسية لمدركات الظلم وانعدام الثقة في المؤسسات القضائية. وعلى هذا النحو، يمكن السعي إلى توفير حماية قانونية أفضل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لمنح الجميع المساواة في الوصول إلى العدالة. كما أن زيادة الشفافية والمساءلة ونزاهة المؤسسات القضائية من شأنها أن تدعم الأمن القانوني.

في قابس، واحدة من بين كل مشاركتين في الدراسة هي ربة منزل. تُظهر علاقتهن بالدولة مستويات ثقة منخفضة للغاية وتحديداً مستويات عالية من حيث مدركات الفساد ومشاعر الظلم. يجب أن تستهدف التوصيات الواردة أعلاه تحسين الخدمات العامة وسياسات التشغيل، وأيضا توفير أمن قانوني أفضل لهذه الفئة من السكان كأولوية. وبالتالي سيساعد ذلك على فهم أفضل لعوامل استبعاد ربات البيوت في تصميم سياسات عامة أكثر شمولاً.

توطيد العلاقات الأفقية

العلاقات الأفقية (بين الناس ، وبين «العروش») أكثر انسجاما من العلاقات **العمودية في قابس**. ومع ذلك، يمكن أن تتسبب العديد من التوجهات الناشئة في تدهور المناخ الاجتماعي إذا لم يتم استباقها ومنعها بشكل كافٍ.

يتماهى غالبية سكان قابس مع وطنهم وقبيلتهم ودينهم ، مما يدل على وجود إمكانات قوية للالتئام. يتعارض هذا التكامل مع القصص التي تميل إلى معارضة هذه الهويات. على العكس من ذلك، فإن فخر الانتماء إلى تونس يمكن أن يجمع ويوحّد سكان قابس في رؤية مشتركة ووطنية. لهذا، يمكن أن تشمل هذه الرؤية،

بطريقة مكملة، الهويات الجماعية المختلفة التي تساهم في الشعور بالانتماء الوطني. سيكون من المفيد تحسين الشعور بالاعتبار والاحترام.

يعكس وزن الأسرة و'العرش' **في هويات سكان المنطقة حيوية روابط التضامن داخل المجال الخاص الموسّع**. يجب الحفاظ على هذا الدور الإيجابي. من حيث سياسة الأسرة، يحتل التعليم المرتبة الأولى بين أسباب انعدام الأمن البشري، ويمكن إعطاء الأولوية لمساعدة الأسر لمواجهة الصعوبات لتي تعترضهم في تعليم أطفالهم. أما فيما يتعلق 'بالعروش'، يجب الاعتراف بهذه الهوية لدورها الإيجابي من أجل تعزيز الشعور بالاعتبار والاحترام.

العلاقات بين الأفراد من مختلف «العروش» متناغمة ولكنها نادرة، والمنافسة ليست مستبعدة. وبالتالي، فإن الأعيان المحليين، الذين يمارسون سلطة على قبيلتهم، يستفيدون من رصيد ثقة يجعل منهم أواصل علاقات بين «العروش» المختلفة. يمكن تحفيزهم لدعم المزيد من التفاعل والتواصل البناء حول خلق فرص للتعاون بين الأفراد من مختلف «العروش». لكن هذا الرصيد هش، خاصة بين الشباب، مما يشير إلى أنه يجب على هؤلاء الوجهاء المحليين تعزيز جهودهم للحوار مع الشباب وكسب احترامهم.

تعزيز قنوات المشاركة والتمثيل

رغم تاريخ الحركات الاجتماعية في قابس، وخاصة في المجال البيئي، فإن فشل هذه التحركات في تحقيق نتائج يفسر جزئيًا تراجع المشاركة. يتنصل سكان قابس عن قنوات المشاركة التقليدية (المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والنقابات، وما إلى ذلك) وعن التمثيل، ويعتبرون أن قدراتهم في التأثير في القرارات العامة سلبية (وخاصة بين الشباب وكبار السن). **وينبغي عكس هذا** التوجه المتمثل في القطيعة مع الحياة العامة لضمان المشاركة والإدماج في صنع القرار على جميع المستويات (على المستوى المحلي والولاية والحكومة). سيكون هذا مفيدًا لعكس الشعور بالظلم وتعزيز الثقة في المؤسسات.

يثير ممثلو الدولة عدم ثقة العموم الذين يعتبرون أنه لا يتم الدفاع عن مصالحهم وتمثيلها. لذلك يجب أن تحرص سياسات الدولة التي تستهدف المنطقة على ضمان إجراء مشاورات أوسع نطاقاً، أي خارج ممثليها المحليين (المعتمديات والولاية) والمنظمات المدنية التقليدية. ينطبق هذا على مشاريع التنمية التي ستكسب المزيد من الدعم العام إذا تم تطبيق آليات مشاركة المواطنين في كل مرحلة من مراحل تشخيصها وتصميمها ومتابعتها وتنفيذها.

تواجه الهيئات الوسيطة (المسؤولون المنتخبون، والنقابات، والجمعيات، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، إلخ) أزمة عميقة في التمثيل والشرعية، خاصة بين الشباب. يجب أن تقود هذه الملاحظة هذه الهيئات الوسيطة إلى التشكيك في نماذج حوكمتها حتى تكون أكثر انفتاحًا وتراعي تطلعات العموم بشكل أفضل. ويمكن أن يولد تجديد أساليبها التزامًا أكبر من جانب المواطنين ومشاركتهم في ديناميكية الثقة.

هناك إرادة مشتركة في قابس للتعبئة من أجل تحسين الظروف المعيشية في المنطقة، ولكن لم تنجح قنوات المشاركة التقليدية في احتوائها. يجب الاعتراف بالقنوات غير الرسمية الجديدة للتعبئة الجماعية، والتي تبني ثقة الجمهور وتأييده، وتدعم المشاركة بشكل بناء. ويمكن أن تعزز هيكلتها استدامة العمل الجماعي ومشاركة المواطنين، شريطة ألا تؤدي أساليبها في الحوكمة إلى إعادة إنتاج أوجه القصور التي اتسمت بها أزمة شرعية الهيئات الوسيطة التقليدية.

المرفقات

جدول الملاحق

الملحق 1 - التحليل الإحصائي للعوامل المحددة للثقة العمودية.....125

الملحق 2 - التحليل الإحصائي لآثار الثقة وانعدامها في المؤسسات العامة 125

الملحق 3 - تحليل إحصائي لآثار الشعور بالعدالة الاجتماعية / الظلم 125

الملحق 4 - التحليل الإحصائي للعوامل المحددة للثقة في المجمع الكيميائي التونسي 126

الملحق 5 - التحليل الإحصائي للعوامل المحددة للرضا عن الحياة.....126

الملحق 6 - التحليل الإحصائي للعوامل المحددة للتحركات الجماعية التي تستهدف المؤسسات العامة 126

الملحق 1: التحليل الإحصائي للعوامل المحددة للثقة العمودية

للبحث عن المتغيرات التي لها تأثير على الثقة العمودية، يكشف التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات) عن نموذج له دلالة إحصائية حيث يتم تفسير 47.3 % من التباين بجمع 3 عوامل. في هذا النموذج، لكل بعد وزنه، بطريقة تجمع الأبعاد كلها، بطريقة غير متكافئة، في التأثير على الثقة العمودية:

- **العدالة الاجتماعية** (الفصل 1) تشرح الثقة العمودية عند 23 %.
- **مدركات الفساد** (الفصل 1) تشرح الثقة العمودية عند 22- %.
- **الرضا عن الحياة** (الفصل 3) تشرح الثقة العمودية بنسبة 19 %.

الملحق 2: التحليل الإحصائي لآثار الثقة وانعدامها في المؤسسات العامة

يسلط التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات) الضوء على العلاقة بين مدركات الثقة / عدمها في المؤسسات العامة والأبعاد التالية: (1) **الحريات الأساسية وحقوق الانسان**، (2) **الشعور بالانتماء للوطن**، و(3) **الأمن البشري** . بطريقة معزولة، الثقة العمودية هي عامل داعم وتشرح:

- الشعور باحترام الحريات الأساسية (الفصل الثالث) بنسبة 26.7 %.
- الشعور بالأمن البشري (الفصل الثالث) بنسبة 21.9 %.
- نسبة الشعور بالانتماء للوطن (الفصل الثاني) بنسبة 15.9 %.

الملحق 3: تحليل إحصائي لآثار الشعور بالعدالة الاجتماعية / الظلم

يسلط التحليل احصائي (الروابط والتراجعات) الضوء على ستة آثار للشعور بالظلم على أبعاد أخرى من التماسك الاجتماعي في تطاوين. بطريقة معزولة، يعد الشعور بالظلم الاجتماعي عاملاً داعما ويوضح:

- الشعور بانعدام الرفاه والسخط (الفصل 3) بنسبة 24.6 %.
- عدم الثقة في المؤسسات العامة (الفصل 1) بنسبة 11 %.
- عدم الثقة في المسؤولين السياسيين (الفصل الرابع) بنسبة 11 %.
- عدم الثقة في المجمع الكيميائي التونسي (الفصل 2) بنسبة 10.6 %.
- الشعور بعدم الأمان البشري (الفصل 3) بنسبة 9 %.
- مدركات الفساد (الفصل 1) بنسبة 7.5 %.

الملحق 4: التحليل الإحصائي للعوامل المحددة للثقة في المجمع الكيميائي التونسي

لتحديد العوامل المحددة للثقة في المجمع الكيميائي التونسي، يكشف التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات) عن نموذج له دلالة إحصائية حيث يتم تفسير 42.4 % من التباين بمجموعة من 4 عوامل. في هذا النموذج، لكل عامل من العوامل الثلاثة وزنه، ثم مجتمعة، وبطريقة غير متكافئة، في التأثير على مستوى الثقة في المجمع الكيميائي التونسي:

- **الشعور بالظلم الاجتماعي** (الفصل 1) توضح الثقة في المجمع الكيميائي التونسي بنسبة 34 %.
- **مدركات الفساد** (الفصل 1) تشرح الثقة في المجمع الكيميائي التونسي بنسبة 26- %.
- **الثقة العمودية:** (الفصل 1) تفسر الثقة في المجمع الكيميائي التونسي بنسبة 25 ù
- **الشعور بانعدام الأمن البيئي**: (الفصل 1) تفسر الثقة في المجمع الكيميائي التونسي بنسبة 24 %.

الملحق 5: التحليل الإحصائي للعوامل المحددة للرضا عن الحياة

لتحديد المتغيرات التي تؤثر في مستوى الرضا عن الحياة، يبرز التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات) نموذجا له أهمية احصائيا، حيث يتم تفسير 48 % من التباين من خلال الجمع بين عاملين. في هذا النموذج، لكل عامل من العاملين وزنه، بالجمع ، وبطريقة غير متكافئة، في تحديد مستوى الرضا عن الحياة:

- **التدين الجوهري**،(الفصل 3) يشرح الرضا عن الحياة بنسبة 21.9 %.
- **الدخل الذاتي** (الفصل 3) يفسر الرضا عن الحياة بنسبة 21.3 %.

الملحق 6: التحليل الإحصائي للعوامل المحددة للتحركات الجماعية التي تستهدف المؤسسات العامة

لعزل العوامل التي يمكن أن تفسر ظهور تحركات جماعية تستهدف المؤسسات العامة (مؤسسات الصحة والتعليم، والمحاكم، والشرطة/الحرس الوطني، والجيش، والحماية المدنية، والديوانة). يكشف التحليل الاحصائي (الروابط والتراجعات) عن نموذج له دلالة إحصائية حيث يتم تفسير 39 % من التباين بمزيج من 5 متغيرات. في هذا النموذج، لكل بعد من الأبعاد الأربعة وزنه، مجتمعة وبطريقة غير متكافئة، في تحديد الميل للمشاركة في التحركات الجماعية التي تستهدف المؤسسات العامة:

- **الأمن البشري** (الفصل 3) يوضح الرغبة في المشاركة في التحركات الجماعية التي تستهدف المؤسسات العامة بنسبة 69 %.
- **الشعور بالظلم الاجتماعي** (الفصل 1)، يشرح الميل للمشاركة في التحركات الجماعية التي تستهدف المؤسسات العامة بنسبة 20 %.
- **مدركات الفساد** (الفصل 1) يشرح الرغبة في المشاركة في التحركات الجماعية التي تستهدف المؤسسات العامة بنسبة 11 %.

- **النجاعة الجماعية:** (الفصل 4) يشرح الرغبة في المشاركة في التحركات الجماعية التي تستهدف المؤسسات العامة بنسبة 7 %.
- **العدالة التفاعلية:** (الفصل 1) يشرح الرغبة في المشاركة في التحركات الجماعية التي تستهدف المؤسسات العامة بنسبة 7 %.

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
République Tunisienne
Présidence du gouvernement

عرض CNLCT

يطور برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ شراكات على جميع مستويات المجتمع للمساعدة في بناء أمم صامدة لتحقيق نموّ يُحسّن جودة الحياة للجميع. برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ موجود في 177 دولة ومنطقة، نقدم رؤية عالميًا ومعرفة محلية لخدمة الناس والأمم.

جميع الحقوق محفوظة © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس 2022.

جميع الحقوق محفوظة، لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية أو آلية أو بالنسخ الضوئي أو التسجيل أو بأي طريقة أخرى دون إذن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتحمل المسؤولية عن الآراء الواردة في هذا النص، وهي لا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو آراء الدول الأعضاء.

بدعم من:

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
République Tunisienne
Présidence du gouvernement

UK Government

Royaume des Pays-Bas

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Direction du développement et de la coopération DDC

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شارع بحيرة ويندرمير ، مبنى برستيج بزنس سنتر ،
عمارة أ-ضفاف البحيرة ، تونس
الهاتف: 680 011 36 216+
البريد الإلكتروني: Registry.tn@undp.org
www.tn.undp.org
: @UNDPinTunisia
: @UNDPinTUNISIA